

أفريقيا

فصول من الماضي والحاضر

أحمد طاهر

عضو مجلس إدارة معهد الدراسات والبحوث الأفريقية
(الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون سابقاً)



دار المعارف

أفريقيا

فصول من الماضي والحاضر

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

الإهداء

سمير وحفيدى سمير :

هذا الكتاب الذى كان ثمرة ما وفرته لى والدتكما قبل مماتها راحة وجو يبعث على العمل والإنتاج – أهديه إلى من أخذ حمل الرسالة نيابة عنى .

إليكما وفى ذكراها التى لن أنساها ، وأعيش فيها ، وأعمل – ثانى كتبى عن أفريقيا التى أحببتها راجياً أن أكون قد أضفت ـاً للمكتبة الأفريقية فى العالم العربى .

سنة ١٩٧٥

أحمد طاهر

المحتويات

البـاب الأول

السمات الرئيسية فى تاريخ أفريقيا

تعتبر دراسة التاريخ الأفريقى ظاهرة حديثة فى جامعات العالم . ومع أن تاريخ هذه الدراسة حديث العهد ، إلا أنه شهد فى السنوات العشر أو العشرين الماضية تطوراً وتوسعاً لا مثيل لهما ؛ فلم تكن هناك حتى عام ١٩٥٧ منـــاهج تعليمية فى تاريخ أفريقيا بأى جامعة أمريكية ، وفى تلك السنة بدأت جامعة بوستن فعلاً بدراسة التاريخ الأفريقى ، ثم تلتها فى الخريف التالى جامعة ويزكونين (Wisconsin) حتى أصبح تاريخ أفريقيا علماً معترفاً به ومحترماً فى جميع الجامعات الرئيسية بالعالم الجديد ، وقد يكون من المصادفات الهامة والسعيدة أن تنال غانا استقلالها فى عام ١٩٥٧ ، وهى أول دولة تخرج من ظل الاستعمار فى غربى أفريقيا إلى دفء الاستقلال ؛ كما سجلت هذه السنة أنباء سارة بالقارة الأفريقية : فظهرت شخصيات أفريقية فى الأمم المتحدة تمثل دولاً جديدة ؛ كما وصلت حركة الحياد الإيجابى إلى ذروتها فى عالم كانت تتسلط على الجزء الأكبر منه الدول الاستعمارية التقليدية ، وعلى الجزء الأصغر روسيا السوفييتية .

ولقد ساهمت مصر بعد عدوان عام ١٩٥٦ مساهمة فعالة سواء من الناحية الأكاديمية أو التوعية الفعلية للشعوب الأفريقية ، فبدأت برنامجاً

باللغة السواحيلية التى تعتبر لغة عامة (Linga Franca) فى شرقى أفريقيا ؛ كما بدأت تذيع بلغات غربى أفريقيا شارحة مكاسب الأفريقيين فى الاستقلال .

وقد أشار الإنجليز إلى خطورة برامج القاهرة ، فنشرت صحيفة الديلى تلغراف فى ٢٩ من مارس عام ١٩٥٦ ما يفيد وقوع مناقشات بين وزير خارجية بريطانيا ورئيس مجلس الوزراء المصرى « جمال عبد الناصر » بشأن البرامج الموجهة إلى أفريقيا ، وفى نفس الوقت أشارت التايمز (The Times) إلى أن « عبد الناصر » كان يتزعم الحركات القومية الأفريقية . وبعد العدوان الثلاثى زادت مصر من إذاعاتها لشرقى أفريقيا وغربيها حتى قدم استجواب فى مجلس العموم البريطانى عن تقارير تلقاها وزير المستعمرات من الأقاليم التابعة لبريطانيا فى أفريقيا بخصوص إذاعة القاهرة باللغات الأفريقية .

كذلك عمدت جنوب أفريقيا إلى محاربة إذاعة القاهرة بأن خصصت جهازى إرسال على الموجة القصيرة إلى شرقى أفريقيا ؛ كما راحت بريطانيا تذيع أصواتاً للتشويش على إذاعات القاهرة ، وبلغ اهتمام إنجلترا بإيقاف الدعاية المصرية المعادية للاستعمار حداً جعلها تدرج فى ميزانيتها حوالى ١٥ مليون جنيه لإدخال الوسائل الكفيلة بصرف الناس عن الاستماع إلى أصوات التحرير الصادرة من شمال شرقى أفريقيا فى القاهرة ، ولم تكن مصر وحدها التى اهتمت بتجديد الثقافة الأفريقية والروح الوطنية ؛ فقد ظهر بعض العلماء الجامعيين الذين أقاموا معهداً متخصصاً للدراسات والبعوث الأفريقية فى القاهرة لا ينضم إليه إلا حملة الشهادات العليا من المهتمين بأفريقيا .

وأمام هذا التطور وجدت الدول الأوربية وغيرها ضرورة ملحة لدراسة

تاريخ أفريقيا ، فاهتمت بعضها بدراسة الإرساليات ، وتاريخ المكتشفين مثل لفنجستون Livingstone ، وستانلى Stanley ، أو البحث فى فترة التكالب على أفريقيا Scramble for Africa كصدى أو رد فعل للدبلوماسية الأوربية ، أو هى صفة ملازمة للاستعمار الأوربى سواء كان هذا الاستعمار مباشراً أو غير مباشر ، ولم يعد الأمر مجرد النظر إلى أفريقيا كمسرح لنشاط الأوربيين وتحكمهم فى مصير الوطنيين الأفريقيين سواء كان إيجابياً أوسلبياً ، وبهذه المناسبة نشير إلى أن كلمة وطنى باللغة الإنجليزية ترتبط ارتباطاً قوياً فى حديث الأوربيين عن الأفارقة بالخرافات والهمجية والبدائية والسلوك الهوجائى ، ومن ذلك قولهم : إن الأهالى فى حالة قلق الليلة The Natives are restless tonight ومثل هذا التعبير — وهو غير مستعمل الآن إلاّ فى جنوب أفريقيا — إنما يشير إلى فكر الأوربيين نحو الأفريقيين .

وكانت فكرتهم أن الأفريقى يتميز بالجهل والعداء الغريزى ، وبحب الظلم لا لسبب إلا لإمتاع نفسه ، ولكن بعد إنشاء الأقسام الأفريقية فى كليات التاريخ بدأ المتعلمون يتخلصون تدريجياً من هذه التُّرَّهات التى كان الأوربيون يصفون بها الأفريقيين وبالفعل تم ذلك ، ولكن ليس بطريقة حاسمة وبعد لأى ومشقة كبيرين وهناك أسباب ثلاثة لذلك :

الأول : التفكير الطبيعى الناتج عما انطبع فى ذهن الأوربيين فى مستهل حياتهم وما لصق بعقولهم ، وهذا تصرف طبيعى يتساوى فيه الجامعيون وغيرهم ، بل يرى بعض أن الجامعيين أشد محافظة على ما تلقوه فى صغرهم من معلومات ، وأنه من الصعوبة بمكان كبير كسر هذه الأنماط الثابتة للتفكير والسلوك !

والثانى : طريقة معالجة الموضوعات التى درج عليها العلماء حتى

أصبحـت نمطية لا يمكـن أن يحيـد عنهـا أحد : بمعنى أنهـم لا يعترفون إلا بالوثائق المكتوبة ، أما الوثائق المروية فلا يعترفون بها !

والثالث : ينبثق عما ذكرناه فى (ثانياً) بمعنى وجود شك حقيقى بشأن صحة الوسائل التى اقترح بعض استخدامها فيما يتعلق بالوثائق المروية عند كتابة أو تسجيل تاريخ المجتمعات التى لا تقرأ ولا تكتب .

ولعل الاعتراض الأول كان أوضح ما يكون فيما أشار إليه أحد أساتذة جامعة أكسفورد بإنجلترا عندما أعلن أن تاريخ أفريقيا لا وجود له ، فالتاريخ إنما هو سجل للتغيرات الاجتماعية والإنجازات الإنسانية ، ولكن أفريقيا « على حد قوله » تمثل حالة راكدة ، والحركة الوحدة فيها توالد المتوحشين !

وأما الاعتراض الثانى فقد ردده الذين وافقوا اللورد رجلان (Raglan) على رأيه من أن ذاكرة الإنسان ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها ؛ ومن ثم لا يعترف إلا بالوثائق المكتوبـة ، وقد دافع رجلان (Raglan) عن رأيه مؤكداً أن الفلاحين الفرنسيين - بعد مرور جيلين من موت نابليون أجابوا عندما سئلوا عنه : إنهم لا يتذكرونه ! وقال بعضهم : إنهم لم يسمعوا به كإمبراطور !

وأما الاعتراض الثالث فقد نادى به المؤرخون الذين تأثروا بأبحاث مالينويسكى Melinowski عالم الإنتروبولجى التى أشار فيها إلى أن التقاليد كما يتذكرها الرواة كانت تخدم بصورة مباشرة أهداف هؤلاء الذين استولوا على الحكم : بمعنى أن التقاليد اعتبرت كترخيص تاريخى ، وأنها حرفت أو اختير ما يصلح منها للغرض المطلوب .

وكانت هناك اعتراضات جمة على إدخال التاريخ الأفريقى والعلوم الإنسانية الأفريقية فى الجامعات الأوربية والأمريكية ، ولكن أمام رغبة الحكومات صاحبة المصلحة أمكن التوسع فى دراسة العلوم الأفريقية

تعزيزاً لمصالحها المستقبلة ، فبدأت الجامعات الأوروبية والأمريكية تتنزل عن اعتراضها ؛ ومن ثم نجد الأقسام الأفريقية الجديدة قد بدأت تظهر ابتداء من عام ١٩٥٠ وتأخذ فى دراسة التطورات الأفريقية ولا سيما من ناحية الموارد كالحديد والنحاس ، أو من الناحية السياسية والعسكرية أو الاجتماعية للشعوب الأفريقية برغم بعد هذه المراكز عن مواطن المعرفة فى الشرق الأوسط ووسط أفريقيا وجنوبيها وغربيها ... ويهمنا أن نشير إلى أن شمالى أفريقيا وغربيها كانا فى مركز أفضل من بقية أنحاء القارة فى اكتساب المعرفة وتبادل الفكر . ولاسيما الفكر الإسلامى والثقافة الإسلامية .

وقد أخذ الباحثون فى جميع أنحاء أفريقيا يستفيدون من جميع مصادر المعرفة فى جمع التفاصيل التاريخية الصغيرة ووضعها فى إطار له معنى ، وفى سبيل ذلك أخذوا يلجئون إلى العلوم الأخرى المتداخلة ، فاستفادوا من علم السلالات لترتيب بعض نواحى الثقافة الأفريقية ، وعلم اللغويات لمعرفة كيفية انتشار اللغات وتداخل الكلمات فى اللغات الأفريقية الأخرى ؛ مما ساعد على تسهيل الهجرة أو الاتصال والتجارة ؛ واستفاد المؤرخون أيضاً من المواد التى اكتشفها الأثريون أو التى تناولوها بالتحليل والبحث ، ثم أضافوا إليها—حيث كان ذلك ممكناً — تفاصيل جديدة : مثل وصف شاهد عيان كما سجله الرحالة ، سواء فى النصوص العربية أو البرتغالية . ولقد أكد أحد الكتاب البرتغاليين فى كتاب له صدر عام ١٩٦١ بعنوان « دراسة فى العادات الشفهية للباحث جان ڤانسينا Jan Vancina » أكد هذا الباحث أن :

١ — التقاليد المروية لا يمكن مقارنتها بالمتَّسل الخاص بالفلاحين

الفرنسيين الذين أعلنوا أنهم لم يسمعوا عن نابليون بعد موته بجيلين ! وأن هذه التقاليد المروية قد حفظها أناس متخصصون ومتدربون ، وأنهم دققوا كل التدقيق فى صحة الروايات للتيقن من دقة التفاصيل .

٢ – هناك روايات مروية يتناقلها الآباء عن الأجداد فى بعض القبائل أو فى بعض الأفخاذ المهنية أو الأسر المتنافسة على الحكم . ويمكن عن طريق المقارنة والتحليل الدقيق استخراج نص معقول ؛ كما يحدث بالنسبة للنصوص المكتوبة عن التاريخ الأوربى والتى تتضارب فيما بينها .

وإذا ما اتبعت هذه الوسائل مع التعاون الوثيق فى البحوث بين المتخصصين فى العاديات واللغويات والنبات والتقاليد والاقتصاد والدين والعلوم السياسية ، يمكن الكشف عن جزء هام من ماضى أفريقيا ، ويمكن الحصول على معلومات جديدة ، بل يمكن استخراج موضوعات جديدة للبحث . ولقد بدأت تظهر منذ أوائل عام ١٩٦٠ كتب ومقالات وتفسيرات للعادات والتقاليد ، بل بدأت تظهر مجلات علمية جديدة تكشف عن نواحٍ جديدة من تاريخ أفريقيا ؛ ومن ثم أمكن الباحث وهو فى وطنه أن ينضم بمعلوماته عن أفريقيا إلى ما كان قد جمعه علماء التاريخ الآخرون من معلومات ، بل إن الباحثين الأفريقيين يشكون اليوم من أنهم لا يجدون الوقت لقراءة ما ينشر عن أفريقيا ، وذلك بعد أن كان بعض المؤرخين الأوربيين – ينادون منذ بضع سنوات بإدخال برنامج سريع للمحافظة على المصادر التاريخية الأفريقية وتبويبها وتحديد مكانها سواء المروية أو المكتوبة خوفا من حدوث نقص فى المعلومات المتاحة .

ولقد أصبح العلماء اليوم يهتمون أكثر ما يهتمون بالنواحى العلمية

لاستخدام المعلومات الوافرة التى تجمعت لديهم ، وبعضهم يتمنى أن تعود الأيام الخالية التى كانوا يتمتعون فيها بالراحة والوقت ، قبل أن تهبط عليهم مسئولية تفسير المواد الوافرة التى جمعت عن أفريقيا .

ومن ذلك نجد أن حركة تنشيط التاريخ الأفريقى التى ظهرت حديثاً قد بدأت تؤتى أكلها ، وأصبحت الدراسات الأفريقية فى الوقت الراهن تزداد قوة ونشاطا ، وصارت الكتب والمقالات التى تدور حول أفريقيا تجذب أعدادا أكبر من الدارسين ، وهؤلاء بدورهم أخذوا يبحثون فى العلوم الأفريقية ، واتجه بعضهم إلى التدريس أو تجميع المعلومات وتفسيرها حتى أصبحوا حجة فيها ، فزادت معلومات العالم عن أفريقيا ، وأخذت هذه المعلومات تنتشر إلى ما بعد دائرة المتخصصين فى العلوم الأفريقية .

التاريخ الأفريقى قبل القرن العشرين

ليس بالضرورة أن ما تعتبره أمريكا وأوربا جديداً فى التاريخ تعتبره أفريقيا هكذا ، وإن كان من المسلم به أن اهتمام العالم بتاريخ أفريقيا أكاديميا من ناحية الأساليب التكتيكية والاعتمادات اللازمة للبحث ونشر الأبحاث وعدد الباحثين لم يسبقه مثيل من قبل ، ولكن قبل أن يفكر الأمريكيون أو الأوربيون فى أن أفريقيا كان لها تاريخ ، بل قبل أن تكتشف أمريكا أو تظهر أوربا كقوة لها كيانها كان لأفريقيا تاريخها القديم .

ومن بين الأساتذة الأوائل الذين اهتموا بالبحوث الأفريقية هؤلاء الذين عاشوا على ضفاف البحر الأبيض المتوسط والذين بدءوا ينظرون

إلى العمق الأفريقي كامتداد للسواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط :
فمثلا هيرودوت سعى من أجل الحصول على تاريخ الشعوب وحياتها الاجتماعية جنوبي مصر ؛ كما سعى من أجل التعرف على تاريخ البرابرة الذين عاشوا فى شمالى أوربا ، وهو الذى نقل إلينا خبر رحلة قام بها بحارة من شرقى البحر الأبيض المتوسط حول أفريقيا حوالى عام ٥٩٥ قبل الميلاد وإن كان قد مزج كتابته ببعض الشك والريبة ، وفى عهد الرومان سافر سترابو Strabo وبوليبيوس Polybius اليونانيان إلى عمق أفريقيا لجمع المعلومات ، ولكن للأسف الشديد لم يرد إلينا عنهما إلا القليل التافه ، وكان بعضه عن رحلة حول أفريقيا ، ولقد عاصر Polybius الرومان وهم يقضون على قرطاجنة ، وسمع هناك برحلة قام بها رحالة قرطاجنيون حوالى ٤٧٠ قبل الميلاد حول ساحل أفريقيا الغربى حتى السنغال أو بعده بمسافة .

ومهما يكن من أمر الملاحظات التى تركها لنا علماء قرطاجنة بعد تدمير الرومان لبلادهم فإننا نجد المؤرخين الرومان كالمؤرخ Pliny يهتمون بأفريقيا ، وفى غالب الأحوال بتسجيل أعمال الرومان داخل وخارج إمبراطوريتهم الأفريقية ؛ كما فعل الأوربيون فى العصر الحديث ، وفى القرن الثانى بعد الميلاد جمع بطليموس فى مصر سجلات الرحالة والتجار الذين جابوا ساحل أفريقيا الشرقى ، ووضع خريطته المشهورة التى أظهر فيها أن النيل ينبع من بحيرتين كبيرتين فى أواسط أفريقيا تحيط بهما جبال شاهقة يغطى قممها الجليد وهى جبال القمر .

ونحن نعلم اليوم أن خريطة بطليموس كانت بعيدة عن الدقة وإن كانت قد سجلت الحقائق التاريخية كما اكتشفها الرحالة إسبيك Speke

ـك بمقدار ١٥٠٠ سنة ، واليوم وقد عرفنا كل شيء عن أفريقيا
أن نزور فندق القمر الذى بنى بسفح جبل عند سواحل بحيرة
التى تغذى النيل ، والتى تتاخمها جبال روانزورى Ruwenzori
لى قممها الثلج ، ولعل ابن خلدون الذى ولد فى تونس عام ١٣٣٢
م العلماء الأفريقيين الأوائل ، وكان هذا الرجل قد هاله تدهور
ة الإسلامية ، وكان يبحث فى أعماق التاريخ عن سبب هذا
ـ ، فبدأ بتسجيل وتحليل تاريخ المغرب ، ونعنى بالمغرب القسم
من شمالى أفريقيا .

كان ابن خلدون يعرف هذه البلاد معرفة وثيقة بسبب سكنه فيها ،
ـ المقام الأول بالحضارة الإسلامية وسبب تأخرها ؛ إذ تركت المنازعات
ية ندبات فى صورة هذه البلاد ؛ ومن ثم أراد ابن خلدون أن يحلل
خ ؛ ليكتشف أفضل نظام للحكم ؛ وكان يأمل أن يقدم ما تسفر
حاثه إلى هؤلاء الذين فى دست الحكم لعلهم يتعظون به ، ولقد
جهوده الأولى كغيره من الباحثين إلى شيء من البلبلة مما دعاه إلى
بأن عليه أن يقطع شوطاً طويلا حتى يكتشف الحقيقة ؛ ومن ثم
نواحى السياسية ، واتجه إلى الدراسة العلمية ، وراح يفتش فى الكتب
مية لعله يجد ما يشبع نهمه ، وسرعان ما اكتشف بعقله المتفتح أن
ـ نقطة فى التاريخ هى افتقار المؤرخين إلى اتباع وسيلة علمية فى
يل ، فقد كان المؤرخون الإسلاميون قبل ابن خلدون يتبعون نفس
من سبقهم من المؤرخين مثل هيرودوت وسترابو : فكانوا يسجلون
ما يسمعون ، وأحيانا يعلقون عليه ببعض النقد أو الشرح ، ولكنهم

لم يبذلوا جهداً فى خلق إطار تحليلى يضعون داخله المعلومات المتاحة ، فقام ابن خلدون بوضع هذا الإطار ، وقادته جهوده إلى أن يصبح رائد هذا العلم ، فسمى بحق « أبو العلوم الاجتماعية الحديثة » .

ولقد أثبتت البحوث الأخيرة صحة ما ذهب إليه ابن خلدون مع بعض التعديلات ، مما جعل اسمه فى مطلع قائمة المؤرخين العلماء ، ولم يحاول ابن خلدون أن يبتكر ما سماه بالثقافة كعلم منفصل عن العلوم المعروفة ، وقد كان هناك طائفة من العلماء المسلمين تنادى بهذا الرأى على أن ابن خلدون ركب تيار البحث إلى أقصى نهايته ، وتوج أبحاثه التاريخية التى انتهى منها قبل موته عام ١٤٠٦ بكتب ثلاثة إلى جانب المقدمة ، وقد شرح فى مقدمته مشاكل المؤرخ كما عرفها ، وتناول فى كتابه الأول طريقته التحليلية فى معالجة الأحداث التاريخية من الناحية الإنسانية والثقافية ، وفى كتابه الثانى سرد لنا تاريخا عاما ، وكان من الطبيعى أن يتناول العالم الإسلامى الذى عاش فيه ، أما كتابه الأخير فقد ضمنه تاريخ المغرب ، ويلاحظ أنه وضع فى هذه الكتب الثلاثة تجربته ومعلوماته الأكيدة التى اكتسبها من رحلاته ، وكان قد قابل فى إحداها تامرلان Tamerlane خلال حصار دمشق ، كما وضع فيها خلاصة دراساته فى مكتبات دمشق والقاهرة ومكة وتونس وفاس وغرناطة ، ومن الصعب أن نوفى هذا الرجل حقه ، ولكن يكفيه فخرا أن نذكر نقطة واحدة هى تحليله صراع الرعاة مع الزارعين ؛ فهو يعكس لنا عمق ما ساهم به ابن خلدون فى التاريخ الحديث .

وقد لاحظ ابن خلدون فى استعراض الأنواع المختلفة للثقافات

الإنسانية أن حياة الرعاة الرحل وثقافاتهم تشبه فى أصولها حياة العرب والبربر والمغول والترك وثقافاتهم ، وأن طريقة حياتهم الاقتصادية فى تتبعهم الماشية من وإلى مناطق الرعى التى تسقط عليها الأمطار بصورة متقطعة إنما تحتاج إلى نظام سياسى بسيط يقوم عادة على ولاء الناس بسبب قرابة بعضهم لبعض ،وفى نفس الوقت نجد حياة البدو ـ الذين يعيشون فى خيم والذين ينتقدون نظام الملكية الفردية للأبناء وأسباب الدفاع الدائمة — حياة شاقة ، وأن هجرة البدو إلى مناطق الرعى أو إلى حواف المراعى المتاخمة للمستوطنات الزراعية قد تؤدى إلى صراع على هذه الأراضى التى عند مشارف المستعمرات والتى تستخدم : إما ؛ كمراعٍ ، وإما للزراعة بعد تجهيزها ؛ وأن الثقافة المستقرة تشمل تجمعات أكبر من الشعب وتعمل على الدفاع عن نفسها عن طريق منظمات سياسية أكثر تعقيدا ضد عدوان الرعاة البدو الرحل .

وتقاس قوة المستعمرة المستقرة بقدرتها على الدفاع عن نفسها كما أن لشعوب التى تنتظمها دول أكبر وتضم ثروات أعظم تخضع لدورات من الازدهار والتدهور ، وأن كل تقدم فى اقتصادياتها يؤدى إلى حياة الترف والدعة ؛ ومن ثم إلى تضاؤل الرغبة فى مقابلة التحدى سواء كان هذا التحدى داخلياً أم خارجياً ، ومن بين أنواع التحدى تهديد الرعاة الرحل لأطراف المستعمرات المستقرة ، وكثيرا ما حدث فى أطوار التاريخ أن تضعف دولة مستقرة أمام ضغط الرعاة فتنهار ، وإذا ما حدث ذلك نجد الرعاة كما يقول ابن خلدون يسرعون بقدر الإمكان بترك المستعمرة ؛ إذ لا يستطيعون أن يفرضوا طريقة حياتهم ونظام حكمهم على شعب

المستعمرة ، حيث إن ثقافتهم العابرة وأنظمتهم السياسية البدائية لا تمكنهم من معالجة المشاكل المعقدة لسياسة الدولة أو تتمشى مع مصالحها الحقيقية ؛ ولهذا كثيرا ما يحدث أن يلجأ الرعاة إلى النهب والسلب ثم الانسحاب .

وكان عالم ابن خلدون أى العالم الإسلامى فى القرن الرابع عشر يمتد على طول ساحل أفريقيا الشمالى من المحيط الأطلسى إلى الضفاف الشرقية للخليج العربى . وكانت هذه المنطقة محط نزاع بين الزارعين والرعاة ، وكثيرا ما نشب القتال بين سكان المستوطنات على ساحل البحر الأبيض المتوسط وعلى طول امتداد النيل وفى الهلال الخصيب مع الرعاة أو مع البدو فى شبه الجزيرة العربية أو الصحراء الكبرى أو الهضبة الإيرانية ، وهكذا نجد ابن خلدون يصف لنا السمة الرئيسية لهذا الوضع ، ويحاول أن يتفهم هذه السِّمة .

وكما كان ابن خلدون مؤرخا للعرب مدافعا عن مطامحهم مؤكدا آمالهم من خلال إنجازاتهم وقدراتهم — نجد فى كثير من الدول الأفريقية جنوبى المناطق المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط طوائف محترفة من المؤرخين يستخدمون الماضى من أجل المستقبل ، ولكن مع شىء من التحريف ، فمثلا كان مؤرخو الدول الأفريقية الاستوائية من رواة التقاليد المروية يدركون تمام الإدراك فائدة التاريخ كوسيلة لتجميع الشعوب تحت راية واحدة . ولكن مع الأسف الشديد كانت تنقصهم اللغة المؤثرة ، وكان أهم ما يعتنون به المحافظة على تاريخهم أكثر من تحليله أو تأويله ، وفى هذه الحدود نجدهم يبتكرون وسائل فعالة للوصول إلى أهدافهم ، وكان الأفراد من رجال القبيلة أو الأسرة الواحدة شديدى الحساسية ؛ إذ أن وضعهم

الاجتماعى بل شخصيتهم كانت تتوقف إلى حد كبير على منزلة أسلافهم وإنجازاتهم فمثلا نجد تاريخ مملكة بوجندا فى شرقى أفريقيا قد فصل تفصيلا وعلى مدى أربعمائة سنة الهجرات الأولى وترتيبها ومناطق الاستقرار الأصلية للقبائل المختلفة، واهتم الرواة بكل ذلك اهتماماً كبيراً ، كذلك احتفظوا برسوم الأشخاص الذين حققوا بدفاعهم وشجاعتهم أو بحسن بلائهم السمعة الطيبة للقبيلة . وإلى عهد قريب ، بل حتى عام ١٩٥٠ كان المرشح لأى منصب سياسى فى بوجندا يجهد فى سرد شجرة نسبه بالتفصيل أو بنشرها فى الصحف ؛ ليبرهن على أنه جدير بالمنصب المرشح له !

وفى الدول التى كانت بها أسر حاكمة اهتمت الدولة بالمحافظة على تاريخ مفصل للأحداث الهامة التى وقعت فى عهد كل ملك أو حاكم ؛ فالتاريخ فى نظرهم لا يضيف فحسب احتراماً وإجلالاً للأسرة المالكة وأقاربها ، بل يرسم الشجرة الأُسرِيَّة التى تبرر حق الشخص فى شغل أى منصب . ولم يأل الحكام جهدا فى توظيف المؤرخين المحنكين والانتفاع بهم ، وفى رواندا حيث قام الأستاذ فانسينا بأبحاثه الهامة نجد الأغانى وأشعار البطولة من بين الوسائل التى استخدمت لنقل وصف حدث من الأحداث من جيل إلى جيل كلمة كلمة .

وفى دول أخرى نجدهم يستعملون وسائل أخرى مثل دفنهم الأوانى بعد أن يضعوا بها حصى أو أشياء ترمز إلى حقائق معينة : فمثلا فى مملكة داهومى بأفريقيا نجدهم يستعملون هذه الطريقة للمحافظة على تاريخ شعبهم وتسجيل ثرواته الاقتصادية وقوته العسكرية ، وفى إمبراطورية بونومنسوا Bono Mansu المعروفة الآن باسم غانا نجد لكل حاكم قارورة وبداخلها حبيبات من

الذهب الخالص يماثل عددها سنوات حكمه ، وفى روندا Rwanda وولاية أكان Akan بغانا جرت العادة بأن يحتفظ الحاكم بأشياء لها صلة بأحداث تاريخية خاصة .

وعن هذه الطرق تمكن الأفريقيون من تسجيل حقائق تاريخهم وفق رغباتهم ، ولم يخل الأمر من ترك المشاعر الشخصية تؤثر على التاريخ ؛ فقد حدث فى العهد الأخير أن فرضت قبائل جيبون Gibbons ومكوالى Macaulay آراءها على مسجلى التاريخ .

ويحدثنا أحد الرحالة وهو جيفرى هولدن Jeffrey Holden عن راوية يسمى جريوت Griot من مالى كان يتباهى بأنه يعلم الأجيال الجديدة ما يجب أن يتعلموه ويخفى عنهم ما يجب إخفاؤه من أحداث التاريخ ، وليس هذا المؤرخ بالوحيد فى ذلك ؛ فقد أظهر بعض الباحثين أن تاريخ الأشنتى الرسمى قد أخفى وجود أحد الملوك (يحتمل أن يكون اسمه أوس Osei فى الفترة من عام ١٧١٢ إلى عام ١٧١٧) ؛ لأنه جلب العار على أبناء وطنه ؛ فقد فشل فى الحرب وفقد رأسه ، وقد رفض هؤلاء المؤرخون أن يعرضوا جمجمته مع باقى جماجم الأسرة فى مدفن الدولة الأشنتية ، وقد قرر رؤساء الأشنتى حذف تاريخ هذا الرجل كلية وهو إجراء يدخل ضمن سلطتهم السياسية والتنظيمية ، وقد نجحوا فى ذلك حتى منتصف القرن العشرين ، ونحن إذ نسوق هذا المثل نعلم جيدا أنه مثل نادر ؛ فلم تبذل الدول الأفريقية الأخرى مثل هذا الجهد فى إخفاء أحد رؤسائها ؛ ففى غالب الأحوال كان من الأسلم أن تقوم جماعة من رواة التاريخ بسرد التاريخ الرسمى ، ولكن قد يحدث أن يحاول بعض الرواة الذين يمتون بالصلة إلى المعارضة أو أسر متنازعة أو جماعات لا تهتم بأصول التاريخ

مثل الحدادين والسحرة الأطباء أو الجنود بسرد وقائع مختلفة عما يسرده الآخرون .

ولقد أظهر جميع هؤلاء المؤرخين من هيرودوت إلى ابن خلدون ، ومن المؤرخين الرسميين للأشنتي إلى مؤرخي مالي - أظهروا ميلاً نحو فرض آرائهم على التاريخ ، وقد يكون بعضهم متأثراً بمرجع من المراجع الموثوق بها أو متأثرا بأهمية الشخصية موضع النزاع أو قرابتها أو مركزها الاجتماعي ، ولقد ترك بعض المؤرخين طابعهم في التاريخ المروى عن طريق حذف بعض الفصول ؛ كما جرى بين قبائل الأشنتي ، وعلى العموم نجد جميع المؤرخين يهتمون كل الاهتمام بمجتمعهم وثقافتهم ومنزلتهم الشخصية ، والواقع أن المؤرخين الأوربيين أنفسهم عند تسجيل تاريخ أوربا أظهروا نفس الميول نحو الحذف أو الإضافة ، ولم يختلفوا عن المؤرخين الرواة في فرض شخصيتهم على التاريخ .

مؤرخو القرن العشرين :

بدأ المؤرخون الأوربيون يهتمون بأفريقيا عندما أنشب الاستعمار أظفاره فيها ، وكان كل الاهتمام السابق على ذلك منحصرا فيما جاء بكتب الرحالة من وصف للبلاد الأفريقية التي زاروها ، ولكن يلاحظ أن هذا الاهتمام كان منصبا على الأفريقيين في أفريقيا ، وليس على تاريخ أفريقيا نفسه : بمعنى أن الكتاب من المستعمرين أي من الإنجليز والفرنسيين والبلجيك والألمان والبرتغال والهولنديين كانوا يقومون بتمثيل دورهم أمام خلفية أفريقية تشمل الألوف المؤلفة من الأفريقيين دون الإشارة إليها ولو بكلمة ، وكان في هذه التمثيلية ما يثير خيال رجال التاريخ الذين قبعوا في مكاتبهم يسجلون

التاريخ والذين راحوا يكتبون عن الرواد من المكتشفين والمبشرين الذين دفعتهم أطماعهم أو مثلهم إلى التعرض للأمراض ، والوحوش والمتوحشين ليفتحوا أفريقيا على حد قولهم ، وبعد ذلك نشهد الفصل الثانى من التمثيلية بعنوان « بناة الإمبراطورية » ، وفيها نرى قواد الحرب مثل لوجارد Lugard ودى برازة De Brazza ، وهم يتسابقون نحو داخلية أفريقيا يحملون فى يد مدافع مكسيم ، وفى اليد الأخرى دفاتر مطبوعة بها نصوص معاهدات نمطية ، كما نشهد أقطابا وملوكا يتهافتون على ابتلاع أراضى الأفريقيين ، وهم فى دورهم بلندن أو باريس أو ألمانيا أو برلين أو ليشبونة أو بروكسل ، مثل الملك لبوبولد Leopold ملك بلجيكا الذى كان يدعى ملكية أفريقيا الاستوائية من الأطلسى إلى المحيط الهندى أو سيسيل رودس Cecil Rhodes الذى أراد أن يصبغ خريطة أفريقيا باللون الأحمر البريطانى من رأس الرجاء جنوبا إلى القاهرة شمالا ، وبعد ذلك ظهرت طائفة صغيرة من المؤرخين المحليين ، وكانوا عادة من الموظفين الاستعماريين المقيمين الذين راحوا يصرفون الوقت فى كتابة تاريخ المناطق التى أرسلوا إليها ، ومنهم البريطانى كلاردج Claridge الذى كتب تاريخ ساحل الذهب فى عام ١٩١٥ ، وإن كان قد تعرض إلى العلاقات بين الأشنتى والبريطانيين قبل احتلال البريطانيين لساحل الذهب ، ومنهم أيضا دلجادو Delgado الذى كتب تاريخ أنجولا وجيرى Geary ، الذى كتب « نيجيريا تحت الحكم البريطانى » ، وروبرت Robert الذى كتب تاريخ الاستعمار الفرنسى ، وغيرهم كثيرون .

دور الأفارقة فى دراسة التاريخ الأفريقى :

حدث أن بعض الاستعماريين الأوربيين ذوى العقول المتفتحة والمواهب التاريخية أخذوا فى الاهتمام بدراسة الشعوب التى يحكمونها ولاسيما فى المناطق الإسلامية ، حيث راعهم نظام الحكم وطرق المعاملة والنظم الاجتماعية السائدة فى البلاد ، وكان من بين هؤلاء مارتى Marty الذى كتب عن تاريخ غربى أفريقيا ، وديلافوس Dela Fosse الذى كتب عن السنغال والنيجر ، وبالمر Palmer الذى كتب عن نيجيريا . ولم يكن غريبا أن نجد الاستعماريين من بين الكثيرين الذين اهتموا بالتاريخ ، ولكن بصورة أقل فى المناطق غير الإسلامية : ومن أمثلة هؤلاء سرجون جراى Sir John Gray ، وكان لهذا الرجل تاريخ ممتاز وطويل فى الإدارة الاستعمارية ، وقد كتب عن أوغندا وتنجانيقا وزنزبار وأفريقيا الشرقية البرتغالية وزامبيا ، وقد كان متعمقا فى التاريخ يحمل فيه درجة علمية . وأبحاث هذا المؤرخ ومن على شاكلته من الإداريين كانت بمثابة العتلة التى أمكن بها فتح باب الاهتمام أمام الأفريقيين لمعالجة تاريخهم : ففى الوقت الذى كان فيه المؤرخون الجامعيون بأوربا يتابعون دراستهم لأفريقيا أو يتجاهلون أحداث هذه القارة كلية – كان سرجون يسأل شيوخ الأفريقيين بلغتهم عن القادة والملوك والأحداث التى عاصروها ، والتى ترامت إلى أسماعهم قبل وصول الأوربيين ، فوجد فى مملكة بوجندا بأوغندا أن الدولة الأفريقية السابقة تركت تراثا غنيا من التاريخ المروى والمسجل ، وقد استفاد سرجون فى عام ١٩٣٤ من هذه المصادر ، فكتب تاريخا عن موتيسا Mutesa حاكم بوغندا من عام ١٨٥٦ حتى عام ١٨٨٤ . وبقى هذا التاريخ مرجعا حتى عام ١٩٦٠ .

ولعل أبحاث سرجون جراى John Gray فى أوغندا كانت سهلة نسبيا نظرا لوجود بعض النصوص المكتوبة باللغات المحلية الأفريقية ، هذا وقد حاول عدد من الأفريقيين فى أوغندا تسجيل تاريخهم وتقاليدهم المروية ؛ أى تاريخ ملوكهم وقبائلهم ؛ وكانت غالبية هؤلاء الناس من خريجى المدارس التبشيرية ، وقد سهلت لهم البعثات التبشيرية هذه المهمة ، وطبعت مقالاتهم فى مطابعها ، وأخذت توزعها كمجموعات ، وكان لها غرض من ذلك هو تسجيل آراء الأفريقيين فى دياناتهم مع الدفاع عن الديانة المسيحية عند سرد تاريخهم والتبشير بها ، وكان من بين الذين استنصروا أبلو كاجوا Apolo Kagwa الذى قام فى عام ١٨٩٣ بكتابة الحوادث المعاصرة على هيئة مفكرة شخصية . وقد طبع خمسة كتب تاريخية واجتماعية فى العادات والتقاليد والفنون الشعبية ، وأهم هذه الكتب الخمسة وعنوانه مكولا Makula ومعناه « الكنز » استغرق عشرين سنة فى جمعه بستة مجلدات بخط يده تضم حوالى ٢٤٠٠ صفحة ، وقد شارك كثيرون من هؤلاء المؤرخين فى اهتمامهم بتاريخ بوجندا .

وفى العشرين سنة الأولى من القرن العشرين أخذت المطابع التبشيرية تطبع صحفا باللغات المحلية تضم مقالات بها تفسيرات تاريخية وتحقيقات يكتبها مراسلو الصحف ، وفى نفس هذه الفترة ظهر عدد من الأفريقيين المتعلمين بعض التعلم فى البعثات التبشيرية ، وأخذوا يكتبون تاريخ شعوبهم ؛ ففى عام ١٨٩٥ ظهر القسيس كارل ربان دروف Carl Reindorf وهو أفريقى نصرته بعثة بال ونشر كتابه « تاريخ ساحل الذهب » وبعد سنتين ظهر القس صموئيل جونسن Samuel Johnson الأفريقى فى نيجيريا ،

فأكمل تاريخ البوريا الذى نشرته البعثة التبشيرية فى عام ١٩٢٠ ، وفى جنوبى أفريقيا ظهر سوجا J. H. Soga وكتب كتابين بعنوان البنتو فى جنوب شرقى أفريقيا ، والأكسهوسا حياتهم وتقاليدهم ، وقامت بنشر الكتابين بعثة لوفديل Lovedale التبشيرية .

ويلاحظ أن هؤلاء الأفريقيين المسيحيين كانوا يعبرون عن معتقدات اكتسبوها حديثاً وآمنوا بها ، وكانوا يرون أن للتاريخ ثلاث وظائف :

الأولى : أنه وسيلة للمحافظة على الشخصية الأفريقية فى وقت غمرته التغيرات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية .

والثانية : أنه مصدر فخر للأفريقيين لما أنجزه قدامى الأفريقيين عندما كانت أوربا تعيش فى جهالة ، مع مقارنة ذلك بما حرمه الأوربيون على الأفريقيين المتعلمين من الاندماج فى المجتمع الأوربى .

والثالثة : تبشيرية : بمعنى تعزيز مذاهبهم الشخصية التى تؤكد شرور الوثنية وخير المسيحية .

ومع ذلك يجب أن نتحرز فى ملاحظاتنا بأن نشير إلى أن هؤلاء المؤرخين الأفريقيين كانوا مجرد مسجلين للأحداث وقت وقوعها ، وأنهم بأمانة وصدق كتبوا التاريخ والتقاليد المروية كما تلقوها واحتفظوا بتعليقاتهم وبنقدهم فضمنوه المقدمة أو الخاتمة أو فى هوامش ، وهم كمسجلين للأحداث كانوا يحافظون ويتابعون حفظة التاريخ ورواته ، كما أخذوا يقارنون بين كتب الرواة المسلمين فى غربى أفريقيا الذين كتبوا وما زالوا يكتبون بالعربية والهوسا وما يكتبونه عن تاريخ بلادهم وعاداتهم ، كما أخذوا يتناولون المذاهب الإسلامية والتعاليم الإسلامية والأخلاق الإسلامية بالشرح والتفسير ، وكانوا يكتبون وكأن الله

يظهر لهم فى التاريخ ، وكأن الملوك والقواد مطالبون باتباع ما أمر به الله .

والمؤرخون المحدثون لا يميلون إلى مزج الدين بالتاريخ ما عدا أرنلد توينبى Arnold Toynbee ، ولكن المؤرخين الأفريقيين أبدوا ميلا كبيراً فى بعض كتاباتهم إلى مزج الدين بالتاريخ ، ويتضح لنا هذا مما كتب عن أفريقيا فى السنوات الحديثة كما يتضح هذا أيضا فى بعض تقارير الأوربيين الميالين للشرق .

وكما أهمل مؤرخو العهد الاستعمارى المؤرخين الأفريقيين نجد أن ازدياد درجة حرارة القومية الأفريقية قد أثرت بالمثل على المشتغلين بتحليل الأحداث التاريخية ، فظهرت مجموعة من الكتب سجلت ما أحرزه الأفريقيون من تقدم سياسى وثقافى : بمعنى أن نفس هذه الكتب ركزت على انتقال السلطة من الدولة المستعمرة إلى أهالى البلاد الأصليين دون ذكر لما بذله بعض رجال الاستعمار من أعمال طيبة ، وقد ادعى بعض الكتاب أنّ الاستقلال كان مخططاً مرسوماً ، ونفذ بمهارة وبدون مشقة .

ولقد أيقظت الحركات الوطنية الأفريقية أيضاً مؤرخى الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية ، فراحوا يطبقون عليها النظريات والتحاليل المركسية ويدعون أنها ثورات الطبقة الدنيا ، والواقع أن تحاليل هؤلاء المؤرخين أثارت أسئلة لم ترد فى خاطر الأساتذة الغربيين على الرغم من أن النظريات المركسية غامضة ، ولا تنطبق على الأفريقيين ، وعلى كل فإن هؤلاء المؤرخين قد عالجوا أفكاراً لم يتناولها بالبحث التفصيلى من سبقهم من مؤرخى أفريقيا .

ومن المأمول أن تسفر الأبحاث التفصيلية الدائرة الآن عن أساس صلب يمكن أن نبنى عليه نظريات تتفق مع الوضع الأفريقى ، ولكن لا ننسى

أن أبحاثاً ميدانية لا بد من إتمامها لنصل إلى هذا الأساس الصلب ، وهى أبحاث تتجه إلى ناحيتين ، أو هى متأثرة بعاملين :

الأول : اختلاف الأبحاث باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية فى أفريقيا الحديثة .

الثانى : تغيير هذه الأبحاث بتغيير أساليب البحث الجديدة المتبعة أو التى قد يعترضها العلماء من المؤرخين .

أثر تغيير البيئة على البحوث :

إذا ما نظرنا إلى البيئة السياسية الأفريقية يتضح لنا أن تغيير البيئة يؤدى إلى تغـــير الأسئلة التى يسألها الباحثون فى تاريخ أفريقيا : فبدلا من أن تدور الأسئلة حول ظروف الحكم الاستعمارى تتناول الحركات الوطنية ، ولا عجب ؛ فالظروف السياسية سريعة التغير ، ومن ثم اتجاهات الباحثين والأساتذة وتوقعاتهم : فمثلا حدث فى أوائل الستينيات أن اشتدت ريح التغير وتمكنت دول عدة من الحصول على استقلالها ، وكان الجو العام يشيع بالنجاح والفرحة بالاستقلال ، وفى هذه الفترة بالذات نجد أعداء حصول الدول الأفريقية على استقلالها سواء كانوا من البيض المتوطنين الرجعيين أو العنصريين الأمريكيين والأوربيين الذين يبشرون بسيادة الرجل الأبيض – نجدهم تقوقعوا ولزموا أماكنهم ، وتمكن الزعماء الأفريقيون من توجيه حركاتهم الوطنية توجيهاً سلمياً ، فتمكنوا من التغلب على الكثير من صعوبات التنظيم والاتصال كما تغلبوا على تشتت ولاء الأفريقيين وأساليب التعطيل الاستعمارية . وبالفعل سجلوا نجاحا كبيراً ، وأسرع علماء السياسة إلى

تحليل مبادئ الأحزاب الأفريقية ؛ كما أسرع رجال الاجتماع إلى تحليل عملية تجميع الأفريقيين وتوجيه ولائهم للدولة ، وراح علماء الاجتماع أيضاً يهتمون أكثر بطبقة الصفوة الجديدة .

وكعـــادة المؤرخين نجدهم يترسمون خطوات علماء الاجتماع وعلى مسافة منهم ، ولكنهم وجدوا أنفسهم فى هذه المرة وقد استغرقوا كلية فى بحث أصل الوطنية الأفريقية ، وكيف نبتت ، إذ إن من أهم الواجبات التى اضطلع بها رجال التاريخ بحث وتفسير نشأة الأشياء وتطورها إلى شكلها الأخير ، وكان ذلك هو الطريقة التى اتبعوها للتعرف على أصل الوطنية وكيف نبتت حتى أصبحت شجرة عظيمة ذات أغصان ظليلة وجذور عميقة ؛ فشرارة الوطنية إذا ما أضاءت جذبت إليها الباحثين من المؤرخين وفى نفس الوقت نجد أن ظروف أفريقيا فى تغير مستمر فمثلا نجد الشعور بالفرح سرعان ما انتهى وحلت محله مشاكل دقيقة وجديدة مما أثر فى الاتجاهات الأكاديمية والاهتمامات العلمية تأثيراً عميقاً ، والدليل على ذلك ما حدث فى المؤتمر الأخير عندما حاول المؤرخون أن يدعوا علماء فى تخصصات أخرى ولا سيما فى السياسة لبحث بعض الموضوعات المعينة فى القومية الأفريقية ، ولقد وجدوا أن علماء السياسة الذين دعوا إلى الاجتماع بسبب بحوثهم السابقة فى الحركات الوطنية لم يظهروا اهتماماً يذكر برغم ظهور موضوعات كثيرة كالوحدة القومية والانقلابات العسكرية والتفرقة الاجتماعية فى الدول الأفريقية المستقرة .

ولكن هناك واقع يجب أن نعترف به هو أن المؤرخين قد تأثروا فى العهد الحديث بالتطورات الحديثة ؛ مما يشير إلى أن ما كتبه مالينووسكى Malinouski من نقد لكتاب التاريخ قد يكون حقيقيا حتى لو لم يكـــن

كذلك ؛ فعلى الأقل هناك شيء من الحقيقة من ناحية تحريف التاريخ عن قصد : فالمؤرخون يقدرون الاهتمامات الحالية وإلى حد ما – يحاولون خدمة هذه الاهتمامات أو على الأقل عرضها عرضاً ، وهذا فى ذاته يمثل خطراً كبيراً ؛ فقد يرى المؤرخون أن من الضرورى فى بعض الأحيان أن يتجاوزوا عن الحياد فى تحليل التاريخ فيوفوه خدمة لوجهة نظر معينة مثل تقديم الأساس التاريخى لقيم الوحدة القومية أو تعزيز الشعور الوطنى عن طريق تمجيد كل ما هو أفريقى ، وحتى الآن يمكننا أن نقول : إن مثل هذه المحاولات لم تقع بشكل فاضح فى تاريخ أفريقيا على الرغم من وجود بعض الناس الذين راحوا يشيعون أخطاراً جديدة (ليس بين المتعلمين من الأفريقيين ، أو الأوربيين) ، بل بين الجهلة مما يخشى معه أحياناً أن يظن البيض أنَّ أفريقيا تختلف من ناحية القيم وغيرها ، أو أن البحوث التاريخية قد تنفرج عن عناصر جديدة لا تتناولها الكلمات أو الخلفيات الثقافية الحالية وخاصة أن لأفريقيا عبيراً سحرياً لا يستطيع غير الأفريقى أن يتفهمه ! وإشاعة مثل هذه الأفكار وترويجها أمر عادى فقد حدث نفس الشيء فى أمريكا عند **البحث** عن نصوصها الأدبية ومقارنتها بالنصوص الأدبية فى عهد الاستعمار خدمة للشباب ، ومن ذلك قصة واشنطن وشجرة الكريز التى دبجها الكاتب (Parson Wieems) .

ومن ناحية أخرى نجد أن السمة الدفاعية التى ظهرت فى بعض كتابات الجامعيين قد أخذت تتلاشى بتقدم الدراسات الأفريقية ، ويرى بعض أن النكسات التى حَلَّتْ ببعض الدول الأفريقية المستقلة وصعوبة محافظتها على استقرارها السياسى لم تؤد إلى كتابات دفاعية على الرغم من تهجمات البيض فى الغرب ؛ ومن ثم نجد موقفاً يسوده الاتزان بدلا من التفاهات

غير المعقولة التى انتشرت فى سنة ١٩٥٠ ، أو التحمس الذى لا حد له نحو الدول الحديثة الاستقلال وزعمائها فى عام ١٩٦٠ .

طرق البحث الحديثة :

تحدد الأسئلة التى يوجهها المؤرخون نوع الإجابة ولو جزئياً ، ولما كانت الأحداث الجارية فى أفريقيا وفى المجال العلمى تؤثر بطبيعة الحال على الأسئلة التى يوجهها المؤرخون فإن تطورات البحوث الجارية لا بد أن تتأثر بالمثل ، ولما كانت الوثائق المكتوبة تعتبر المصدر الرئيسى المحترم الذى يرجع إليه المؤرخون فإن مجال البحث التاريخى والأسئلة التى تُسأل ويجاب عنها تبدو وكأنها محدودة ؛ فبعض الباحثين الذين غامروا باستطلاع مجالات المصادر المروية وجدوا أنفسهم فى خضم متلاطم الأمواج بمؤشراته الرمزية أو ما به من ثورية ، ومن الصعب جدا فى مثل هذه الأحوال أن يتيقن الباحث أنه سيحصل على ترجمات دقيقة للأحداث ، أو التقاليد الأصيلة ، وما مقدار التقاليد والأحداث الصحيحة التى يمكن الاستفادة منها بالمقارنة إلى الخرافات ؟ هنا تختلف الآراء : فكثير من الذين عملوا فى أفريقيا وتمرسوا فى شئونها يستطيعون أن يشيروا إلى باحث أو أكثر قد خدعه الوطنيون ، فقدموا له الخرافات بدلا من الحقائق !

ويروى لنا الأستاذ إيفور ولكس Ivor Wilkes فى معهد الدراسات الأفريقية بغانا حادثاً شائقاً : فقد سئل أحد كبار السن عما يعرفه عن مؤسس المستوطنتين المجاورتين وهما قلعة جيمس Fort James وقلعة آشر Fort Asher وكان هذان الحصنان من قديم الأزل مركزين لتجارة

الرقيق على ساحل غانا ، وبعد أن طأطأ الرجل العجوز رأسه أخذ يقول :
لقد كان هناك أخوان شقيقان ، واحد اسمه جيمس والآخر اسمه آشر ،
فتشاجرا وبنى كل لنفسه منزلا ! فى حين يعرف الأستاذ ولكس Wilkes
من المستندات أن حصن جيمس قد سمى على اسم الملك الإنجليزى جيمس
فى حين سمى حصن آشر على اسم حاكم بريطانى كان فى هذه المنطقة
وبينهما عشرون سنة أو نحو ذلك ! ويدرك الأستاذ ولكس أسطورة
الشقيقين المتنازعين كما يدرك سر وجود مستوطنتين متجاورتين فى غانا ،
ولكن لا يعرف الناس حتى الآن التاريخ الحقيقى لهما ، وإذا ما اعتمد
المؤرخ على الرواة وحدهم فإنه يجد فى هذه القصة أسطورة جديدة يضيفها
إلى الأساطير التى يذخر بها التاريخ المروى .

التقاليد المروية :

اهتم جان ڤانسينا فى أبحاثه عام ١٩٥٠ كل الاهتمام بالتقاليد
المروية ومشاكلها ، وكان من نتيجة أبحاث هذا المؤرخ وهو أيضاً أستاذ
فى علم الإنترويولجى أن نشر فى عام ١٩٦١ بحثه الذى نال عليه الدكتوراه ،
والذى سماه « من التقاليد المروية » وقد أدرك جان ڤانسينا كل الإدراك
أبعاد المشكلة التى واجهته ، وهى مشكلة معقدة لا شك فيها ، كما أضاف
أن الآراء فى هذا الموضوع كانت تتفاوت من الشك الكامل إلى المعارضة
الصريحة ؛ ومن ثم يمكن أن نقول : إن رسالته التى نشرها كانت فى الواقع
دقيقة إلى أبعد حدود الدقة مفصلة إلى أبعد حدود التفصيل ، وكأنها عملية
حسابية لا يمكن المجاملة فيها وكان من دقة الرسالة أن راح من تبعه من
الباحثين الشبان فى أفريقيا يتمسكون برسالته ، كما كان يفعل المبشرون

عندما كانوا يمسكون بالإنجيل ؛ وكان إيمانهم بما جاء فى رسالتـــه مثل إيمـــان هؤلاء المبشرين بالإنجيل ؛ وقد عرف جان فانسينا التقاليد المروية بأنها أى نوع من الشهادة بما حدث فى الماضى على أن يكون الراوى من غير الطبقة الأولى بعكس الشهادة العيانية حيث يكون الشاهد قد شاهد بنفسه الحادث ، وهذه الشهادات التى أسماها بالوثائق المروية قد تكون على هيئة نص ثابت يحفظ كل كلمة منه الراوى ، وكأنه قصيدة شعر أو أن يكون نصًّا حرًّا بمعنى أن يكون وصفاً عاماً لأحداث جرت فى الماضى . ثم انتقل ڤانسينا إلى ما يأتى :

أولاً : تبويب وتقسيم أنواع الشهادات المروية من حيث غناها وتنوعها مثل التقاليد الرسمية للجماعات الحاكمة وتاريخ الأسرة وتقاليد بعض فئات من المجتمع ، كالصناع وشهادات الأفراد (بعكس شهادات الجماعات) ، وتلك التى تروى على هيئة أغانٍ شعبية أو أشعار شعبية أو تلك الخاصة بالمناسبات الدينية أو تلك التى يمتلكها بعض الأفراد والجماعات والتى لا تخرج فى ترديدها عن هؤلاء الأفراد أو الجماعات ، ثم القصص الشائعة مثل قصة الشقيقين المتنازعين والشهادات الرمزية وما إلى ذلك .

ثانياً : يصف ڤانسينـــا كل نوع من هذه الأنواع ويفصل ما عليه من قوة أو ضعف من ناحية سهولة التحقيق وسهولة التوصل إلى الشهادة .

ثالثاً : يبدأ ڤانسينـــا فى الاتصال بجميع المصادر وكله يقظة ورغبة واحتراس من أن يكون هناك تحريف أو تورية أو أهمية دينية .

رابعاً : كان ڤانسينـــا يسجل جميع أشكال النصوص الخاصة

بالشهادة ويعالج كل نص بنفس الاهتمام الذى يعالج به النص الآخر ؛ فليس هناك من نص صحيح ونص غير صحيح فكل النصوص بها شيء عن المجتمع حتى النصوص الداخلية .

ولا عجب إذا ما وجدنا أن الباحثين يتهيبون ويحتاطون أكثر من اللازم ؛ فطريقة جان ڤانسينا تحتم على الباحث فى التقاليد المروية أن يتفهم عن كثب المجتمع الذى كلف بحثه . ثم ينتقل جان ڤانسينا فى التدليل إلى أن الباحث الميدانى المتئد الصبور المدرب الذى لا تفوته شاردة أو واردة سيخرج من بحثه بنتائج عجيبة إذا ما جمع التاريخ المروى ، ووضع كل حادث فى مكانه الصحيح ، والواقع أن هذا العالم قام فى السنوات الخمس عشرة الماضية بكتابة تاريخ مملكة باكوبا Bakuba فى الكنغو الأوسط كما بحث التاريخ المروى لقبائل تيوه Tyo وتيكى Teke فى كنغو برازافيل Congo, Brazzaville وقام بتنظيم مجموعة من مئات القصص والتقاليد فى روندا تصلح لأن تكون أساساً لكتاب تاريخى عن هذه الدولة .

أضف إلى ذلك أننا نجده قد جمع بين التقاليد المروية وما جاء فى الوثائق البرتغالية والهولندية ومن ثم استطاع أن يكتب تاريخاً مجملا لبناء الدولة فى أفريقيا الوسطى بمنطقة لوبا لوندا Luba Lunda ، والواقع أن كتابه بعنوان « ممالك الساڤانا » الصادر عام ١٩٦٨ يعتبر من أهم الكتب الأساسية فى تاريخ أفريقيا ، ومنذ أن نفذ جان ڤانسينا التقاليد المروية كمصدر من مصادر التاريخ نجد الكثيرين من الباحثين قد أخذ يطبق طريقته مع بعض التفاوت فى الدقة أو التفاصيل ؛ ومن ثم مع بعض التفاوت فى درجة النجاح ، بل نجد بعض هؤلاء الباحثين وهم قليلون

يتشككون فى قيمة الشهادة المروية ، ولا يعتبرونها شيئاً يعتمد عليه ، كما أخذ كل أستاذ ينقد أخاه الأستاذ وجهوده فى هذا الميدان ، وحتى إذا ما نفذت أساليب جان ڤانسينا كأحسن ما يكون التنفيذ فإن التقاليد المروية فى ذاتها محدودة المجال كمصدر تاريخى :

فأولا : نجدها عادة خالية من التواريخ وكلما أمعنا فى الماضى ازداد توقعنا للخطأ فى تاريخ حدوث الحدث : (مثال ذلك أنهم يطلقون فى بعض القصص المروية اسم ملك على أربعة أو خمسة ملوك ، أو على أسرة بأكملها وهذا الأسلوب أطلق عليه اسم الميكرسكوب) .

وثانياً : أن النماذج التى قدمها جان ڤانسينا على التقاليد المروية قد استقاها من مجتمعات لها نظامها أو من عمد أو رؤساء قبائل حكموا فترات طويلة من الزمن ، والواقع أن من الصعب نقل التقاليد من قصص المجتمعات غير المركزية أو شعوب دول أصيبت بالهزيمة أو تلاشت فى الأزمنة الحديثة .

وثالثاً : هناك مشكلة التزيد أو الإعادة التى تمس بعض المناطق فى أفريقيا ، فكثيراً ما يحدث إذا ما دخل الباحث منطقة بحثها آخر من قبل ، أو كتب عنها أحد المؤرخين أو أحد أساتذة علم الإنسان — أن تكون الأجوبة التى يتلقاها الباحث عن أسئلته مأخوذة أو هى طبق الأصل من نصوص وردت فى كتب الأساتذة أو الباحثين السابقين واحدة تقريباً .

المسح وفن المقابلة :

نجد الباحثين فى جميع أنحاء أفريقيا يجرون وراء الشهادات الشفهية أو المروية برغم ما يكتنفها من مشاكل أو صعوبات ؛ فكثير من هذه

الشهادات الشفهية يخالف الشهادات التى بحثها جان ڤانسينــا : فهى عبارة عن وصف شاهد عيان من الدرجة الأولى . ومثل هذه التقارير (وصف شاهد عيان) يستفيد منها المؤرخون وغيرهم من العلماء المهتمين بالشئون الأفريقية وبسياستها وبسياسات الحكومات الاستعمارية السابقة (طالما كان هذا الشاهد محتفظاً بكامل قواه العقلية وقت الإدلاء بالشهادة) وبرد فعل الأفريقيين بالنسبة للاستعمار الأوربى ، وهكذا يجرى المؤرخون وراء الشهادات المروية التى تتناول مشاعر الأفريقيين وردود فعلهم ، وفى هذا الخصوص يجرب العلماء طرقاً جديدة فى المسح الاجتماعى مستخدمين قوائم الأسئلة والمقابلات الجماعية ليروا : هل من الممكن جمع معلومات دقيقة صادقة بهذه الطريقة ؟ وهذا التطور الجديد فى البحث التاريخى الذى يستخدم المعلومات الجماهيرية ويغذى بها الكمبيوتر — له فوائده وأضراره ؛ فمن الواضح أن المعلومات التى تخرج من الكمبيوتر لا تزيد على المعلومات التى قُدمت له ، على أن هناك مشكلة هامة وعويصة تتمثل فى طريقة وضع الأسئلة وتوجيهها فى المناسبات الصحيحة واستخدام المساعدين المدربين الصالحين ، وعلى كل فإننا على يقين من أن المؤرخين سيقومون بمحاولات متزايدة للحصول على معلومات صحيحة عن طريق المسح الجماهيرى وخاصة أن الأسئلة التى توجه فى الشئون الاقتصادية والعادات الجماعية أسئلة عامة تصلح معها للإجابات العامة .

مشكلة سرد التواريخ :

إذا ما رجعنا إلى التاريخ القديم نسبيًا نجد من المشاكل العويصة التى واجهها الباحثون — التثبت من تاريخ الحدث والشهادات الشفوية لا تمسك

(فى هذا الباب) رمقاً ، وكل ما تقدمه سرداً تاريخيًّا تقريبيًّا ، والطرق المتبعة فى مثل هذه الحالات معروفة ، فالأحداث الهامة يمكن تتبعها من مصادر مختلفة ، مثال ذلك المعارك والمجاعات والأزمات السياسية ، ويمكن تحديد وقت حدوثها فى عهد حاكم من الحكام ، ولكن لا نستطيع أن نعين تاريخ وقوعها بالضبط ولا تاريخ تولى هذا الحاكم ، أو الذى سبقه أو من جاء بعده : ومثال ذلك أن ملك بوجندا نقل عاصمته من مكان إلى آخر ، ولكن أمكن أن تُحَدد فترة وقوع بعض الأحداث الهامة خلال القرن التاسع عشر تحديداً تقريبيًّا ، أما تحديد نقل العاصمة من مكان إلى آخر فهى قد نقلت من منطقة بندا Banda إلى منطقة التل Hill ، ثم إلى مولاجو Mulago ثم روباجا Rubaga ، ولكننا – وإن كنا قد استطعنا أن نحدد مكان العاصمة – لا نستطيع ربطه بتاريخ معين ، أو حدث معين كزيارة أحد الكاشفين القدماء أو حادث طبيعى عام ؛ ومن ثم لا يستطيع المؤرخ أن يكتب روايته التاريخية معتمداً على التغييرات التى قد تحدث فى مكان ما بأفريقيا أو العالم إذ لا بد من أن يعتمد على الأحداث التى تجرى فى المنطقة نفسها وزمانها .

وقد بذل العلماء من المؤرخين جهوداً كبيرة ، وتقدموا بأفكار وتصورات كمحاولة لحل مشكلة (تحديد التاريخ) ، ولكن بدون جدوى ، والواقع أن كثيرين من المؤرخين كانوا يتوقون إلى إثبات بعض التواريخ عن طريق استخدام الظواهر الكونية مثل كسوف الشمس مستفيدين مما أورده المؤرخون الرواة من حوادث أرخوا لها بغياب الشمس وقت الظهيرة فى حياة ملك من الملوك ، وكيف طلب هذا الملك من سحرته تفسيراً لهذه الظاهرة ، وكان المؤرخون يأملون أن يساعدهم رجال الفلك بما لديهم من معلومات

غزيرة عن كسوف الشمس ، وبــوضع خريطة بتواريخ الكسوف التى حدثت فى أفريقيا فى السنوات الماضية ؛ ومن ثم يمكن تحديد تاريخ الأحداث التى وردت على لسان الرواة تحديداً دقيقاً ، ولكن مع الأسف الشديد لم يعلم المؤرخون أن الكسوف حدث مرات عدة ، وأن الكسوف الجزئى ظهر فى أفريقيا مرة على الأقل كل مائة سنة ، ومن ثم لم يكن من السهل القطع بتاريخ معين لكل حادث من الأحداث . ومع ذلك صادف أعمال المؤرخين فى هذا المجال بعض النجاح ، ولكن يجب ألا تتفاءل كثيراً بهذه الطريقة فى تحديد التواريخ ، وليس من الغريب أن ينطبق المثل القائل : (كلما أغرقنا فى العلم أدركنا أننا أقل علماً !) .

وكانت هناك محاولات أخرى لتحديد تواريخ الأحداث ولكنها أقل إقناعاً : فمثلا استخدم بعضهم قوائم بأسماء الملوك وحاولوا الافتراض بأن كل ملك حكم فى المتوسط مدة معينة ، وأخذوا يحسبون تاريخ الأحداث مستخدمين هذه الطريقة ، ولأضرب مثلا على ذلك : إذا ما كان متوسط حكم الملك حوالى ٢٠ سنة ، وإذا ما كان الحاكم الرابع عشر قد تولى الحكم فى عام ١٨٨٠ – فبدء حكم الأسرة قبل ذلك بـ ٢٠×١٣= ٢٦٠ سنــة ، أى ١٦٢٠ ، ولا يحتاج الأمر إلى خبرة فى التاريــخ أو الحساب ليكتشف المرء خطأ هذا التفكير ؛ إذ كيف يستطيع شخص مهما أوتى من علم أن يحدد متوسط حكم كل ملك ؛ فإلى جانب أن بعضهم يعيش أطول من غيره نجد عدداً من الملوك قد قتلوا بالسم وهم فى طريقهم إلى عاصمتهم بعد حفلات التتويج ليتولى غيرهم الحكم ، وقد أدرك بعض المؤرخين هذه الحقيقة ، فأخذوا يبحثون فى التقاليد علهم يجدون ما يدلهم

على كيفية وفاة كل ملك ، ومن خلفه فى الحكم . وعلى ذكر نظام ولاية العرش تقول : إن لهذا النظام أهمية أعظم : فمثلا إذا ماكان الابن يخلف أباه فإن فترة حكم الملك تكون عادة طويلة ، ولكن إذا كان الأخ يخلف أخاه كانت الفترة قصيرة ، أما إذا كان أكبر الأسرة عمراً هو الذى يخلف الملك ففترة الملك أقصر ، ولهذا نجد من المهم أن نحصل على معلومات دقيقة عن نظام الملك خلال فترة البحث ، ونعرف النظام الوراثى لكل أسرة فى هذه الفترة ، وحتى إذا ما عرفنا كل ذلك نجد أن درجة الخطأ كبيرة كلما أمعنا فى التاريخ القديم .

وهناك ثلاث طرق حديثة نود الكلام عنها من بين الطرق التى يطبقها المؤرخون فى محاولاتهم اكتشاف ماضى أفريقيا ومن هذه الطرق وضع قوائم بأسماء الملوك على أساس قرابتهم وأخذ عينات على أوسع نطاق وإجراء مقابلات شفوية مع كبار السن ومن عرفوا بالجدية والأمانة . والعقبات التى يصادفها الباحثون فى أفريقيا تحدد لنا اتجاه الحل والتجربة مما قد يتعارض على طول الخط وما يجرى عليه العرف بين المؤرخين ، أو على الأقل مع تقاليد الجيل السابق : فبينما نجد مؤرخاً أو عدداً من المؤرخين يرسمون طريقهم فى تحديد تواريخ الأحداث عن طريق استخدام أراشيف متعددة نجد المؤرخين المحدثين يلجئون إلى طرق حديثة ، وهم يدركون فى الوقت نفسه أنهم قد يفقدون طريقهم ويعودون إلى الطرق المتعارف عليها ، وقد ذاقوا حلاوة التجربة وراحة الضمير العلمى وفرحة اكتشاف الحقيقة .

بعض السمات الحديثة فى رسم تاريخ أفريقيا :

اهتم المؤرخون اهتماماً قويّاً بنواحٍ معينة من التاريخ الذى يحاولون كشف أحداثه ، ويعبرون عن هذه النواحى بالسمات أو الموضوعات ، وهذه السمات الموضوعة تختلف باختلاف الخلفية الثقافية والبيئة ونظرة العالم إلى المؤرخ والمشكلات الشائعة فى عهده ، ونظرته إلى دور التاريخ فى المجتمع وما قد يعتبره المؤرخون سمات هامة ورئيسية فى أيام هيردوت Herodotus أو ابن خلدون ، أو كارل ريندورف Côrl Reindorf أو سيرجون جرى John Gray ، ربما لا يكون هاماً بالنسبة لمؤرخ الستينات ، وإذا ماكان بعض هذه الموضوعات يعتبر هاماً فى التاريخ الحديث مثل تجارة الرقيق التى كان لها تأثير كبير فى تاريخ أفريقيا ، بل تاريخ العالم نجد سمات أخرى أو موضوعات أخرى تحتل الصدارة بسبب أساليب البحث الجديدة واهتمامات المؤرخين المحدثين مثل البيروقراطية وتكوين الدولة وأفريقيا قبل الاستعمار ، وحركات الاحتجاج الدينية كوسيلة فعالة لتجميع ولاء الأفريقيين وطوائفهم ضد الاستعمار . وكلما ابتكر الباحثون أساليب جديدة أو قاموا بأبحاث جديدة ليتموا أبحاثهم تغيرت الموضوعات والسمات فى تاريخ أفريقيا .

وفيما يلى بعض النواحى الهامة فى تاريخ أفريقيا كما يراها مؤرخو اليوم :

أصل الإنسان – الثورة النيلية فى أفريقيا – إدخال صناعة المعادن :

لقد كشفت أبحاث لويس Louis ومارى ليكى Mary Leakey

فى أخدود Olduvi بشرقى أفريقيا عن أقدم سلف للإنسان أو الإنسان الأول ، وأسموه هومو هابيلس Homo habilis ، ثم أشاروا إليه تفكهاً بالرجل الحريف ، وقد عاش هذا الإنسان من حوالى مليونين إلى ثلاثة ملايين سنة !

وموقع الغَوْرُ أو الأخدود الذى كشفت فيه بقايا هذا الإنسان بشرق أفريقيا قد قطع الأرض كالسكين ليكشف لنا عن تاريخ تطور الآلات التى استخدمها الإنسان البدائى ، كذلك أظهرت لنا الحفريات – وكأنها كتاب مفتوح – التطورات المتتالية التى أتت بعد ذلك ، وكان المنقبون قد حفروا حوالى ٣٠٠ قدم فى رواسب بحيرة قديمة بشرقى أفريقيا .

وقد تعلم الإنسان الأول فى شرق أفريقيا أن يمشى على رجليه وينطق بعض الكلمات ، ويصنع بعض الآلات الحجرية ، وبعد ذلك ابتكر القلاع والسهم ، ثم عرف النار منذ خمسين ألف سنة ، وبدأ يستخدمها وحدث فى عهد من العهود أن صدرت أفريقيا ثقافتها الحجرية إلى أوربا ، وفى نحو ٨٠٠٠ سنة قبل الميلاد بدأت شعوب الشرق الأوسط وأهمها مصر تستأنس النباتات والحيوانات ، وتبتكر أساليب لإنتاج الطعام ، ثم أخذت هذه الأساليب تنتشر فى أفريقيا ، وليس من المستبعد أن تكون عملية استئناس النباتات والحيوان قد تمت فى كل منطقة على حدة دون أن تنتشر من مصر ، ونقول ذلك ، لما يذهب إليه المؤرخون من تهجين الذرة فى السودان الغربى حيث يكون نهر النيجر وادياً خصيباً ، تغمره مياه الفيضان ، كما يغمر نهر النيل دلتاه ، أو دجلة والفرات الأراضى التى بينهما ، وكانت الصحراء الغربية منطقة خصبة ، ولكنها جَفَّتْ خلال

ألفى السنة قبل الميلاد ، وقد كونت بعد جفافها حاجزاً صعب اجتيازه ما بين الشمال والجنوب . ويرجع المؤرخون تخلف أفريقيا جنوب الصحراء فى القرون الأخيرة إلى هذا الحاجز ، ومهما يكن من أمر فإننا نعرف أن صناعة الحديد التى بدأها الآشوريون قد انتقلت – كما يحتمل – عبر الصحراء من قرطاجنة إلى منطقة نُكْ Nok فى وسط نيجيريا فى حوالى ٣٠٠ سنة قبل الميلاد : أى فى الوقت الذى وصلت فيه هذه الصناعة من مصر إلى مدينة مروى التى عند وسط النيل فى النوبة ، ومن هذه المدينة انتشرت صناعة الحديد إلى جميع أنحاء أفريقيا ، ويعتبر ذلك سمة رئيسية فى التاريخ الأفريقى .

هجرة البانتو :

دهش علماء اللغات العاملون فى مجال أفريقيا أمام المتشابهات العجيبة فى اللغات الأفريقية ، وعلى مساحة واسعة جداً من المناطق الاستوائية وجنوبى أفريقيا ، وذلك فى أوائل القرن العشرين ، ثم راحوا يبوبون هذه اللغات ، وتأكدت دهشتهم لوجود متشابهات لفظية وفى المعنى بين لغة البانتو ولغات غربى أفريقيا ، وراحوا يبحثون عن سبب هذا التشابه وهداهم تفكيرهم إلى أن هذا التقارب يمكن أن يكون نتيجة لهجرة قبائل البانتو فى زمن حديث من منطقة أساس كانت تجمعهم مع قبائل غربى أفريقيا ، ولما كان عامل الوقت عاملا هاماً أصبح محط نزاع بين العلماء ؛ إذ يشير المتحفظون إلى أن هذه الهجرة قد تكون قد تمت قبل ٢٠٠٠ سنة ونحن نسأل : إذا ما كان هذا الأمر صحيحاً فأين هذه المنطقة التى انطلقت منها هذه القبائل ؟ وما سبب الانطلاق ؟ هل هو انفجار سكانى نتيجة إدخال الأسلحة الحديدية

مثل المنجل والقدوم والفأس والبلطة ، أو كان نتيجة تفوق بعض القبائل عسكرياً بسبب امتلاكها آلات الحرب كالأسهم والبلط ؟

والحقيقة أن غالبية الباحثين يرون فى الوقت الحاضر أن هجرة البانتو كانت بطيئة نسبياً ، ولم تكن موجة فجائية لقبيلة غزت بها جيرانها ، ومن ثم يمكن القول ، إنها جاءت نتيجة تطور فى الزراعة ، وهناك أمر مؤكد بنيناه على الشواهد المتاحة لنا ، وهو أن إدخال صناعة الحديد فى وسط وجنوبى أفريقيا قد اقترن هو وهجرة جماعات من الأفريقيين حطوا بهذه المناطق ، ومن المرجح أن يكونوا من قبائل البانتو .

وليس هناك إجماع على المنطقة التى انطلق منها هؤلاء الناس : فمن ناحية نجد المؤرخين الذين يتابعون التحليلات اللغوية التى قام بها چوزيف جرين برج Joseph Greenburg ينادون بأن البانتو صدروا من منطقة Nok فى نيجيريا ، وهو رأى حسن نظراً لوجود صناعة الحديد بها مع تطور الأساليب الزراعية وتنوعها مثل الذرة العويجة والحصرم ، ومهما يكن من رأى فإن القبائل المهاجرة كان عليها ولا شك أن تخترق غابات الكنغو وهى غابات يرى كثيرون من المؤرخين أنها صعبة الاختراق ، أما المؤرخون الذين يتابعون التحاليل اللغوية للعالم البريطانى مالكم جوثرى Malcolm Guthrie فلا يوافقون على نظرية منطقة Nok ، ومن رأيهم أن منطقة الانطلاق كانت فى السافانا بجنوبى الكنغو ، ومما يؤيد هذه النظرية إدخال بعض مزروعات جنوب شرقى آسيا مثل الموز وجوز الهند من مدغشقر إلى داخلية أفريقيا ، وهناك جهود للتوفيق بين النظريتين المتعارضتين ، ولكن نحن فى انتظار نتائج أبحاث جديدة لتحديد منطقة الانطلاق ، وعلى كل فيمكننا أن نشير الآن إلى أن موضوع توزيع

المحصولات الزراعية سواء الأصلية أو الدخيلة هام ودقيق ، ومن الممكن جداً أن نعتبره موضوعاً مستقلا بنفسه ، ولقد حدث فى العصور المتأخرة بعد إدخال أنواع المحصولات الأمريكية مثل البطاطا والكازافا والذرة والفول السودانى فى أوائل القرن السادس عشر نتيجة لعودة بعض الرقيق ومعهم بذور هذه المزروعات ، نقول : إن إدخال هذه الأصناف قد أثر فى نمو السكان وفى تنوع المحصولات ومن ثم فى ازدياد الحركات السياسية .

التجارة :

من الموضوعات الهامة فى مراحل التاريخ المختلفة التجارة ؛ إذ نجدها فى قرن أفريقيا تساعد على قيام أكسوم Axum وأفول نجم مروى Merowe فى القرون الأولى للمسيحية ؛ كذلك نجد التجارة البحرية عبر البحر الأحمر قد أدت إلى ازدهار المدن الإسلامية كعفات وعدَلَ ، الأمر الذى لم يرض به البرتغاليون ، فراحوا يهاجمون هذه المدن الإسلامية على الساحل الشرقى ؛ كذلك نجد رياح (المنسون) المنتظمة قد ساعدت على تعزيز الصلة بين شرقى أفريقيا والشرق الأوسط وبين شرقى أفريقيا والهند منذ القدم ، وفى أيام الرومان قامت المدن ينافس بعضها بعضاً من أجل امتلاك أو الاستحواز على تجارة الذهب والعاج ، بل إنها راحت تحارب البرتغاليين فى القرن السادس عشر من أجل التجارة ، وفى وسط أفريقيا نجد الطرق التجارية تنطلق من منطقة كاتنجا ، حيث مناجم النحاس التى جذبت إليها الاستعماريين فى العهود المتأخرة ، وفى غربى أفريقيا كان للتجارة أهمية كبيرة : فكان الأفريقيون يقايضون ملح الصحراء والبضائع المصنوعة فى شمالى أفريقيا بالذهب ومنتجات الغابات ، وقد اهتمت الدويلات

الكبيرة والصغيرة بالتجارة التى كانت حجر الأساس فى سياسة هذه الدول ، فعملت على أن يستحوذ رعاياها على التجارة وينتفعوا بأرباحها ، وعلى طول الطرق التجارية انتقلت الحضارة كما انتقل العلم ، كذلك انتقل الإسلام ؛ ولهذا نجد المؤرخين لهذه المناطق يهتمون بوضع خطط للتجارة فى الأوقات المختلفة مع تسجيل نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

بناء الدولة :

وترتبط التجارة ارتباطاً وثيقاً وظهور الدول والأنظمة السياسية المركزية التى تخلق أساليب جديدة لحكم الشعوب المختلفة الجنسية ، ونحن إذا ما بحثنا مثلا عن النماذج الكثيرة لتكوين الدولة فى أفريقيا نجد المؤرخين يهتمون بتقويم أنواع الحوافز الخارجية ، ثم يبحثون : هل هناك حوافز داخلية أو أنظمة سياسية استعارها شعب الدولة من الخارج ؟ وإذا ما تأكد لهم ذلك أخذوا يبحثون من أين جاءت هذه النظم ؟ وما التعديلات المحلية التى أدخلت عليها ؟ وهل كان هناك تَحَدٍّ خارجى على هيئة عدوان عسكرى أو نكبة طبيعية ؟ وما أثر البيئة المحلية ؟ ولنضرب مثلين :

الأول : مملكة اللوذى Lozi التى فى سهل الزنبيزى ، حيث مستوطنات على المرتفعات تكوِّن فيما بينها وحدات سياسية فرعية إلى جانب الجهود المنظمة لشعوب هذه المستوطنات : بمعنى كيف يتصرفون كجماعات عندما يبدأ فيضان النهر ؟

والآخر : المستوطنات التى على سفح جبل كلمنجارو حيث يزداد معدل سقوط المطر وحيث التربة خصبة بشكل كبير حتى إنها جمعت

إليها عدداً هائلا من السكان لهم سمات ثقافية متشابهة ، ولكنهم يختلفون سياسيًّا فى جماعات متنازعة متبارزة تفصل بينها الأخاديد التى فى سفح الجبل .

ثم ما الأساليب التى لجأ إليها قادة الشعوب سواء كانت مبتكرة أو مستعارة لخلق نوع من الولاء الجديد والطاعة للدولة ؟ فمثلا فى مرتفعات بيرى Pare بتانزانيا حاول الزعماء تحويل السلطة الدينية وخاصة تلك التى تتعلق بسقوط المطر إلى سلطة سياسية عن طريق خلق مراسم دينية قومية جديدة ، وكذلك راح جنود الإرساليات فى كثير من أنحاء أفريقيا يساعدون على تنصيب حاكم مركزى له سلطة تعسفية استبدادية على رعاياه ، ولقد تفرعت الدراسات الخاصة ببناء الدولة إلى دراسات عدة مثل التنظيمات العسكرية والتنظيمات الفنية ، وأصبحت النواحى العسكرية والفنية موضوعات فرعية هامة فى البحوث الأفريقية الحديثة ، وبالمثل أدت القراءة والكتابة كما أدت البيروقراطية دوراً بارزاً فى البحوث الحديثة ولا سيما فى غربى أفريقيا ، وقام الأستاذ ولكس Wilks بدراسة شاملة فى مناطق الأشنتى قبل احتلال البريطانيين لها للتعرف على أثر البيروقراطية ، وعلى طريقة تكوينها ، مبتدئاًبالموظفين الذين يختارهم رأس الدولة مع تحليل اختصاصاتهم ، وكيف يهتمون بالسلطة والرياسة متغلغلا فى التقسيمات النوعية للإدارة طبقاً لوظائفها الحقيقية ؟ وأخيراً درس نظام التوظيف المدنى مع تحديد شخصيته ومزاياه وعيوبه ، ومما لاشك فيه أن أبحاثاً فى نظام البيروقراطية الأفريقية سوف تظهر إذا ما وجدت مصادر إنسانية أو وثائقية يمكن الاعتماد عليها .

ومن بين الموضوعات الخاصة بتكوين الدولة تلك التى تتركز على تطوير الدول المتفرنجة أو التابعة للأوربيين فى القرن التاسع عشر والتى يطلق عليها أحياناً الإمبراطوريات الثانوية ، والواقع أن هذه الدول كانت تدين ببقائها إلى قوة جديدة تتمثل فى تلك الأسلحة الغربية أو تمتعها بالإدارة الغربية ، أو أى ميزة مستعارة من الخارج ، وعلى الأخص من أوربا ، وبعض هذه الدول كانت تتلقى معاونات من الدول الأوربية كباسوتولاند فى جنوبى أفريقيا ، وبوجندا فى شرقى أفريقيا ، وأبيبوكوتا Abeo Kuta فى غربى أفريقيا ، وهذه الإمبراطوريات الثانوية الصغيرة قد انتهى أمرها بدخول الاستعمار الأوربى .

تجارة الرقيق :

ومن الموضوعات المحببة لنفوس المؤرخين تجارة الرقيق ؛ فقد راح ضحيتها ملايين من الأرواح وانتزعت ملايين أخرى من أوطانها لتُرْمَى فى أرض جديدة . وهذه التجارة استمرت مدة طويلة ، ولها آثار وذيول ومضاعفات ، ومن العجيب أننا من الناحية العلمية نجد أن ما نشر عن تجارة الرقيق كان مجرد قشور ، ولم يتغلغل الكتاب الكثيرون الذين تناولوا هذه التجارة إلى أعماقها ، بل نجد الكثير من الكتب تردد نفس الموضوعات التى تناولتها غيرها مرة واثنتين وثلاثاً دون أن تضيف معلومات جديدة ونفس هذه الكتب تناولت بالتفصيل ما تحمله زنوج أفريقيا من عذاب وآلام وما أنزله الأوربيون بهم من فظائع وشرور وآثام : وقد حاولت أن تتغلب على عقدة الذنب وتعيد التقديرات التى سبق نشرها بشأن الموتى والأحياء الذين نقلوا

من أفريقيا إلى الأمريكتين ، ومن ذلك أن الكتب الأوربية الحديثة تحاول خلق بعض المعاذير للتقديرات التى تناولت تجارة الرقيق لتقلل من مسئولية الأوربيين تجاه الفظائع التى نزلت بالأفريقيين بالادعاء بوجود عادة استرقاق الأفريقيين بعضهم لبعض !

وحتى نكون عادلين فى حكمنا نشير إلى أن المصادر التى يمكن الاعتماد عليها فى دراسة متعمقة للرقيق من الصعب جمعها أو العثور عليها ، مثلها فى ذلك مثل بعض الموضوعات الأخرى التى تهم أفريقيا .

ولقد بذل فيليب كيرتن Philip Curtin وجان ڤانسينـــا Jan Vancina الأستاذان بجامعة وسكونسن Wisconsin جهوداً جديدة للوصول إلى العدد الحقيقى بقدر الإمكان للرقيق الذى شحن من أفريقيا والمناطق التى صيد منها فى كل عصر من العصور خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، ويبدو من دراستهما الأولية أن هناك بعض الخلاف فى الأرقام ، بين ما خرج به ڤانسينـــا، وما نشر من قبل ، وخاصة الكتابة الدعائية التى كانت تحاول الاعتذار عن فظائع الأوربيين علماً بأن هذا الموضوع يثير فى الوقت الحاضر شعوراً من الكراهية تجاه المستعمرين لا مزيد عليه ويدينهم إدانة أعظم ! والواقع أننا نجد بعض المشتغلين بالشئون الأفريقية الذين يحاولون بحث موضوع تجارة الرقيق يعالجونه من نواحٍ جديدة : فهناك الكثير الذى يجب أن نعلمه عن نظام الرق فى أفريقيا ، ثم ما تأثير الرق بالنسبة لتكوين الدولة وانهيارها؟ وما الأثر الاقتصادى لانتزاع أعداد من الناس من قراهم ثم جمعهم فى مناطق جديدة ؟ وما أثر احتكاك الثقافات الأفريقية المختلفة التى كانت منفصلة بعضها عن بعض عندما تجمعت فى العالم الجديد

وتبادلت فيما بينها المعلومات والسلع ؟ ولقد جمع كارل بولان Karl Polanyi دراسة اقتصادية عن تجارة الرقيق فى داهومى أظهر من ورائها ضمن ما أظهر أن قسماً كبيراً من أسرى الحروب قد استخدم لزراعة الأراضى فى داهومى . وإنتاج زيت النخيل . كما أظهرت دراسته كيف أثرت التجارة الخارجية على التجارة الداخلية ؟ وكيف حلت النقود محل وسائل المقايضة التقليدية ؟ وعند دراسة موضوع الرقيق يجب أن نتمعن فى أعمال بعض الخونة المأجورين من بين هؤلاء الذين عادوا من البرازيل، ومن جزر الهند الغربية، واستغلهم البيض فعلا كوسطاء لجمع الرقيق فى سيراليون أو فى بلاد البوريا ، وفى أعمال هؤلاء الذين حملوا راية التغير الاجتماعى والاقتصادى والتقدم .

الإسلام :

أسفرت الدراسات التى تمت فى غربى أفريقيا فى شأن التجارة ، وكيفية بناء الإمبراطوريات عن ثروة هائلة من النصوص العربية والهوسا لها علاقة بالمسائل الإسلامية على مدار التاريخ ، بل تفتقت هذه المنطقة عن معلومات عجيبة ، وكنوز من المعرفة ، وقدّر معهد الدراسات الأفريقية فى غانا عدد المخطوطات التى لم يتم فحصها بما لا يقل عن ٢٠ ألف مخطوط عن تاريخ غانا : منها ٥٠٠ مخطوط تم تبويبها ، وهناك وثائق حديثة عن جهاد قبائل الفولانى فى أوائل القرن التاسع عشر بشمالى نيجيريا منها ٣٠٠ مخطوط وهى الآن تحت تصرف الأساتذة لدراستها : وهذه الثروة الهائلة من المعلومات تسمح بإجراء بحوث فى كثير من المجالات الاجتماعية والسياسية ، وفى انتشار الإسلام فى غربى أفريقيا وفى آثاره ؛ كما أن الوثائق

التى اكتشفت تعتبر حديثة لم يبحثها أحد من قبل ، ولعل أقدر من يقوم ببحثها وتقويمها المتخصصون فى دراسات الشرق الأوسط من العلماء العرب إذ أن العلماء الأوربيين المتخصصين فى الشئون الإسلامية لا يهتمون بما حدث فى أفريقيا ، ما عدا مصر ، ويعتبرون جميع المناطق خارج مصر على هامش الثقافة الإسلامية الحقيقية ومن ثم لا تعتبر هذه المناطق فى نظرهم مجالا مثمراً للبحث والدراسة .

ويبدو أن الاهتمام يتجه فى الوقت الحاضر نحو حركات الإصلاح الدينية فى القرن التاسع عشر ، وقد يرجع ذلك إلى أنها أخذت شكلا دراميا : أولا لأن لها مغزى كبيراً وتؤثر على مسائل متعددة ، كما أنها مسجلة بوثائق مبوبة ومعروفة ، وهى كحركات إصلاحية تؤثر كل التأثير فى المجتمع بنواحيه المختلفة ، ويقول الأستاذ H. F. C. Smith بجامعة أحمدو بيللو فى نيجيريا : إن هذه الحركات قد أدت إلى نهضة أدبية فى منتصف القرن التاسع عشر بالسودان الأوسط .

التاريخ الاجتماعى والثقافى :

إذا ما كان هناك موضوع هام من الموضوعات الإسلامية فلا بد أن تكون له نتائج هامة فى إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية ، وخاصة إذا كان هذا الموضوع أو الموضوعات يشد انتباه المؤرخين الأفريقيين نحو مسائل مشابهة ، أو إلى عصور مختلفة بمعنى أن يحفز الموضوع هؤلاء المؤرخين على بحث أعمال التبشير وانتقال الأفريقيين من دين إلى دين ونشر العلم أو القراءة والكتابة وإحداث تغيرات فى الحياة كما حدث فى مملكة الكنغو خلال القرن السادس عشر ، أو كما حدث فى كينيا خلال القرن العشرين ،

والواقع أن عملية التبشير بالمسيحية وإن لم تصادف النجاح الذى صادفه الإسلام فى أفريقيا أو عمليات إسلام الأفريقيين، على يد الأساتذة والفقهاء أو التجار أو عمليات التبشير الحديثة – كل ذلك يدعو إلى البحث والاستقصاء ولا يقف البحث عند انتشار الديانات السماوية ، بل يجب أن يمتد إلى اعتناق ثقافة قبائل المساى Massai مثلا ، أو امتداد نظام التسليح الذى تتبعه قبائل الكوكوبو وناندى فى كينيا ، أو انتشار مراسم نتيمى Ntemi فى شمالى تنزانيا . . . فأفريقيا كانت دائماً أبداً أبعد عن أن تكون بحيرة راكدة لما يجرى بها من تغيرات اجتماعية مستمرة فى عصور ما قبل الاستعمار الأوربى ، وليس ذلك غريباً ؛ فنحن نشاهد اليوم تحولا سريعاً نحو الثقافة والمدنية الغربية ، بل أثبتت البحوث الحديثة أن الحياة الأفريقية أخذت تتجه عن اختيار إلى طرق الحياة الغربية فى المعاملات دون الأديان .

ومجالات البحث الميدانى فى النواحى الاجتماعية والثقافية والتاريخية تتفاوت من تسجيل السير وتاريخ الأشخاص والتغيرات التى طرأت على العقائد وطرق الحياة إلى دراسات فى التغيرات الدستورية ؛ فالأبحاث التى قام بها جيمس جراهام James Graham فى تنزانيا عن هجرة العمـــل والعمال والمحصولات النقدية ، وتقبل أو رفض مشروعات الاستعمار الزراعية – تعتبر من الأبحاث الأساسية فى مجالات البحث . كذلك سوف تستمر مشروعات تنمية الريف فى عدد من الدول الأفريقية والأبحاث الاجتماعية والثقافية ، وتزداد فى السنوات المقبلة ، فهذه الموضوعات موضع اهتمام وتحدٍ للباحثين فى التاريخ الأفريقى .

المقاومة والثورة وسياسة البقاء :

كان من المنتظر أن تؤدى حركات التحرير والاستقلال فى منتصف القرن العشرين إلى تشجيع الدراسات فى مجالات التحرر أو الدفاع عن السيادة الأفريقية ضد العدوان الاستعمارى ، وبالمثل فإن أصل الوطنية الحديثة يرجع إلى ثورات سابقة واحتجاجات ومظاهرات قام بها أسلاف الأفريقيين الحاليين ، ولسوف تسفر الدراسات فى تاريخ الحركات الوطنية عن أمور فى غاية الأهمية تكشف لنا تصارع القوى والأهداف والأطماع والآمال .

ومن المسلم به فى الوقت الراهن أن مقاومة الأفريقيين الأخيرة لأعمال الغزو الأوربية والثورات العامة التى شهدتها العهود الأوربية الاستعمارية لم تكن مجرد ردود فعل للغزو الأوربى ، بل كانت انتفاضات ملؤها العنف والغضب ضد أضداد هائلة ، ومن سخف الإداريين الاستعماريين أن يدعوا فى تعرضهم لهذه الانتفاضات : إن الأفريقيين يحاولون بانتفاضاتهم الدفاع عن شىء افتقدوه أو الوقوف ضد أمور فرضت عليهم فرضاً ؛ فهذا مسلم به ، ولكن من الحمق أن يدعوا بأن الدافع إلى هذه الانتفاضات مطامع أنانية لقلة من رؤساء القبائل المتأخرين والسحرة والمشعوذين ، أو جماعات من المهرجين ، فى حين أثبتت الدراسات الحديثة كتلك التى قام بها ترانس رانجر Terence Ranger فى عام ١٨٩٧ ، فى شأن ثورة روديسيا ، وجون إلفى John Illife فى عام ١٩٠٥ ، بشأن ثورة ماجى ماجى ضد الألمان فى شرقى أفريقيا أن أعمال العنف والضغط

التى زاولها المستعمر كانت السبب فى هذه الثورات ، بل راحت هذه الأبحاث تتعمق فى أسباب الثورات حتى اكتشفت التركيب السياسى للثورة وتعقيداتها ، فأشارت إلى وجود دوافع عدة تمتزج بعضها وبعض ، وإلى منافسات داخلية بين الأفريقيين ترجع إلى ما قبل الاستعمار .

وكان رؤساء هاتين الثورتين من رجال الدين الذين لم يزاولوا سلطة سياسية والذين كان مركزهم الروحانى يسمو بهم عن الهبوط إلى مدارك الانقسامات والخلافات المحلية ، وكان من الطبيعى من هؤلاء الزعماء الدينيين أن يلتجئوا إلى القوى السحرية لتساعدهم على طرد الأوربيين الدخلاء .

وفى نفس الوقت كان هناك فريق من الثوار يتطلع إلى اقتناء بعض ثروات الأوربيين أو احتلال مراكزهم ، وهذه تطلعات فى جميع الثورات حتى فى أزماننا الراهنة .

وليس معنى الثورة أو مفهومها أن تنكر الظروف الراهنة وتطالب بالعودة إلى ظلال الماضى ، ومع ذلك فالماضى هام بالنسبة للثوار ، فقد قادها زعماء روحانيون لا تشوبهم شائبة ، ولم تمسسهم المخازى السياسية والعسكرية التى حاكها الأوربيون .

هذا وعندما غالى الاستعماريون الأوربيون فى طلباتهم الاقتصادية وأثقلوا كاهل الفلاحين والزارعين الذين لم يكونوا قد تأثروا حتى الآن بتغير السلطة فى قمة الهرم – كانت النتيجة ثورات عارمة قام بها السواد الأعظم من الشعب يسيرها ويديرها زعماء روحانيون .

وتدور فى الوقت الحاضر أبحاث هامة فى بعض الثورات المشهورة وشبه المشهورة ، كما تجرى دراسات فى انضمام بعض الأفريقيين عن قصد

إلى سلطات الاستعمار ضد إخوانهم وأبناء بلدتهم وإن تكن هذه الدراسات الأخيرة لا تزال فى المهد ، وهناك كثير من الحالات التى فضلت فيها القيادة الأفريقية المسئولة فى بلدها التعاون مع الاستعماريين الغزاة ، ووجدت فى ذلك منفعة لها ، وخاصة إذا ماكانت هناك منافسات أو منازعات محلية فى نفس المنطقة . هذا ولا ننكر أن الدوافع الشخصية والمطامع الذاتية أدت أيضاً دورها داخل القبيلة الواحدة ، وكان من السهل على الاستعماريين أن ينحوا رئيس أى قبيلة ، ويعينوا بديلا عنه عن طريق الخديعة والإيقاع بين زعماء القبيلة الواحدة ، ولكن ماكان ليستطيع الزعيم الجديد أن يحكم مدة طويلة دون أن ينجح فى اكتساب حب شعبه وتأييده ، وحتى يكتسب هذه المحبة يجب عليه أن يتظاهر بأنه يخدم مصالحهم المباشرة والبعيدة ، وهذا ما نسميه بسياسة البقاء ، وهى سياسة اتخذت لنفسها أنماطاً وأشكالا عدة .

هذه بعض الموضوعات أو السمات التى انبثقت عن الأبحاث الحديثة فى تاريخ أفريقيا ، وهى أبحاث تتطلب أموالا ونفقات كبيرة إلى جانب إمكانيات فنية حديثة ، ولقد خصصت بعض الدول الكبرى وأهمها أمريكا أرصدة كبيرة ، ومن ثم أخذت قارتنا تكشف عن تاريخها القديم شيئاً فشيئاً ؛ مما قد يؤدى إلى إعادة توجيه الأبحاث والموضوعات وإلى تفهم جديد لتاريخ القارة .

الباب الثانى

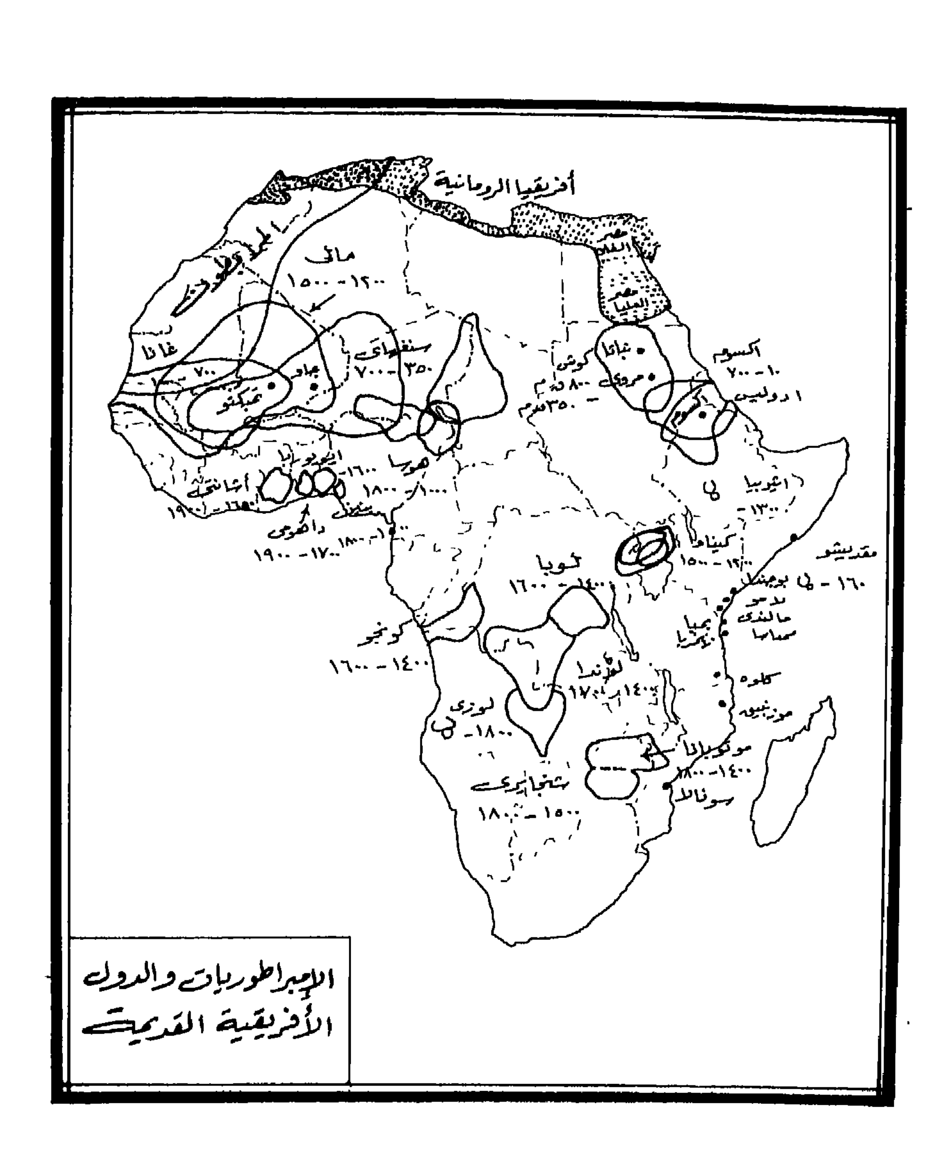
الإمبراطوريات وتكوين الدولة
دراسة فى الدول الأفريقية

ليس من السهل فى دراستنا للدول الأفريقية أن نلجأ إلى التعميم عند معالجة التاريخ السياسى لأفريقيا المدارية قبل الغزو الأوربى بنحو مائة سنة ، برغم أن كثيرين من الدارسين حاولوا استخلاص بعض خصائص ومميزات للنظم السياسية التى كانت قائمة ووضعها فى أبواب ، أو وضع هذه المجتمعات الأفريقية فى مجموعات أو تقسيمات تتميز بها عن غيرها . ولقد حاولت مدرستان معالجة تبويب المجتمعات والنظم السياسية الأفريقية فى العهد الأخير ، وتنتمى المدرسة الأولى إلى الماركسية ، أما المدرسة الأخرى فتنتمى إلى غير الماركسيين . ويرى الماركسيون أن المجتمعات الأفريقية قد تطوّرت كما تطورت المجتمعات الأخرى من المجتمع البدائى إلى القبلى إلى مجتمع العصور الوسطى ، ومع كل تطور تطورت أساليب الإنتاج ، وهذه النظرية تفرق لنا بين الدولة والأمة : فالدولة هى التى فيها الهيكل الاجتماعى ، والأمة هى التى لم يتكوّن فيها بعد هيكلها الاجتماعى ، وأن الدولة تصبح كائناً يحمل هذا الاسم عندما تؤدى عملية سوء توزيع الملكية إلى تنازع بين الطبقات ، وقد قامت المدرسة الماركسية فى العهد

الأخير بوضع المجتمعات الأفريقية النامية التى تعتبرها أمة : أى قبل أن تصبح دولة فى باب الاستبداد الشرقى ، وتعتبر هذا الاستبداد نظاماً سياسياً يمت إلى النظرية الآسيوية فى الإنتاج ، وهذه النظرية الماركسية موضع شك كبير ، وهى فى حاجة إلى بيانات ومعلومات تعزز ما ذهبت إليه .

أما النظرية غير الماركسية فتقوم على دراسات فى علم الإنسان من الناحية السياسية ، وقد حاولت النظرية غير الماركسية إيجاد أنواع لنظم سياسية تغطى النظم الأفريقية المختلفة والمتشعبة ، ونستطيع أن نستشف بعض الاتجاهات من المحاولات التى قامت بها هذه المدرسة فى تعريف الفترة الانتقالية لأى تركيب اجتماعى متعدد الشرائح والطبقات إلى التركيب الاجتماعى الموحد . كذلك يمكن إثبات وجود صلة أو ارتباط بين أنواع السلطات السياسية : كالنوع الذى يقوم على القرابة الأسرية والنظم السياسية المشابهة مثل الدولة المتعددة الطوائف والدولة الهرمية والدولة الرياسية . واتجهت الدراسة فى بعض الأحيان نحو المشاهدات ، وقد يكون فى ذلك بعض الخطأ : مثل ما يقال من أن الدولة المتعددة الطوائف التى تقوم على تجمعات سكانية يربطها نوع من الولاء الأسرى هى أقل استقراراً من الدولة الموحدة التى تقوم فيها السلطة السياسية على عناصر أخرى كالثروة أو تمركز السلطة السياسية أو الاهتمام بالسلطة الدينية ، كما أن تنوع الدول الأفريقية المدارية يجعل وجود مثل هذه الأنواع أمراً مشكوكاً فيه .

ولن نحاول هنا أن نتعرض للدول الأفريقية ، فمثل هذا العمل سيؤدى بنا إلى سرد مجموعات من الأسماء والتواريخ والأماكن ولكل ثقافته وسياسته



الإمبراطوريات والدول الأفريقية القديمة

ونظمه وإنجازاته الاقتصادية ، ولكن يهمنا أن نصف ونحلل عملية الاستمرار السياسى التى نجدها داخل نطاق منطقة جغرافية محدودة ، وليكن السودان الغربى : أى المنطقة التى فى غربى أفريقيا جنوب الصحراء وشمال الغابات الاستوائية وبين المحيط الأطلسى غرباً وبحيرة شاد شرقاً ، وذلك فى الفترة ما بين القرن الثالث حتى القرن السابع عشر ، وهذه المنطقة الواسعة المزدحمة بالسكان تعرض لنا درجة كبيرة من الاستمرار السياسى والتطورات التى أدت إلى بناء الدولة .

وهناك مناطق أخرى فى أفريقيا شهدت عملية تكوين الدولة وخاصة فى الكنغو ما بين ١٤٠٠ إلى ١٦٠٠ سنة ، منها لوبا Luba فى نفس الفترة ، ولوذى Lozi فى أنجولا بعد عام ١٨٠٠ وأكسوم Axum بين ١٠٠ و٧٠٠ سنة بعد الميلاد وكوش Kush ما بين ٨٠٠ قبل الميلاد و٣٥٠ بعد الميلاد .

تكوين الدولة فى شرق أفريقيا ووسطها :

من أوائل الدول التى ظهرت فى أفريقيا دولة كوش على طول نهر النيل ، ومكانها فى الوقت الحاضر منطقة النوبة فى جنوبى مصر وشمال السودان ، وقد استمرت كوش كوحدة سياسية مستقلة فى القرن الثامن عشر قبل الميلاد حتى بلغت قوتها فى القرن الثامن قبل الميلاد ، وقد تميزت هذه الدولة ببعض المنتجات الزراعية والصناعية ، وأصبحت مركزا تجاريا وسياسيا ودوليا فى أواخر القرن السابع قبل الميلاد ، ومما نعرفه عن دولة كوش Kush أن إحدى الأسر الحاكمة استمرت فى حكمها لها ١٠٠٠ سنة ، وأن شعب كوش

كان يستخدم لغة أدبية تحولت فيما بعد إلى نوع من الكتابة فى القرن الثالث قبل الميلاد ، ومن ولاياتها الهامة مروى Marowe حيث قامت بها صناعة الحديد فى القرن السادس قبل الميلاد ، ولكننا لا نعرف كيف ظهرت هذه الدولة ، ولا نعرف بالضبط مدى انتشار أفكارها السياسية وتكنولوجيتها الصناعية .

وهناك أكسوم Axum فى إرتيريا الحالية والتى وجدت فى القرن الخامس قبل الميلاد ، وهى تبعد عن عاصمة مروى حوالى ٤٠٠ ميل ، وقد وصلت إلى ذروتها الإدارية فى القرن الرابع قبل الميلاد ، وكان لها قانونها الإدارى ونظمها السياسية والاجتماعية المتقدمة ، وكانت على صلة باليونان وروما ، وعلى الرغم من أن أكسوم غزت كوش لا نستطيع أن نقول إن أكسوم Axum امتداد لكوش ، كما لا نستطيع أن ندعى أن سنغهاى قد ورثت إمبراطورية مالى سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، وكل ما نعرفه عن حكام أكسوم Axum أنهم كانوا ابتداء من القرن الرابع من أقباط مصر أو اليعقوبيين ، وأن المسيحية قد أدت دورا فى تعزيز بناء الدولة ، كذلك لا نستطيع أن نقول : إن إثيوبيا قد تطورت عن مملكة أكسوم ، وكانت امتدادا لها فى كل النواحى .

وذلك برغم ما سجله التاريخ من أن شعب أكسوم Axum لجأ إلى مرتفعات إثيوبيا فى القرن الثامن بعد الميلاد بسبب وجود قحط شديد فى شرقى أفريقيا امتد حتى أوائل القرن السادس عشر . .

هذا وقد سجل لنا التاريخ أنباء المستوطنات العربية والهندية على طول الساحل الشرقى لأفريقيا ابتداء من القرن السابع حتى القرن الحادى عشر ؛

فهناك مثلا كلوة Kilwa فى تنزانيا الحديثة التى أصبحت مركزا تجاريا هاما فى شرق أفريقيا فى الفترة ما بين القرن الثانى عشر والثالث عشر. وقد امتد عمرها حتى منتصف القرن الرابع عشر، وما من شك فى أن العملة التى ضربت فى كلوة Kilwa تسبق تلك التى ضربت فى الهند وفارس، وأن كلوة Kilwa كانت تتحكم فى تجارة المواد الخام ولا سيما النحاس والذهب مما جعل المجتمع فى كلوة يتبوأ مركزا اقتصاديا وسياسيا هاما. وقد نمت كلوة وبعض المدن الساحلية، وكانت تجمعها بها صفات وخصائص هامة، ومما لا شك فيه أيضا أن الهجرات العربية والهندية وأخيرا البرتغالية قد أثرت فى نظام الحكم فى كلوة Kilwa والمدن الساحلية الأخرى مثل مقديشو ولامو Lamw ومبسا، ولكنَّ هناك قحطا فى المعلومات المكتوبة عن ساحل أفريقيا الشرقى حتى القرن الرابع عشر.

وهناك زيمبابوى Zimbabwe فى رودسيا الحالية حيث آثار كثيرة، ويظن المؤرخون أنها كانت تمثل دولة قوية فى القرن الثانى عشر حتى القرن التاسع عشر، وأن مدينة زيمبابوى Zimbabwe كانت عاصمة إمبراطورية كارانجيا Karangh التى كانت تمتد من زيمبابوى Zimbabwe حتى ليمبوبو Limpopo، وتضم بين جناحيها مناجم الذهب الشهيرة، وعلى الرغم من أن الحفريات الأخيرة لا تدلنا بصفة قاطعة على وجود مجتمع متقدم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، فإن التاريخ المروى والملاحم والقصص التى كان يرددها البرتغاليون الأوائل الذين زاروا هذه المنطقة تدل على أنه كان بها نظام سياسى مركزى؛ ومع ذلك فنحن فى حاجة إلى معرفة الكثير عن طبيعة هذا النظام.

ويجب ألا ننسى الكنغو وأنجولا الحالية وكانتا دولتين كبيرتين ، وكان لهما نفوذ كبير نتيجة اتصالهما بالبرتغاليين . على أن هذا الاتصال أدى إلى انحلال الدول الأفريقية فى حوض الكنغو الجنوبى ، ولم يترك لنا التاريخ وثائق بنظم الحكم فى هذه الدول ، على أن التاريخ المروى والملاحم التى تم جمعها فى السنوات الأخيرة قد أطلعتنا على بعض نواحى هذا التاريخ .

أسس تكوين الدولة :

وهناك بعض أسس واضحة لا يتنازع فيها اثنان تحدد لنا مدى أهمية الدولة ، وقد يصلح بعضها لأن يكون شرطا من شروط قيام الدول ، ومنها حجم السكان ومساحة البلاد والفترة التى أمضاها الشعب منذ استقراره فى هذه المساحة ، ثم تطوره ومدى تقبله للأساليب السياسية والتنظيمية للحكم ، ومن بين المؤثرات الهامة الأخرى التى تجب مراعاتها عند استعراضنا بعض الدول التى قامت فى القرن العشرين بالحزام السودانى ، الدرجة التى استطاعت بها دولة من الدول أن تحل محل دولة أخرى ، وأن تشغل مكانتها ووسيلة ذلك ؛ بمعنى استمرار التنظيمات السياسية والإدارية واعتبارها سمة من سمات هذا الشعب .

ونستطيع أن نضيف شرطا جديدا وهو تأثير النظم السياسية على سلوك الشعب فى الدولة ، وسنحاول الآن أن نفحص نجاح الجماعات الحاكمة فى أن تخلق بين مواطنيها ورعاياها نوعا من الشخصية المتميزة سواء عاد هذا التمييز على الدولة أو على الشعب نفسه ، وقد يلقى ذلك بعض الضوء على بعض المسائل التى نجابهها الآن مثل : هـــل يا ترى كان لماندى Mandi

« مالى » بعض السلطة ، وخاصة حقها فى استدعاء رعاياها المنتشرين فى غربى أفريقيا بعد مرور أربعمائة سنة من اختفائها كتنظيم سياسى كبير موحد ؟ وهل كان رعاياها المنتشرون فى الخارج يشعرون بالانتماء إليها ؟ والجواب عن ذلك أنها احتفظت بهذا الحق أو على الأقل كان لها تأثير على رعاياها وإن يكن من الصعب تقويم فاعلية هذا التأثير . ولا بد من أبحاث إضافية فى هذا الموضوع ، وربما لا تكون اللغة عنصرا هاما لقيام الدولة ؛ بمعنى أن الأسرة الأولى التى أسست خلافة سكوتو التى هى الآن فى شمالى نيجيريا وهى أسرة عثمان بن فوديو « عثمان دان فوديو » ثم ابنه محمد بللو ثم أخيه عبد الله — قد تركت لنا أكثر من ثلثمائة كتاب أو مقالة باللغة العربية التى كانت لغة الطبقة الحاكمة يعالج بعضها المصاعب التى واجهتهم فى محاولتهم إنشاء دولة جديدة ، وقد درج على خطاهم أتباعهم ومن جاء من بعدهم من أولادهم ، وقد دلتنا هذه المقالات على إحساس الشعب بوحدة المصير والقومية . وإذا ما كانت هذه المصادر معززة بملاحم شعبية محلية أو برواة ذكروها فى أشعارهم فإن الدولة محط البحث تدخل فى باب الدول الهامة التى تكونت .

وعلى الرغم من وجود هذه المصادر المكتوبة فإن كتب التاريخ الأفريقية الحديثة لا تعرض لنا تاريخ السودان الغربى بالتفصيل ؛ لأن مؤلفيها من الأجانب أو لعل المؤرخين سواء كانوا أفريقيين أو غير أفريقيين قد أحجموا عن القيام بأبحاث فى أعمال لم يتعرض لها المؤرخون الأوربيون ، وكأن ما ورد فيما كتبه المؤرخون الأوربيون ترخيصا لمن جاء بعدهم من مؤرخين أفريقيين وغير أفريقيين ليتناولوه وحده بالبحث فى حين أن الواجب يقضى

بأن نتناول السمات والأحداث غير المتصلة بأوربا بالبحث العميق ، ومهما كان السبب فإن هذا الإهمال قد أخل بسرد التاريخ الأفريقى ، وأدى إلى عدم تقدير المؤثرات الحاسمة فى نظم الدولة الأفريقية ، ونحن سنعالج هنا ناحية لم يطرقها النفوذ الأوربى حتى ثمانين سنة مضت ، ومحاولاتنا تعتبر محاولة صغيرة لتصحيح بعض الوقائع

إننا نرى أن هناك شروطا أساسية يجب توافرها فى أبسط المجتمعات الأساسية ، وهى :

(ا) وجود حاكم للدولة ، وقد يكون حاكما مفردا أو جماعة على حسب نظام الحكم .

(ب) وجود رعايا لهذا الحاكم .

(حـ) وجود أهداف وحوافز للحاكم والمحكومين متناسقة فى غالبيتها .

(د) وجود نظام يستطيع عن طريقه الحاكم تنفيذ أهدافه دون أن يكون هناك إحباط لأهداف المحكومين بشكل يجعلهم يسحبون ولاءهم له ، أو يتمردون عليه عند مباشرته سلطته .

وهذا الشرط الأخير يعنى فى الواقع وجود نظام سياسى أو منظمات سياسية لها وظائف كأى منظمات فى أى تجمعات سكانية علماً بأن هذه الوظائف قد تختلف من وقت إلى وقت ومن مكان إلى مكان فى بعض الأحيان .

وسنبحث هذه العناصر فى النظم السياسية بالسودان الغربى فى فترة ألف سنة مستخدمين المصادر التاريخية التى لها عمق واتساع وتفاصيل مع الاهتمام باستمرار وتطور التنظيمات السياسية التى نبحثها عند تعرضها للتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسنهتم أول ما نهتم بموضوع قيام السلطة وشرعيتها واستمرارها .

السودان الغربى :

نعنى بكلمة السودان عامة تلك المنطقة التى يبلغ اتساعها ثلاثة آلاف ميل مربع ، وتمتد من ساحل المحيط الأطلسى شرقا إلى مرتفعات إثيوبيا غربا ، وهى بين الصحراء شمالا والغابات الاستوائية الممطرة جنوبا . وتعتبر بحيرة شاد منطقة وسطا تقسم هذه المساحة إلى شرق وغرب ، أما منطقة السودان الأوسط فتشمل بحيرة شاد بضفتيها .

والسودان الغربى بهذا المفهوم يمتد من ساحل السنغال حتى حدود نيجيريا الشمالية ، ونقطة ارتكازه هى السنغال وحوض نهر النيجر الأعلى والأوسط ، وعندما نتحدث عن السودان الغربى فإننا نعنى هذه الحدود وإن أشرنا فى بعض الأحيان إليه بالسودان الأوسط . وتلاحظ عدة عناصر تحدد لنا السودان الغربى باعتباره مهدا للحضارة قد ينافس حوض النيل أو حوض نهر يانجتسى أو دجلة والفرات فى تأثير كل منها على تطور النوع البشرى .

السودان الغربى قد سكنه الإنسان منذ العهد النيلى ، واستطاع أن يوجد تجانسا ثقافيا نسبيا ويخلق شعورا مستمرا بوحدة التاريخ ، ونلاحظ أن القحط الذى حط بالمناطق الزراعية الصحراوية ما بين ألفى سنة إلى (٥٠٠) سنة قبل الميلاد قد أدى إلى ظهور الصحراء كما نعرفها اليوم ، كما أدى إلى حدوث هجرات متتالية ؛ ومن ثم امتزاج واتصال بين الشعوب

المستقرة والشعوب الرحالة أو بين الرعاة والزارعين ، وكان هذا الاتصال ملحوظاً فى الفترة من القرن الثالث حتى القرن السابع عشر بعد الميلاد ، ومما لا شك فيه أن التغيرات البيئية فى هذه المنطقة وهجرات الشعوب الناتجة عنها قد أثرت فى الوحدات السياسية الكبيرة التى كانت قد استقرت .

وهناك من الآثار ما يدلنا على أنه كانت هناك حضارة فى السودان الغربى منذ زمن سحيق ، منها وجود أدوات وأسلحة من الحديد تم صهرها محليا ، ويرجع تاريخها إلى القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانت هذه المنطقة تعتبر الرائدة فى إنتاج الحبوب وفى استخراج الذهب ، مع ندرة شديدة فى الملح ؛ مما أدى إلى قيام حركة تجارية واسعة النطاق فى السنوات الأولى بعد الميلاد ، وكان السودان الغربى منطقة تطورت فيها الحياة الحضارية والزراعية ، بل كان هناك فائض فى الحاصلات يكفى استهلاك المدن ، ويكفى تبادله مع بقية شعوب القارة ، وذلك فى القرن الثامن بعد الميلاد ، وهى الفترة الأولى التى عثر العلماء لها عن وثائق تاريخية . وفى خلال الخمسمائة سنة التالية استمر التقدم فى السودان الغربى حتى أصبح تطورا من الدرجة الأولى فى إمبراطوريات غانا ومالى وسونغهاى قبل الاستعمار الأوربى .

تأسيس السلطة وشرعيتها فى السودان الغربى :

ليس لدينا من الوقت ما يسمح بالإفاضة فى أصل الدول التى نشأت فى السودان الغربى والأسر التى حكمته برغم أن الوسائل التى يمكن عن طريقها تحديد وتأريخ الأسر الحاكمة مشوقة كل التشويق ؛ فهى مستقاة

أساساً من التقاليد الشفهية التى تتناقلها جماعات متخصصة من المنشدين أو المؤرخين الرسميين الذين يحفظون التاريخ ويرونه بطريقتهم الخاصة .

وقد أشار أحد هؤلاء الرواة إلى مهنته فقال : « بدوننا يطوى النسيان أسماء الملوك ؛ فنحن ذاكرة الإنسان ، وأنا أعلم الملوك التاريخ ، تاريخ أجدادهم حتى تخدمهم أفعال أسلافهم كقدوة لهم ، فالعالم قديم ، ولكن المستقبل ينبثق من الماضى ، لقد عرفت أصل مالى وفنون الرواية وأينما ذهبت أستطيع أن أرى ، وأن أفهم ما كان يلقننى إياه أساتذتى ، ولقد أقسمت بين أيديهم قسما مغلظا أن أدرس ما يجب أن يدرس ، وأن أخفى ما يجب أن أخفيه » .

والواقع أننا نجد أن التقاليد الشفوية تميل إلى إظهار أو توضيح بعض الأحداث وتسهيل إدراكها كما وقعت فى الماضى البعيد ومست عددا من الناس لا بطلا واحدا تتجمع فيه البطولة ، وقد درج المؤرخون على الاعتماد على الرواة فى استقراء تاريخ الجماعات المهاجرة فى بقاع غير مسكونة واستيلائهم أو تقبلهم سلطة الحكم على الجماعات الأصلية المستقرة ، أو التحول التدريجى من المجتمعات غير المستقرة كالرعاة إلى المجتمعات المستقرة علما بأنها عادة ما تروى وكأنها حدثت فى عهد ملك واحد فقط ، وهناك وثائق قديمة بالعربية تتناول نشأة الأسرة الأولى فى دولة غانا ، وهذه الوثائق تردد هذه التقاليد الشفهية ؛ كما نجد فى بعض المخطوطات وصفا جامعا لمثل هذه الأحداث .

وسندرس الآن الوسائل التى اتبعت فى تقنين السلطة بالسودان الغربى ، وبهذه المناسبة نشير إلى أن نظام الملكية كان له دور هام على مدار التاريخ

ما عدا بعض الحالات ؛ فقد اتخذت النظم السياسية المركزية فى أفريقيا شكلا ملكيا اتبعته ولايات السودان الغربى ؛ كما أن الدول الإسلامية التى نشأت فى السودان الغربى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت تميل إلى النظام الجمهورى الديمقراطى ، ومن ذلك ولاية فوته تورو Futa Toro على أن التعاليم الإسلامية التى تؤكد سيادة حكم الجماعة لم تكن قاطعة بالنسبة لشكل السلطة السياسى فى إمبراطوريات العصور الوسطى ، ونحن إذا ما نظرنا إلى وظيفة الملك بعيدا عن سلطانه ولو بصفة مؤقتة – نجد أن البلاط الملكى كان يشغل منزلة تؤكدها تقاليد إمبراطورية غانا ، ولقد وصف لنا البكرى حفلات البلاط عام ١٠٦٥ م ، ووصف لنا ما يرتديه الملك وما يرتديه النبلاء مما يدل على أن الملك كان يضع نفسه فى درجة أعلى من نبلائه . ناهيك بشعبه ، ومما يدعم ذلك أن ابن بطوطة عندما زار مالى فى عام ١٣٥٠ كان الملك أو مانسا مالى Mansa Mali يرتدى السروال ، دون أن يسمح لأحد بارتداء مثله ، وكان السروال من الأشكال التى ترفع درجة الملك أو وظيفة الحاكم ، وكان الملك يعتبر نفسه أعلى درجة وأعلى سلطة من أقاربه حتى إن كان هؤلاء الأقارب ملكيين مثله .

دولة غانا :

يرجع نشأة دولة غانا إلى القرن الرابع بعد الميلاد أو أواخر القرن الثالث الميلادى ، وجاء فى تاريخ السودان الغربى وهو من المخطوطات القيمة التى كتبت محليا أن الأسرة الأولى التى حكمت غانا كانت من البيض ، ولكننا نعلم أن الأسرة التى حكمت هذه الإمبراطورية فى القرن العاشر ،

كانت من السود وإذا صح ما جاء فى تاريخ السودان الغربى يمكننا أن نستنتج حالة استقرار من نوع ما فى التنظيم السياسى ابتداء من القرن الرابع حتى القرن العاشر .

وهناك تفسير بديل وهو اختلاط الحكام البيض بأهل البلاد ، فأصبح نسلهم أسود خلال القرون الستة أو السبعة التالية ، وهذا تفسير يشير إلى عادات سياسية مختلفة بل إلى أساليب فى الحكم جديدة .

وفى منتصف القرن الحادى عشر حيث نجد ثراء فى المخطوطات والوثائق التى خلفها الأولون عن حكام غانا نجد أن رئيس الإمبراطورية أو الدولة كان يعتبر فى نفس الوقت رئيسا للأسرة الحاكمة من الزارعين المعروفين باسم سونينكى Soninke ،وكان يتلقى الجزية من ملوك أو رؤساء أقل منه يجاورون دولته . ويلاحظ أن الزارعين فى هذه المنطقة كانوا قد تعودوا فعلا انتماءهم إلى وحدات سياسية كبيرة ، واتصالهم أو اتصال ممثليهم برئيس الأسرة الحاكمة ، وكانت الجزية المفروضة عليهم قليلة برغم أنه ليس هناك ما يدلنا عن قدرها ، كذلك اعتاد زعماء التنظيمات السياسية من تكرور Tekrur على الأطلس حتى جاو Gae فى وسط النيجر - دفع الجزية لكل حاكم يستطيع من مقره أن يفرض حكمه عليهم وأن يحمى التجمعات المتاخمة ويحافظ على التجارة ويؤمن طريقها . وأخيراً نجد أن هذه التجمعات المتاخمة قد أنهت علاقتها بعاصمة الدولة عندما ضعف حكام غانا نتيجة ظهور المرابطين واستيلائهم على العاصمة فى عام ١٠٦٧ .

وكان هذا الغزو قصير الأجل : فسرعان ما قام الزعيم سوسو وهو من أهالى غانا واستولى على مدنها الرئيسية فى أوائل القرن الحادى عشر ، وحاول

الاستيلاء على العاصمة ، ومنذ ذلك الحين وغانا تعيش فى ظل مالى ، بل أصبحت تدفع الجزية لها ، حتى منتصف القرن الرابع عشر .

وعندما ظهر المرابطون كما ذكرنا آنفا كانت التجارة أهم مشاغل غانا ، وخاصة عملية استبدال الذهب من مناجمه فى غربى أفريقيا بالملح من رواسبه من شمالى أفريقيا . وسبب ازدهار هذه الدولة يعود إلى وقوعها على طريق القوافل التجارية ؛ كما أن علو شأن البربر بها قد أدى إلى انسياب الثقافة بين الشمال وغربى أفريقيا ؛ ومن ثم تم استقرار الثقافة الإسلامية فى هذه المنطقة .

وأخيرا بعد أن ضعف المرابطون وضعفت الدولة تحولت غانا إلى جزء من إمبراطورية مالى ، ومن المهم أن نؤكد هنا أن شعوب (أكان Akan) فى غانا الحالية والتى تبعد أكثر من ألف ميل إلى الجنوب وإلى الشرق من الإمبراطورية القديمة إنما هم من نسل شعوب إمبراطورية غانا .

إمبراطورية مالى :

لم تمر خمسون سنة على غزو سوسو لغانا حتى عادت التنظيمات السياسية التى كانت قائمة فى إمبراطورية غانا إلى سابق عهدها بل ازدادت اتساعا وقوة بإضافة أقاليم جديدة عن طريق قيام الأسرة الحاكمة ، وهى من قبائل ماندى Mandi وتعتبر أسرة Sundiata مؤسسة دولة مالى ، وإن كانت قد فعلت ذلك بأسلوب عسكرى فإنها فى نفس الوقت أبقت على النظام السياسى القائم : بمعنى أن هزيمة غانا فى ميدان القتال لم تؤد إلى تقطيع أوصال الإمبراطورية ، أو إلى تعديل فى التركيب الاجتماعى والثقافى

والاقتصادى والسياسى للبلاد ، فقد حافظت إمبراطورية مالى على تمتع الشعب بحقوقه وواجباته السياسية ، وعلى قيامـــه بواجباته وإن تكن قد قضت على الأسرة الحاكمة منعا لوجود منافسة لها على دست الحكم .

ولقد حدثت منازعات داخلية فى مالى نتيجة تتابع ثلاثة حكام على الحكم من نفس الأسرة فى عشرين سنة ، ثم قيام أحد المماليك بانقلاب ، ثم تنصيب نفسه ملكا على مالى ، وقد أدى ذلك إلى حرب أهلية لمدة تسعة أشهر ومنازعات على الحكم ، ولكنها لم تؤثر فى ولاء رجل الشارع للسلطة الحاكمة ؛ فقد بقى التركيب المركزى للحكم قويا بفضل اعتناق الدولة للإسلام .

والواقع أن إمبراطورية مالى كانت أصلا دويلة صغيرة تسمى كان جابا Kangaba ويسكنها الماندنجو Mandingo من قبائل المالنكى Malinke ، وفى عام ١٢٣٥ قام الملك سندياته Sundiata بضم إمبراطورية سوسو فى الشمال إليه ، ثم هزم إمبراطورية غانا ، وقد قامت إمبراطورية مالى الإسلامية على مركزين رئيسيّن هما : نيانى Niane و Kangaba ثم امتدت إلى تومبكتو Timbuktu وجين Jenne ، وقد ساعد سقوط هذين المركزين فى تعزيز طريق التجارة الصحراوى ، وما حلت سنة ١٤٠٠ حتى كانت قوافل التجارة تعبر القسم الأوسط من الصحراء الغربية ، وكانت القافلة الواحدة تتكون من أكثر من ١٢ ألف جمل ؛ ومن ثم زادت ثروة حكام مالى حتى أصبحت أسطورية ، وخاصــة الإمبراطور مانس موسى Mansa Musa الذى قام بزيارة بيت الله الحرام فى عام ١٣٢٤ ، وقد صحب معه آلافا من رعاياه وكمية كبيرة من الذهب وزعها على الفقراء ، وأحضر

مانس موسى Mansa Musa من مكة ومن الدول التى مر بها الفنيين من رجال العمارة ؛ كما أحضر عددا من العلماء ، وقد ساعد الأولون فى بناء مساجد تومباكتو Timbuktu وقصورها وغيرها من المدن وأنشأ العلماء المسلمون جامعة سان كورى (Sankore) فى تومباكتو .

وبعد موت مانس موسى Mansa Musa بدأ نجم الدولة فى الأفول ، وما حل القرن الخامس عشر حتى فقدت جميع أقاليمها الشرقية بما فى ذلك تومباكتو وجين اللتان انضمتا لإمبراطورية سونغهاى التى حافظت على هاتين المدينتين الكبيرتين ، وعلى ازدهار العلم فى جامعة سان كورى .

دولة سونغهاى :

فى عام ١٤٦٤ تولى سنى على Sunni Ali رياسة شعب سونغهاى الذى يعيش حول مدينة جاو Gao وكان سنى على Sunni Ali الملك الخامس عشر لأسرة من قبائل ماندى Mandi مقرها جاو Gae ، وقد هب سنى على إلى تعزيز إمبراطورية مالى شرقا ، وتم له غزوها وكأن هذه الإمبراطورية كانت تنتظر مثل هذا الرجل القوى لتزدهر مرة أخرى ، وبالفعل تمكن من فرض سلطانه عليها وعلى الشعوب المجاورة ، وقد قام سنى على بإنجازات إدارية ضخمة ، وبعد ذلك ظهر أزكيه محمد Askia Muhammad فانتزع العرش منه وعزز فتوح سنى على ودعمها بفضل فرسانه الأقوياء وأسطوله النهرى ، واستخدم الدين الإسلامى كوسيلة لربط شعوب هذه المناطق الواسعة المترامية الأطراف . وكانت الأمور فى الإمبراطورية الجديدة تسير سيرا حسنا فى عهد أزكيه داود Askia Dawood :

أى من عام ١٥٨٣ إلى عام ١٥٩١ ؛ فالتجارة مؤمنة ، وخطر الطوارق قد تلاشى ، ولكن ما إن مضت عشر سنوات حتى ظهرت كتيبة صغيرة من الجيش المغربى مزودة بالأسلحة النارية التى استخدمت لأول مرة فى السودان الغربى ، وتمكنت هذه الكتيبة من القضاء على جيوش سونغهاى ؛ ومن ثم راحت تستغل ثروات البلاد استغلالا سيئا فصادرت أموالها وفرضت نظاما إداريا لاستمرار مثل هذه المصادرة ، ولم تكن لهذه الجماعة أية علاقات حسنة مع أهل البلاد ، ولا هى اختارت منهم من يحكمهم ، وأخيرا تهاوت الوحدة السياسية للسودان الغربى ، وضعفت التجارة ، وتحولت شرقا إلى بلاد الهوسا وبرنو Bornu .

ويجب أن نذكر أن إمبراطوريتى مالى وسونغهاى شغلتا فى أوجهما مساحة لا تقل عن $\frac{1}{3}$ مساحة أمريكا فى الوقت الحالى : أى حوالى مليون ميل مربع ، وقد ازدهرت فيهما المواهب الإدارية وطرق النقل بما فى ذلك استخدام القنوات الصناعية ، وازدهرت الثقافة الإسلامية بنوع خاص ، وكانت جامعة سان كورى Sankorc تخرج علماء فى آداب اللغة العربية والعلوم ، وكتب أحد المؤرخين فى ذلك العصر يقول : إن تجارة الكتب كانت أكبر تجارة فى هاتين الإمبراطوريتين .

وتعتبر إمبراطوريات غانا ومالى وسونغهاى مثلا على تكوين الدولة فى غربى أفريقيا وكان للإسلام أثر فى تكوين هذه الدول ؛ فقد كانت تعاليمه نموذجا لأى تنظيم إدارى أو مالى أو قانونى أو عسكرى ، فكانت الوزارة فى هذه الإمبراطوريات تنقسم إلى إدارات نوعية تعادل ما نعرفه الآن بوزارات الداخلية والاقتصاد والشئون المالية والعدل والتشريع والدفاع القومى وما إلى

ذلك من نوعيات أخرى ، كذلك ربط الإسلام اجتماعيا حواضر ومدن هذه الإمبراطوريات بعضها ببعض عن طريق التجارة .

وامتازت هذه الإمبراطوريات عسكريا بوجود سلاح الفرسان وباستخدام الخيول بكثرة فى المواصلات فى أنحاء الإمبراطورية على أن إمبراطورية سونغهاى انفردت باهتمامها بالنقل البحرى علما بأن الإمبراطوريات الثلاث كانت على خط التجارة عبر الصحراء بين غربى أفريقيا والشمال ، وكانت التجارة تشمل الكتب والذهب والملح والمعادن والمصنوعات المختلفة .

ومن ناحية عمر كل دولة نجد كلا منها عاش عدة قرون وإن تكن جمهورية غانا أطولها عمرا ؛ فقد بدأت من القرن الرابع حتى القرن الحادى عشر فى حين عاشت مالى من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر ، وسونغهاى من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر ، ويكفى أفريقيا فخرا أن هذه الإمبراطوريات تعتبر بحق نجاحا لتطبيق التعاليم والنظم الإسلامية فى غربىّ أفريقيا .

شرعية السلطة فى السودان الغربى :

والآن نبحث الوسائل المختلفة التى تم بمقتداها تقنين السلطة فى غربىّ السودان ، وفى هذا المجال نشير إلى أن النظام الملكى تبوأ منزلة هامة ، بل كان أهم نظام سياسى فى أفريقيا ، وقد اتبع النظام الغربى هذا النظام : ومثال على ذلك أن بعض الدول الإسلامية فى غربىّ السودان اختارت لنفسها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نظاما رياسيًّا أشبه ما يكون بالديمقراطيات أو بالجمهوريات الديمقراطية مثل فوتا تورو ، على أن النظريات

الإسلامية التى تؤكد سيادة الجماعة والمشورة بينها بصفة عامة لم تمنع بعض الناس من الإمساك بالسلطة السياسية الدكتاتورية فى الإمبراطوريات التى ظهرت فى العصور الوسطى .

وإذا ما فصلنا منصب الملك عن سلطاته نجد المنصب قد أصبح خاويا فى دولة غانا مثلا ، ويصف لنا البكرى فى عام ١٠٦٥ م المراسيم الملكية ، كما يبين لنا ما يلبسه الملك وما يلبسه النبلاء مما يشير إلى أن الملك قد وضع نفسه تدريجيا فى مركز أعلى من مركز رعاياه ، بل من أفراد أسرته والمحيطين به ، وفى الوقت الذى زار فيه ابن بطوطة مالى فى سنة ١٣٥٠ م كان الملك أو ما أسموه (منسى مالى) يرتدى السروال دون سواه وكان قصر هذا الرداء على الملك وسيلة لرفع منصبه على المناصب الأخرى ، حتى لو كانوا من الأسرة المالكة !

المراسم وتعزيز السلطة :

كثيرا ما استخدمت نظرية الزعامة القائمة على المراسم والطقوس لتعزيز ديوان الحاكم ، ونحن إذا ما أردنا أن نبحث عن أصل المراسم الدينية فى مصر أو شمالى أفريقيا لا نجد لأعمال السحر بها أثرا ؛ فمصدرها جهات أخرى ، حيث كان الدين يسخر من أجل نشر أو تنفيذ تعاليم الحكام بجميع الطرق وفى كل الأوقات : ففى مملكة غانا مثلا كان على كل من يعثر على حصيات ذهبية فى منجم من المناجم أو تراب الذهب أن يسلم ما عثر عليه للملك ؛ إذ كانوا يعتقدون أن النحس يحط على من يحتفظ بحصى الذهب أو ترابه ، أو حتى يكتشف وجودهما . ولكن الحاكم بماله من قوى

دينية يستطيع أن يتغلب على النحس وعلى الشر الذى يصحب الذهب ؛ فهو وحده الذى يستطيع أن يحتفظ بهذا المعدن النفيس !

والحاكم باعتباره على رأس الجهاز الدينى أو رجال السحر أصبح يكون حلقة حية تصل بين أعضاء أسرته أو قبيلته أو أمته وبين أسلافه ، بل كانوا يعتبرونه رمزا حيا تجمعت فيه أرواح جميع الأسلاف داخل الوحدة السياسية التى يعيشون فيها التى تحولت فيما بعد وعن طريق التنظيمات التجارية إلى ممالك ، أو إمبراطوريات .

وبرنو Bornu مثال صادق على ذلك ؛ إذ نجد فيها وفى غيرها وظيفة الزعيم الدينى جزءا من وظيفة ملك السودان الغربى ، فالملك كان من ناحية على رأس الجهاز الحاكم ، ومن ناحية ثانية على رأس الجهاز القضائى ، ومن ناحية ثالثة يرأس قوات الدفاع ؛ كما كان المشرع الأول فى دولته ، فكانت كلمته قانونا . وإذا ما وصفنا شخصية صاحب العرش أو السلطة تمثلت لنا حقوق الملك والتزاماته أو المزايا والواجبات التى تنتقل كاملة إلى من يخلفه على دست الحكم وهذه الوظيفة المراسيمية هامة ولا سيما من ناحية الموضوعات الخاصة بوراثة السلطة أو العرش .

وقد نستطيع أن نستشف من الكلمات أو الأوصاف بعض جوانب المراسيم الملكية بمعرفة الأوصاف والألقاب التى كان يتصف بها ملك غانا أو حاكمها نفسه والتى كانت تعتبر من ألقابه : كان يسمى رب الحرب ورب الذهب ، وفى بلاد مثل السودان الغربى نجد للكلمات المنطوقة قوة وتأثيرا وأن أى صفة يوصف بها الملك مُغَلَّفة برنين لفظى تلقى ضوءا على واجبات الملك ، ومن قبيل ذلك الأوصاف التى تطلق عليه مثل القوى

الغنى المخصب وهذه الكلمات تشرح لنا بعض وظائف الملك كحامٍ للأرض وخادم الأسر ، ونستطيع أن نقول : إن عملية وراثة العرش هى الطريقة العادية والمؤثرة إذا ما كانت تدعمها الوظائف المراسمية التى تحيط بالملك .

وعندما دخل الملوك فى دين الإسلام تغيرت الأوضاع ؛ فلم تعد المراسم وسيلة لتعزيز شرعية المطالبة بالعرش ، ولكن نجد من ناحية أُخرى أن الإسلام نظم أسلوب الحكم ، وحدد مهام الحاكم والقواعد التى يبنى عليها شرعية حكمه :

فأولا : نجد الحاكم من اختيار المجتمع الإسلامى ، وكان لا يختار للملك إلا من عرف بنظافة اليد وعفة اللسان وبمساعدة الناس وما إلى ذلك ، وكان سحب الثقة من الحاكم أو إقالته عملية خطيرة للغاية .

ونلاحظ فى نفس الوقت أن أزكيه محمد عندما عاد من مكة إلى سونغهاى أطلق على نفسه لقب خليفة السودان الغربى ، ولا شك أن هذا اللقب كان عاملا لتجميع الشعب حوله وتعزيز شرعية حكمه . أضف إلى ذلك أن التفاصيل العملية للتعاليم الإسلامية التى تنظم الضرائب والإدارة تعزز الشرعية النظرية القائمة على التنظيم الإدارى ، وما يُضْفيه من سلطة على الحاكم . وهذا العامل الدينى له تأثير كبير ؛ فمثلا الحاكم غير المسلم الذى يتسلط على البلاد لن يستطيع أن ينعم بالاستقرار ؛ إذْ يتعين على المسلم أن يحاول خلعه والتخلص منه ، ولقد عرف السودان الغربى بحميته الدينية الإسلامية سواء من ناحية المناداة بالنظريات الإسلامية أو تطبيقها ؛ كما عرف بتدينه الشديد وتصوف زعمائه : فمثلا سنى على كان شديدا

فى إسلامه ، وكان شديدا على مسلمى تومبوكتو Timbuktu ؛ لأنهم أظهروا بعض الفتور فى تأييده ضد الطوارق ، ويبدو أن قاضى القضاة كان يعتبر مركزه مستقلا عن الحاكم ، وتومبوكتو Timbuktu الإسلامية فى سونغهاى كانت تضم كثيرا من غير المسلمين . ويقال : إن أحد وزراء أزكيه من المسلمين القح ومستشاريه قد أوقع به عندما واجهه المغاربة لأنه كان ضعيف الإسلام ، ولأنه كان يشجع العادات الوثنية ، والمسلمون لا يرضون بأن يعيشوا تحت حكم حاكم نصف وثنى ؛ ومن ثمَّ كانت الهجرات وكانت الحروب الدينية .

وكان الحاكم المسلم فى السودان الغربى يتمتع بشرعية كبيرة بين جميع رعاياه سواء المسلمون أو غير المسلمين بغض النظر عن أنهم من أهل البلاد ، أو الوافدين عليها طالما يعتنقون الإسلام .

والواقع أن طرق التجارة القديمة بفضل ما كانت تتمتع به من أمن ويسر قد أتت بكثير من الأسرات من خارج السودان لتقيم بصفة دائمة داخله ، ولاحظ البكرى وجود أحياء سكنية داخل عاصمة غانا تَسْكُنُ كلَّ حى جنسيةٌ من الجنسيات ، وعندما غزا سوسو إمبراطورية غانا هاجر المسلمون إلى ولاته Walata بعيدا عن الحاكم الوثنى ، وحدثت هجرة مماثلة عندما تولت الحكم أسرة دنينكى الوثنية Denianke مقاليد الأمور فى منطقة فوتو تورو Futo Toro بالسنغال .

وكان من نتيجة ذلك أن ذوت مدن تكرور Tekrur وسله Silla وبرسا Berissa بسرعة شديدة ، وقد حدث أن اعتنق داى كوس Dia Kossi أحد ملوك سونغهاى الإسلام إرضاءً للتجار الذين كان يعتمد على نشاطهم

لإنعاش اقتصاديات البلاد ، ولما كان الإسلام لا يفرض بالقوة نجد أن الأشخاص الذين تمسكوا بوثنيتهم زاولوا طقوسهم الدينية بفضل سماحة الإسلام ، كذلك لم يحاول Dia Kossi فرض الإسلام بالقوة أو بالسيف على رعاياه بعد اعتناقه الإسلام .

وهناك نقطة يجب – للمحافظة على السلطة فى السودان الغربى – أن أشير إليها ، وهى السلطة السياسية للملك التى استتبت له ، وأخذت شرعيتها القانونية وعن طريق السلطة السياسية نستطيع أن نرى بوضوح الناحية العملية أو التنفيذية لنظام الحكم فى السودان الغربى وخطوط التنمية واضحة ، والسلطة السياسية تقوم على نقطتين هامتين .

الأولى : المحافظة على سلطة الحاكم السياسية ومدها حتى يستظل بظلها أبناء الإمبراطورية الأصليون والأهالى الذين يعيشون عند تخومها . والأخرى : سلطان الحاكم على أعضاء الطبقة الحاكمة ؛ فالعلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم وهذه السلطة تقوم أساسا على احتكار الحاكم للسلطة التنفيذية ، وقد يذهب بعض إلى القول بأن النظم السياسية فى أفريقيا التقليدية قد أوجدت قنوات شرعية يستطيع عن طريقها الشعب أن يجهر برأيه ، بل يطبق عقوبات على الحاكم لسوء حكمه ، ولكن هذا القول لا يؤثر فى نظرية العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

السلطة الإدارية :

يلاحظ أن رئيس الجماعة الذى يقوم على حل مشاكل جماعية بالوسائل التقليدية يختلف ولو بعض الشىء والنبلاء من أسرته ؛ فأولا لن يحتاج إلى عدد من المساعدين ليساعدوه ؟ إذ هو يعتمد على شخصيته

والوسائل التقليدية فى حل المشاكل ، ولكن إذا ما اتسعت سلطته السياسية فسوف يجد من الضرورى تطوير نظامه الإدارى ؛ فالإدارة مؤشر للنفوذ السياسى : ولشرح ذلك نقول : إن النظام التقليدى المتبع كان يقوم على إنشاء ثلاث وزارات لإدارة الدولة : هى المالية والدفاع والأشغال العامة ، على أن الحكومات كثيرا ما تتسع أعمالها الإدارية ؛ مما يؤدى إلى توسيع الدولاب الإدارى ؛ ومن ثم يصبح رئيس القبيلة ملكا أو إمبراطورا .

وما حدث فى أوربا حدث أيضا فى أفريقيا ؛ إذ نجد أن حكام غانا الأوائل عام ١٠٦٥ كانوا يحيطون أنفسهم بحاشية من المستشارين إلى جانب حاكم المدينة ، وأبناء الأمراء ، وهناك من الدلائل ما يشير إلى أنه كانت هناك إدارة خاصة بالقصر الملكى الذى كان يستضيف أبناء الأمراء دون الأمراء أنفسهم الذين كان عليهم حكم المناطق أو الولايات التى رسموا عليها ، وعادة إبقاء الأبناء كرهائن لدى الملك عادة قديمة فى السودان الغربى ، كذلك نلاحظ أن البلاط الإمبراطورى فى مالى كان يضم فى عام ١٣٥٢ جماعة من الموظفين يكونون الحاشية المقربة إلى الملك وجماعة من القادة والفرسان ورجال الإدارة والمنادين ، وما إلى ذلك ، ويمثلون بقية الموظفين ، وقد قام Sunni Ali عندما قسم إمبراطوريته قسمين فى الفترة ما بين ١٤٦٤ إلى ١٤٩٢ بترك الحرية للولاة أو الحكام فى إنشاء أجهزة إدارية تابعة لهم ، وقد تبعه فى ذلك أزكيه محمد Askia Muhammad بل وسع هذا النظام ، فكانت هناك إدارات عسكرية وقضائية ومالية ، وأخرى للمشتريات والمبيعات ، وإدارة للزراعة وإدارة للغابات وإدارة للأجور والمرتبات وإدارة للعقارات وإدارة لشئون البلاط ومثلها للتموين .

وابتداء من القرن الحادى عشر تولى المسلمون الوزارة فى غانا ؛ أى أن رجال الإدارة أصبحوا فيها من المتعلمين ؛ مما أدى إلى تقوية الإدارة وسريان الأحكام فى جميع المناطق بصورة متماثلة وإلى انتشار القانون والأمن . والإدارة المستنيرة تخلق طرقا إدارية مستنيرة تعمل فى نفس الوقت على تأكيد وجود هذه الإدارات ، ومن ثم الحاكم والإمبراطور أو الملك .

المالية والضرائب :

كلما ازداد الهرم الإدارى اتساعا ، وكلما ازداد التركيب الاجتماعى علوا وتفصيلا – زادت المشاكل المالية التى كانت تسوى من قبل عن طريق هدايا أو عطايا يقدمها الحاكم إلى الموظفين ، أو تصاريح تتيح للموظفين حق التصرف أو الاستغلال لمصلحتهم الخاصة ، وكان هذا النوع من الإنفاق برغم حجمه الكبير وتفصيلاته الدقيقة عبارة عن استمرار لحق الملك أو الحاكم فى تكوين رصيد من المال يأخذه من فائض دخل المجتمع لتأمين ولاء أتباعه ومريديه ، وكان الرجل المشرف على المال والضرائب فى السودان الغربى يُلقبُ بالإدارى الجابى ، وكانت عملية الاحتفاظ بجزء من الدخل الملكى عملية طبيعية لمكافأة أهل الصفوة .

ولا شك أن عملية زيادة الضرائب كانت عبئا ثقيلا على الذين يدفعونها ، وهم التجار وأصحاب المهن فى المدن والعمد والمشايخ فى الريف ، ويقال : إن الضرائب التى كان يجمعها أزكيه محمد مثلا قد بلغت $\frac{1}{3}$ إيرادات كانوا ، وفى منطقة كانم برنو Kanem - Bornu تحت حكم ماى أدريس علومه Mai - Idris Alooma مثلت الضرائب أكثر من $\frac{1}{3}$ الدخل القومى

فى الفترة من ١٥٧٠ إلى ١٦٠٢ عندما اتسعت الإدارة ؛ مما أدى إلى زيادة الضرائب ؛ ومن ثم زادت الإدارة اتساعا وكأنها فى دورة مفرغة .

وبنمو الإدارة بدأ الجباة أو الإداريون حماية لأنفسهم يكونون حاجزا بين الحاكم وشعبه ، ومن ثم ضعفت الصلة أو الصلات الأسرية التى كانت تربط الملك برعاياه ؛ كما ضعف شعور الولاء للملك ، ومما لا شك فيه أن عملية الوصول إلى الملك ازدادت صعوبة ؛ فقد قصرها المحيطون به على أنفسهم ، وهناك تطور هام يجب أن يذكر فى هذه المناسبة تناول وظيفة الشئون العامة ؛ فقد ازدادت النشاطات والاختصاصات والمشاكل أمام الحكومة المركزية بعد أن كانت من اختصاص المنظمات المحلية أو التقليدية أو الأسرية ومن ثم زاد عدد الموظفين المشتغلين بالشئون العامة .

وكانت المواصلات بالنسبة للسلطة المركزية أمرا محرجا ومعقدا ؛ فعلى المواصلات تتوقف سهولة الوصول للجالس على العرش ، بل تتوقف شعبيته ووجوده نفسه ، كما تتوقف عليها سهولة إبلاغ قراراته لِيَعْرِفها الشعب وينفذها ، وهذا كله يتطلب وجود قسم كبير للأشغال العامة وتوفير الأموال اللازمة والأفراد اللازمين للقيام بهذا العمل .

توسيع قاعدة السلطة :

وبهذه المناسبة أود أن أشير بكلمة إلى طريقة محافظة الحاكم على سلطته وتعزيزها وتوسيع نطاقها أمام نشاط الطبقة الحاكمة ، وهى عادة منافسة قوية له : لقد رأينا أن أسس سلطة الحاكم تقوم أولا على مركزه الأسرى كرئيس للجماعة أو رئيس للحفلات الدينية أو المراسم التقليدية ،

وفى هذا الإطار نقول : إن المؤسسات التقليدية كانت تعمل من أجل موازنة وجوده كسلطة وبين الرقابة عليه ، وكان طبيعيا – فى نفس الوقت – أن يسمح للحاكم بتوسيع سلطان حكمه سواء داخل الحدود المسموح له بها أو خارجها داخل إطار القيود التقليدية المفروضة عليه .

وفى الحالة الأولى أى فى داخل الحدود المسموح بها كان من حق الحاكم أن ينشئ قاعدة أو عملا لمعيشته ، وتكوين ثروته ؛ فقد يكون تاجرا بصفته الشخصية ، وهذه الصفة لا تمنعه بالضرورة من استغلال وظيفته من أجل دفع مشروعه الخاص ، وهكذا تتميّع الفروق بين أعماله الشخصية والوظيفية ، وتمتزج ثروته الشخصية وثورة الولاية أو الدولة .

ومن القواعد التى كان يرتكز عليها الحاكم من أجل جمع ثروته وجود قوة من الشرطة تجمع الجزية ؛ ومن ثم يمكن القول بأن النشاط المزدوج لحاكم غانا سواء فى التصدير أو الاستيراد أو فى فرض الضرائب على التجار والجزية على المناجم أو جمع سبائك الذهب كان له أثر كبير فى جمع فائض من الثروة يصرف منه كما يشاء دون أن تحده تقاليد أو قواعد للإنفاق ، بل كان كثيرا ما يتدخل فى التجارة وأن يخص نفسه بنوع منها ، ويقول لنا ليو أفركانس Leo Africanus : إن ملك غانا قد اختص نفسه فى منطقة Kanem Bornu فى السنوات الأولى من القرن السادس عشر باستبدال العبيد بالجياد لا يشاركه فى هذه التجارة أحد من رعاياه !

وكان جمع الأموال المنقولة كالذهب والمحصولات والماشية يقترن هو وتجنيد قوة من العمال المسخرين كجزء من اختصاصاته ، ويذكر لنا التاريخ أربعا وعشرين مهنة كانت مقصورة على حاكم سونغهاى انتقلت

إليه من ملوك مالى ، وكانت هذه المهن جزءا من امتيازات بلاط مانس مالى Mansa Mali ؛ ومن ثم من امتياز أزكيه Askia ، وهذا مثل يشرح امتداد التقاليد من مالى إلى سونغهاى ، وكان أصحاب هذه المهن والحرف ملتزمين بالعمل من أجل الحاكم أو بتقديم بعض إنتاجهم مجانا له : فمثلا كانوا يقدمون له مائة رمح ، ومائة سهم كل سنة عن كل أسرة من الأسر المشتغلة فى المهن المعدنية أو الحدادة ، أما عن مهنة البحارة والصيادين فكان عليهم أن يقدموا للحاكم السمك الطازج والمجفف والقوارب والملاحين ، وكان على رجال المهن الأخرى أن يقدموا الحراس وخدمة القصر أو الملاحظين لماشيته أو زارعين أو مرودين لخيوله ، ويبدو أن هذه العادة كانت قديمة فى أفريقيا الغربية ، ولكن ليس هناك من دليل على أن الحاكم كان يتدخل فى أعمال هذه الطوائف بعد أن يكون قد تلقى الجزية العينية ؛ بمعنى أنه كان من حق أصحاب هذه المهن أن يبيعوا إنتاجهم كما يشاءون ، غير أن عملية جمع السخرة من بين الأحرار كانت مخالفة صريحة للعادات ، ولكننا نجد بعض الحكام مثل محمد رمفا Muhammad Rumfa فى أواخر القرن الخامس عشر يطلب من رعاياه جمع عدد من الرجال للعمل عنده .

ويمكننا أن نضيف إلى أنواع الثروة المذكورة الذهب والسلع والعمل بالأرض باعتبارها أصلاً من أصول الإنتاج ؛ فقد كان من حق الحاكم أن يحوز الأرض ، وهو يستمد ذلك من سلطته فى توزيع الأرض على أبناء قبيلته أو أقربائه فى الأسرة ، وكانت العادة تجرى أيضاً بتقديم الأراضى إلى الموظفين حتى يؤيدوا الحاكم ؛ كما كان لدى الحاكم مساحات كبيرة

من الأرض ومثله فى ذلك النبلاء ، وكانت الأرض تستخدم أيضاً كمستقر لأسرى الحروب ، وهذه العادة كانت شائعة فى بلاد الهوسا ومنطقة كانم برنو Kanem Bornu أكثر من شيوعها غرباً . وفى عام ١٤٥٠ أرسل حاكم كانو وكان فى ذلك الوقت تابعاً لمنطقة كانم برنو بعثات متخصصة لجمع السخرة من بين الفلاحين ، ويقال : إنه أسس إحدى وعشرين مزرعة بكل مزرعة ألف من المسخرين ، وفى عهد ماى أدريس علومه Mai Idris Alooma كانت السخرة عملاً معترفاً به كنتيجة من نتائج التوسع فى الإدارة .

وهكذا نرى أن الحاكم قد أمن لنفسه قاعدة للإثراء ، وكان يستفيد من هذه الثروة فى دعم مركزه أمام منافسيه من طبقة الصفوة ، أضف إلى ذلك أنه إذا ما انتقل أحد رجال الحاشية إلى سلك الإداريين فإنه كان يقوم بإقامة قاعدة جديدة للسلطة يرتكز عليها متحررة من التقاليد .

وبالنسبة للمعارضين التقليديين لتوسيع سلطة الحاكم فإننا نجدهم ممثلين فى حاشيته أو بلاطه أو مجلس شورته ، ويتكون هذا المجلس عادة من أعضاء ممثلين لطوائف معينة ويختارون على أساس الوراثة ؛ كذلك نلاحظ أن من يشرف على المراسم والطقوس يعتبر مركز قوة للمحافظة على سلطة الحاكم المحدودة التقليدية ؛ فهو عادة ما يملك سلطة الحد أو المنع ، ونجد أمثلة على مجالس الشورى التقليدية فى القرن السادس عشر عند شعوب الهوسا من بين رجال البلاط الذين كانوا يتحدثون دائماً عن المثل العليا . ولعل المجالس كانت مرحلة من مراحل العبور التدريجى من نظام الشرائح إلى النظام الهرمى إلى النظام السياسى المركزى ، ومع ذلك فإن الدفاع عن القانون والعادات وقصر السلطة المركزية على الحاكم مع الحد

منها كانت من أسباب التمرد على الكثيرين من الحكام فى مالى وسونغهاى وعزلهم ، كما تؤكدها الملاحم الشفهية . ومع ذلك فنحن فى حاجة إلى شواهد أكثر تأكيداً . والقانون المنفذ غير القانون الأساسى ، وكان لإدخال القانون الإسلامى فى ذاته – كما حدث فى الدول الإسلامية – الفضل فى وجود نوع من المرونة من جانب الحكومة ؛ كما أن النظام الإسلامى وهو نظام جديد ظهر فى القرون الوسطى احتوى السلوكيات والمعتقدات التقليدية ، وجعلها أكثر استعداداً لتقبل التغير علماً بأن المخالفات التى قد تعيب القوانين والمعتقدات التقليدية هى السبب فى تعاظم سلطة الملك وامتدادها إلى مناطق جديدة .

وعلى العموم نجد أن الملك أو الإمبراطور كان يحاول توسيع دائرة سلطته بأساليب مختلفة مثل التدخل فى ولاية العرش أو تعيين أقربائه حكاماً على الولايات ، أو تقرير تعديلات فى حفلات المراسم لزيادة هيبته ، وفى مرحلة لاحقة عمل الملك على تعيين الموظفين الإداريين الذين ثبت ولاؤهم الشخصى له فى المناصب الهامة وتجنيد أوليائه للعمل كموظفين غير عابئ بصلة القربى التقليدية علماً بأن ثروته وتسلطه على الجيش هما السبب الرئيسى لهذا الولاء الذى يجده عادة من أتباعه .

وطبقة الصفوة أو الطبقة المختارة تقوم على هذا النوع من الاختبار ؛ كما تقوم على توسيع سلطة الحاكم ؛ فالامتيازات التى تصحب السلطة التى يتمتع بها رجال الملك إنما تلتصق بمراكزهم الوظيفية ، وليست كحق وراثى أو دستورى أو غير ذلك ،

وهناك من الشواهد فى غانا القديمة ما يدل على أن صغار الموظفين

كانوا يجمّعون الولاء للحاكم أو يؤكدون هذا الولاء عن طريق الإداريين التابعين لهم فى المنطقة .

وكان الموظفون غالباً من المماليك أو المعاتيق ، وكان لهم تأثير فى الإدارة ، ومثل هؤلاء الموظفين ما كانوا يستطيعون الحصول على سلطة وراثية ينافسون بها سلطة سيدهم .

ومن السمات العادية أيضاً أننا نجد الحرس الملكى وهم جماعة من الجنود المأجورين مهمتهم تعزيز البلاط ضد الأخطار التقليدية التى كانت شائعة فى هذا العصر وفى هذه المنطقة ، أما المماليك أو المعاتيق فمن المعروف أنهم تمكنوا من منازعة أسيادهم على الحكم بشق عصا الطاعة عليهم ، كما فعل المملوك سكورا Sakura فى مالى . وفى حكم ماى أدريس علومه Mai Idris Alooma بمنطقة كانم برنو Kanem Bornu انتشرت عادة الاحتفاظ بالمماليك أو المعاتيق ، وكان الملك يعتمد اعتماداً كبيراً على الموظفين الذين يعنيهم شخصياً كطواشى القصر الذين — بحكم ما جرى لهم ما كانوا يستطيعون حتى إذا ما تولوا الحكم — أن يتركوا وراءهم أسرة من نسلهم تحكم البلاد ، وكان من بين الذين يعتمد عليهم الملك أو يركن عليهم من الموظفين فى الصمود أمام المنافسة المستمرة له من بين أعضاء الأسرة المالكة — هؤلاء الذين يمتون إليه بالمصاهرة أو أقرباء الأم أو المؤيدون له من أوليائه من بين الجماعات غير الملكية ، ولكن داخل نطاق الطبقة الحاكمة ، وكان الحاكم إذا ما لجأ مثلاً إلى تغيير العمد والمشايخ أو حكام المناطق اعتبر الشعب ذلك دليلاً على أنه يريد تركيز السلطة فى يده بتوليته العمودية أو المشيخة رجالاً لا يدينون بالولاء لغيره من المنافسين أو الرؤساء

التقليديين ، ولهذا لجأ سنى على وأزكيه محمد إلى توسيع الجهاز الإدارى . والواقع أن هذا الأسلوب فى خلق طبقة الموظفين واختيارهم من خارج الدوائر التقليدية قد أدى إلى حركة اجتماعية مزدوجة عند القمة أثرت على الشرائح غير الحاكمة فى المجتمع .

وخلاصة القول نقول : إن الحاكم كان يبنى لنفسه ركيزة قوية من الثروة والسلطة ويوسع فى إدارته ليحتوى الفتوح الجديدة والقبائل التى انضمت إليه عن غير طريق الحرب ؛ كما كان يصرف على الشئون الإدارية من أمواله الخاصة ؛ ومن ثم ازدادت ثروته ؛ إذ كانت الدولة تتبع النظام الرياسى : أى وجود سلطة مركزية تتحكم فى المناطق البعيدة والقريبة على حد سواء حتى تدخلت السلطة تدريجيًّا فى حياة القرية والأسرة والفرد أو قد تكون الدولة رياسية إذا ما تمكن الحاكم من فرض سلطانه على شاغلى المناصب مستنداً إلى حقه الشرعى ومستخدماً ثروته وسلطته فى تعزيز ولاء الموظفين له الذين ليس لهم سند شرعى أو وراثى لتولى المناصب وكل ما يعتمدون عليه هو ولاؤهم للحاكم ! وبهذا تمكن الملوك من المحافظة على السلطة السياسية المركزية فى السودان الغربى لألف سنة ، وفى منطقة واسعة للغاية .

الباب الثالث

أفريقيا الغربية وزنوج أمريكا

بدأ جدود الأمريكيين السود يصلون إلى العالم الجديد من غربى أفريقيا فى حوالى عام ١٥٠٠ ، أى منذ خمسة قرون تقريباً : بمعنى أنهم وصلوا إلى أمريكا قبل وصول الكثيرين من جدود الأوربيين والآسيويين ، ومما لاشك فيه أن تصدير الرقيق وهو السلعة المربحة إلى العالم الجديد قد أثرت فى التطور التاريخى والثقافى للعالم الجديد من شيلى إلى كولومبيا ، وفى جميع جمهوريات أمريكا الوسطى وجزر البحر الكاريبى ، ومن المكسيك إلى كندا فى أمريكا الشمالية . وفى خلال القرون الأربعة التى انتعشت فيها تجارة الرقيق وصل إلى العالم الجديد ما يقرب من ١٩ مليون نسمة من الرقيق بعد أسرهم وبيعهم كعبيد أما عدد الذين ماتوا أو قتلوا فى الأسر فيزيد على ١٠٠ مليون نسمة ، ويبلغ عدد الزنوج الأمريكيين فى الأمريكتين الآن حوالى ١٠٠ مليون نسمة غير آخذين فى الاعتبار عدة ملايين من الهنود والأمريكيين الذين انحدروا من أصل أفريقى ، ولكن لم تعد ملامح وجوههم وسماتهم تفصح عن ذلك .

وعلى الرغم من أن أمماً كثيرة وأعداداً كبيرة من الناس قد بحثوا هذا

الموضوع فإن نتائج هذه الهجرة الإجبارية إلى الغرب ليست مفهومة كما يجب . وقد يرجع السبب إلى أن عدداً من الأساطير الكاذبة قدشجعها البيض : ومنها أن زنوج أمريكا قد أتوا من أجزاء مختلفة من أفريقيا وكانت لهم لغات وثقافات مختلفة ، وأن تقاليدهم قد تلاشت فى خضم التلاحم والاختلاط عندما تجمعوا بعضهم وبعض ، أو ما يروجه البيض من أن السود قد نبذوا عوائدهم البدائية عندما سنحت لهم الفرصة لاكتساب عادات أرقى هى عادات البيض ، وقد يرجع السبب جزئياً إلى أن بعض جماعات فى أفريقيا لا تزال فى شك من أصل الزنوج فى أمريكا .

على أن من المسلم به حتى الآن أن هذه المشكلة لها أبعاد ثلاثة ، وأنها أثرت على العالم الجديد ثقافياً واجتماعياً فى القرون التى كان الالتحام فيها مع غربى أفريقيا على أشده .

البعد الأول : ويعالج الناحية التى جاء منها جدود زنوج أمريكا فى غربى أفريقيا ، حيث تم اصطيادهم ثم بيعهم كعبيد أو أسرى .

والبعد الثانى : نظام الرقيق الأسود وعلاقته بالاقتصاد الزراعى .

والبعد الثالث : عملية التطور وبدء حصول الأمريكيين الزنوج على حقوقهم وتاريخهم الثقافى فى هذه المرحلة .

وإذا ما حاولنا تقدير كل هذه الأبعاد فى حديث قصير وجب أن نتناوله كعموميات من ناحية غربى أفريقيا والرقيق والاقتصاد الزراعى فى أمريكا وتاريخ الزنوج فى العالم الجديد . وليس ذلك بالأمر الصعب وإن تكن المناطق التى صيد منها الأفريقيون فى غربى أفريقيا تختلف ثقافياً وبيئياً كما تختلف نظم الرقيق ونظم الزراعة الكبيرة بينها .

أصل زنوج غربى أفريقيا :

أتى غالبية الأفريقيين الذين صادهم البيض وباعوهم عبيداً ورقيقاً فى العالم الجديد من منطقة على ساحل أفريقيا الغربى من السنغال إلى جامبيا شمالا ، ثم تتجه جنوباً مخترقة غينياً وليبيرياً وسيراليون وساحل العاج وغانا وتوجو وداهومى ونيجيريا ، ثم عبر المنطقة الساحلية فى الكامرون والكنغو حتى أنجولا فى الجنوب ، وعندما راجت تجارة الرقيق توسع الأوربيون فيها وبدءوا يشحنون الأفريقيين إلى الأمريكتين من مناطق أخرى فى أفريقيا بعد أن تبين أن الشحنات الأولى من أهالى غربى أفريقيا قد استطاعت أن تعيش فى الجو الجديد ، وأذعنت لحياة الأسر والرق ، وكانت غالبية الرقيق الذين أسروا من مناطق غير غربى أفريقيا قد تم صيدهم من موزمبيق البرتغالية فى شرقى أفريقيا إلى جانب أعداد تافهة من تانزانيا وكينيا على ساحل أفريقيا الشرقى . كذلك أخذوا عدداً من الرقيق لا يذكر من الحبشة ومن داخلية القارة . ولم يأسروا عبداً واحداً من شمالى أفريقيا ، وعلى الرغم من أن شعوب أفريقيا الغربية التى ينحدر من صلبها الكثيرون من الأمريكيين الزنوج لهم ثقافات مميزة ويتكلمون لغات مختلفة فإن هذه الخلافات الثقافية واللغوية تعتبر تافهة عند دراسة تاريخ الثقافة الأفريقية الأمريكية ، بل هى أشد تفاهة من المتشابهات السطحية التى قد تجمع بين شعوب المنطقة .

وتعتبر غالبية المنطقة الساحلية فى غربى أفريقيا منطقة غابات كثيفة حيث نجد الحرارة والرطوبة عاليتين والأمطار شديدة ، وأهالى هذه المنطقة يعيشون من الأزمان السحيقة حتى الآن ممتهنين حرفتين هامتين فى الحياة :

الزراعة : فيقومون بقطع الأشجار من مساحة معينة ثم يقومون بزرعها بمحصولاتهم التقليدية ، أو هم صيادون يصطادون السمك فى المياه الساحلية والأنهار الكبيرة فى غربى أفريقيا ، وإذا ما تغلغلنا إلى الداخل أو نحو الشمال حيث تقل الأمطار وحيث تنتشر المزروعات فى بقع متباعدة نجد الفلاحين يزرعون الحبوب وغالبيتها من نوع الذرة وسورغوم Sorghum خلال الشهور الصيفية القليلة عندما تهطل الأمطار .

وإلى جانب الزراعة يقوم الأهالى بعملية الرعى وخاصة البقر والماعز والخراف ولا سيا قبائل الفولانى ، وتقوم عملية الزراعة والرعى وصيد السمك على أساس صلة القربى ، فالأقارب يشتركون فى ملكية الأرض والماشية التى يرعونها معاً .

وإذا ما أضفنا إلى التنظيم الأسرى العلاقات التعاونية بين الجيران بعضهم وبعض نجد أن عملية توزيع الطعام والسكن والأثاث والملابس والسلع الاستهلاكية تقوم على نظام تعاونى جميل ؛ فهناك الأسواق التقليدية التى كانت تعمل كوسيلة لموازنة المواد الغذائية ، أى إعادة توزيع الفائض منها من جديد .

وصلة القربى هامة فى العمليات التنظيمية التقليدية بغربى أفريقيا ولا سيا فى الحياة الاجتماعية : فمثلا نجد الأسرة الموسعة التى تتكون من رجل وزوجة أو زوجات وأولاده الذين يعتمدون عليه وأولاده المتزوجين وزوجاتهم وأولادهم يعيشون فى (حوش) عادة بالقرب من أفْنِيَةٍ (أحواش) أخرى مماثلة لأسرات تجمعهم به صلة القربى وهم يعتمدون فى صلة القربى على الانتساب إلى الأب أو للعصب ، ولكن هناك جماعات فى غربى

أفريقيا وخاصة هؤلاء الذين يسكنون منطقة الغابات تعتد بالنسب عن طريق الرحم ، أى عن طريق الأم ، وسواء كان هذا أو ذاك فإن سلطة رئيس الأسرة من الذكور كانت ولا تزال قوية فى غربى أفريقيا سواء من ناحية تنظيم أوجه النشاط داخل دائرة الأسرة أو دائرة الحياة الاجتماعية للمجتمع المحلى .

ولما كان غالبية سكان غربى أفريقيا تعيش عيشة الكفاف لا يفيض عنها إلا القليل من المواد التى تحتاج إليها تجد أن التقاليد تؤكد وجوب مشاطرة غير الأسرة فى الفائض من حاجاتها ؛ ومن ثم لم يكن هناك داع أو حاجة لتجميع الثورة الأمر الذى لابد منه لتطور المجتمع وتحويله إلى طبقات اجتماعية .

والقواعد التى كان يقوم عليها التنظيم الاجتماعى فى غربى أفريقيا هى السن ودرجة القرابة ، ثم تطورت إلى الأنظمة الاجتماعية الطبقية التى تقوم على التمييز بين الناس على قدر ثرواتهم ، وهذا التطور جاء نتيجة التأثير المتزايد للأسواق التى أتى بها الأوربيون قبيل استعمار أوربا لأفريقيا : بمعنى أن الفروق الاجتماعية التى تميز جماعة عن جماعة داخل المجتمع التقليدى فى غربى أفريقيا إنما تقوم أساساً على وضع الشخص الأُسَرِى ن ناحية أصالة نسبه وأصالة انتمائه إلى أسرة تمارس الطقوس الدينية أو النشاط السياسى ، وليس على أساس الثروة أو القدرة الاقتصاديه .

ويبدو أن جميع الأنظمة السياسية لغالبية شعوب غربى أفريقيا قد تطورت عن أنظمة تقوم على احترام أصالة النسب والوضع الأسرى والتنظيم الأسرى ؛ فقد جرت العادة فى المجتمعات المركزية أن يرث الابن أباه

فى شغل الوظائف السياسية كعمدة القرية أو رئيس المنطقة أو ملك الدولة ، وذلك داخل نطاق القرية أو المنطقة أو المملكة ، ونجد فى مجتمعات غربى أفريقيا التى تفتقر إلى تقاليد السلطة المركزية أن العلاقات خارج نطاق الأسرة أو العائلة تنظمها الزعامة الدينية التى عليها أن تفض المشكلات أو رؤساء الطقوس العقائدية الذين قد تكون لهم سلطة محدودة .

ولقد تأثر الدين فى غربى أفريقيا تأثراً كبيراً بالتنظيم الأسرى حتى أصبحت عبادة الأسلاف أو تقديس أرواح الأجداد جزءاً من النظام العقائدى لجميع شعوب منطقة الغابات الممطرة اعتقاداً منهم بأن أرواح الأجداد تحميهم من كل شر ويجهد أعضاء الأسرة الأحياء فى المحافظة على علاقات ودية وحيدة مع أرواح أجدادهم عن طريق تقديم النذور والقرابين لأرواح أسلافهم الحامين لهم حتى تساس أمورهم وفق ما تراه هذه الأرواح !

ومن أهم أديان غربى أفريقيا تلك الأديان التى كانت تعبد الكائنات الحية القوية التى اعتقدوا أنها توهب الحياة للبيئة ، وكانوا يقدمون إلى هذه المعبودات القرابين ويقيمون لها الطقوس وخاصة تلك الخاصة بالأرض أو صيد الحيوان أو صيد الأسماك أو جمع الطعام من الغابات . وهذه الكائنات الروحانية المتعددة قد أحاطت نفسها أو أحاط بها الكهنة الطقوس والمراسم الكبيرة التى تستخدم جميع أنواع الفنون الوثنية الأفريقية من نحت وتلوين الوجه إلى الرقص ولبس الملابس المعينة وعزف موسيقى معينة ، بل ذكر مقاطع شعرية خاصة وأساطير تناسب المقام .

وكان سكان غربى أفريقيا يحترمون أيضاً آلهة أخرى ومجموعات متنوعة

من الأرواح الهامة وغير الهامة معتقدين أنها تؤيدهم بقوة غير مرئية ! وإذا ما تخلى إله من الآلهة عن شخص ما يتعين أن يتجه إلى إله آخر وهكذا ، والنتيجة هى التعمق فى الاعتقاد فى القوى الروحانية ، الأمر الذى يعكس بطريقة ما فكرة سكان غربى أفريقيا نحو مجتمعهم .

وكان الرجل يعتقد أنه طالما يتبع القواعد ويؤدى حقوق أبناء جلدته وحقوق الآلهة فله أن يتيقن أن أحد الآلهة على الأقل سيقوم بواجباته نحوه ! ومن أشكال عبادة هذه الغيبات الرقص على أنغام الطبول والغناء والتصفيق باليد كحركات لحض الآلهة والأرواح على الحضور ؛ ومن ثم كانت الموسيقى والرقص شكلان متقدمان من أشكال الوثنية ؛ فغالبية الموسيقى لها أصل دينى ؛ ومن ثم تختلف ألوان الموسيقى من منطقة إلى أخرى ، ولكن المتشابهات فى التقاليد الموسيقية لشعب معين أكثر من الخلافات : مثل ذلك استخدام النداءات المتداخلة والرد عليها وتأكيد جملة موسيقية معينة والضرب على الدفوف أو القَرْع وفق السلم الموسيقى المتعدد النغمات فى غربى أفريقيا .

وقد انتشرت الفنون التشكيلية مثل النحت على الخشب وعمل التماثيل وصب النحاس وطرق الحديد وما إلى ذلك من الأشكال الوثنية الغربية ، وأخيراً نجد أيضاً الأساطير والأمثلة والقصص الخرافية التى يتناقلها الناس شفوياً عن طريق الرواة والمنشدين المحترفين – تعمل من جانبها على تأكيد الاتجاه الوثنى من ناحية التعبير عن القيم ، وقد حدث كثيراً أن تكون دروس الماضى وعبره ركيزة لتقاليد تاريخية يسترشد بها الحاضرون فى أعمالهم الحالية ، ونلاحظ أن الكثير من اللغات واللهجات فى غربى أفريقيا غير

واضحة المخارج وأن غالبية هذه اللغات واللهجات يتكلمها سكان الحزام الساحلى الممتلئ بالغابات ، وأنها تتشابه تشابهاً كبيراً ؛ كما تتشابه اللغات اللاتينية فى غربى أوربا ، أضف إلى ذلك أن غالبية سكان غربى أفريقيا يتكلمون لغتين أو أكثر ، وقد يتكلمون – علاوة على لغاتهم الأصلية – إحدى اللغات التى يستخدمها التجار وأهمها الهوسا ثم البمبرة ثم الديولا .

بدء تجارة الرقيق :

يبدو أن نوعاً من السخرة كان موجوداً بشكل ما فى غربى أفريقيا قبل ظهور الأوربيين ، ولكن كان أكثر ما يكون إنسانية ومودة منه إلى الاستعباد والاسترقاق الذى زاوله المستعمرون الأوربيون ؛ وعملية السخرة إن وجدت فى غربى أفريقيا قبل الاستعمار كانت على نطاق ضيق جداً ، ولم تتخذ شكل التجارة إذْ لم تستدع الحاجة الاقتصادية أو الفنية التوسع فى تشغيل عمال السخرة .

وكان للفلاحين أو المزارعين الحقّ فى زراعة الأرض التى هم فى حاجة إليها والتى يستطيعون فلاحتها بأنفسهم دون مساعدة من غيرهم ، وكانت التقاليد والأحكام التى تفرضها النظم الاجتماعية والاقتصادية فى غربى أفريقيا والتى لا تزال سارية حتى الآن تقضى بأن يقوم واضع اليد على الأرض بتوزيع ما يزيد على حاجته على أقربائه المحتاجين وتقدر حاجته هنا بما يسد به أوده .

وكان الرقيق عبارة عن أسرى حروب ، وكانوا إذا ما عملوا فى الزراعة إنما يعملون إلى جانب آسريهم ، كما كانوا يعيشون نفس معيشة أصحابهم ، وفى منازلهم ويتزوجون أقرباء آسريهم الذين كانوا يتخذونهم أشقاء أو أولاداً

أو أقارب أو أصدقاء لهم ؛ ومن ثم يمكن القول بأنه لم تكن هناك تجارة للرقيق كما وجدت فى عهد الأوربيين أو حتى قريبة منها ، وحتى بالنسبة للملوك المستبدين الذين كانوا يمتلكون ضياعاً كبيرة تفوق ما يحتاجون إليه فإنهم لم يستخدموا الرقيق إلا بعد أن عملوا كوسطاء فى تجارة الرقيق الأوربية ؛ إذ استخدموا بعض أبناء القبائل فى زراعة أرضهم فى ظروف إجبارية واستبدادية علماً بأن السخرة ليست رقيقا ، فالسخرة عملية استبدادية تقع من الحاكم على المحكوم دون أن يباع المحكوم إلى الحاكم .

وقد تمكن المكتشفون البرتغاليون والإسبان الأوائل والذين يعتبرون رواداً لتجار الرقيق من الاتصال بسكان السواحل فى غربى أفريقيا ، والتودد إليهم لإقامة محطات أو مستودعات للمؤن تأخذ منها السفن المبحرة جنوباً حول أفريقيا فى طريقها إلى مراكز التجارة الغنية فى جزر الهند الشرقية وآسيا ما تحتاج إليه من مؤن ، وبعد هؤلاء المكتشفين وصل الإرساليون ثم تبعهم السياسيون ، ومن العجيب أن كثيرين من حكام غربى أفريقيا كانوا يتبادلون التمثيل السياسى وبعض البلاد الأوربية مثل لشبونه ومدريد والفاتيكان فى روما .

وفى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر انتشرت تجارة مخففة للرقيق فى بعض أجزاء البحر الأبيض المتوسط ، ومن ذلك أن الأتراك والمغاربة كانوا يأسرون الأوربيين ويأخذونهم رقيقا لا الأفريقيين ، أما إسبانيا والبرتغال فكانتا تأسران العرب والأوربيين والأفريقيين على حد سواء ، ولكن ما إن تم اكتشاف أمريكا فى أواخر القرن الخامس عشر حتى تبوأت تجارة الرقيق أهميتها ومركزها الكبير كعملية تجارية مُرْبحة جداً .

وكان الأوربيون قد وجدوا أراضى زراعية خصبة فى المنطقة المدارية وشبه المدارية المحيطة ببحر الكاريبي وجزر الهند الغربية ؛ كما وجدوا فى هذه المنطقة معادن كثيرة ، ولكى يغتنوا بسرعة وبوفرة طلبوا أعداداً كبيرة من العمال ، ولم يكن الهنود المقيمون فى البحر الكاريبي المنتشرون هنا وهناك يكفون سَدَّ حاجة الأوربيين الرأسماليين ؛ كما أن الأوربيين الذين حطوا بهذه المنطقة لم يكن لديهم نظام مركزى سياسى يستطيع أن يستوعب الهنود الحمر ويسيطر عليهم وعلى زعمائهم . وقد جرت عادة الأوربيين أن يقتلوا غالبية سكان المناطق التى يسيطرون عليها ؛ ومن ثم إزداد افتقار المناطق الجديدة المحتلة إلى الأيدى العاملة ؛ كما ازداد التوسع الأوربى وخاصة فى المناجم والمزارع الكبيرة ، وقد وجد الأوربيون فى غربى أفريقيا منطقة يستطيعون أن يحصلوا منها على الأيدى العاملة المطلوبة فى العالم الجديد وخاصة أنها رخيصة ، وأن بها محطات للسفن المتجهة أصلا إلى جزر الهند الشرقية .

وفى أول الأمر حاول الأوربيون إقامة علاقات ودية مع سكان غربى أفريقيا خدمة لمصالحهم : أى لحماية طرق التجارة البحرية وتأمين محطات التموين لإنقاذ أرواح البحارة الذين تفرق سفنهم فى هذه المناطق ، ولكن الجشع الاقتصادى والسياسى غلبهم على أمرهم ، وكانت حاجتهم إلى العمال لزراعة الأراضى الواسعة عبر الأطلنطى ملحة جداً ، فأرسلوا الإرساليات التبشيرية ، وكانت مهمة الإرساليات فى أول الأمر تعزيز قبول الذين اعتنقوا المسيحية لعبودية الرجل الأبيض ؛ ومن ثم كانت تجارة الأجساد البشرية فى غربى أفريقيا قائمة على أساس تقريب الرجل

الأسود إلى الرجل الأبيض وتقبله سيادته ، ومن ثم تحويل الزنوج عن طريق اعتناقهم المسيحية إلى عبيد يخدمون الرجل الأبيض فى العالم الجديد !

وقد تحولت محطات تموين السفن ومستوطنات الإرساليات فى القرن السابع عشر على طول ساحل أفريقيا الغربى إلى نقط حصينة لحجز الرقيق ، ثم ترحيلهم إلى العالم الجديد ، وقد استمر الأوربيون يحتلون هذه المستوطنات المحصنة والتى كانت فوق أكمات يمكن الدفاع عنها أو على جزر قريبة من الساحل لا يمكن الأفريقيين مهاجمتها ، ومن هذه النقط الحصينة بدأت تجارة الرقيق المنظمة ، وبدأت تتسع وتتحول إلى تجارة شاملة عصبها الإنسان من ناحية أفريقيا ، والمدافع والذخيرة وبعض السلع المصنوعة أو المأكولات أو الذهب أو بعض المعادن من جانب الأوربيين الذين كانوا أيضاً يقايضون على الرقيق بالأسلحة والخمور وبعض السلع الاستهلاكية !

أما عن التجمعات السكانية فى غربى أفريقيا والتى انتشرت بها تجارة الرقيق خدمة للرجل الأبيض فتتميز بوجود منازعات تقليدية بينها ، وبمعنى آخر لم تكن تربط هذه التجمعات اهتمامات مشتركة ، كما كان النزاع بينها مستمراً على الأرض والحدود .

والواقع أن عدم المبالاة الذى كان سائداً بين الجماعات الأفريقية وعدم اهتمامها بانتشار الرخاء بين بعضهم وبعض برغم جيرتها والتى لم تكن تجمعها وحدة المصالح أو الثقافة — سهل انتشار تجارة الرقيق ؛ إذ أخذ تجار الرقيق البيض يبثون الحقد والنميمة بين هذه الجماعات حتى تصطدم بعضها

وبعض ، وعنــدما يدور القتال بينهــا وتأسر القبائل المقا
القبائل الأخرى يتقدم تاجر الرقيق الأبيض إلى الذين قاموا بأسر
مشترياً لهؤلاء الأسرى فى مقابل بعض الخمور أو الأسلحة ، ث
هذه السلع البشرية إلى أمريكا !

وكانت غالبية دول غربى أفريقيا التى نشب بينها القتال نتيجة
هؤلاء التجار صغيرة فى المساحة وقليلة فى السكان ، ولكن كا
جماعات لصيد الرقيق تقوم بغاراتها على القبائل المجاورة وخا
التى تعيش قرب الساحل ، وكان غالبية الرقيق من هذه القبائل . و
الجماعات المغيرة تخاف أن تتغلغل فى داخل البلاد نجد أن أب
لتغلغلها لا تزيد على مائة وخمسين كيلومتر ، ومن ثم نستطيع أ
إن الرقيق الذى أُسر من غربى أفريقيا يشتركون فى أصول متشا
وجغرافياً وإن كانوا يختلفون فى المظهر والعادات واللغة أو اللهجة

أما عن خطوط التجارة بين أوربا وغربى أفريقيا والعالم الج
كانت السلع تشحن على السفن من الموانى الأوربية إلى موانى غر
حيث مستودعات الرقيق ، وهناك كانت ترسو سفن أخرى مهيأة
لشحن السلع الآدمية مصممة على أن تضم أكبر عدد من العبيا
حيز دون الاهتمام بتوفير أى تسهيلات صحية أوخدمية إلا الضرور
على هؤلاء العبيد أحياء ، وكانت هذه السفن تتجه من غربى أف
أمريكا الشمالية والجنوبية ، واستمرت تجارة الرقيق أكثر من أربع
مات خلالها ملايين من غربى أفريقيا سواء نتيجة المرض أو التأثر
أو نتيجة الازدحام وسوء المعاملة ، ويقدر عدد من مات فى الأسر أو

الشحن بما لا يقل عن مائة مليون شخص ! وكانت أرباح هذه التجارة مرتفعة ومجزية للغاية بحيث تسمح بمثل هذه الخسائر فى الأرواح ، وكانت السفن عندما تصل إلى منتهاها تفرغ من بقى حياً من الرقيق ، وكانت هناك أسواق للنخاسة فى جزر البحر الكاريبى .

وقد بدأت تجارة الرقيق بمعرفة الإسبان والبرتغال ، ولكن سرعان ما انضم إليهما البريطانيون والفرنسيون والهولنديون وتجار إسكندناوة وغالبية هذه الدول الأوربية هى التى بدأت فى تكوين إمبراطوريات لها فى العالم الجديد فتبدؤها بالساحل الشمالى لأمريكا الجنوبية أو تلك المنطقة التى تحولت فيما بعد إلى البرازيل وفنزويلا وغينيا البريطانية وكولومبيا ، ثم انتقلت محطات استقبال الرقيق وأسواق بيعه إلى أمريكا الوسطى فى بنما وحول خليج المكسيك ، ثم إلى القسم الجنوبى من الدولة التى عرفت فيما بعد باسم الولايات المتحدة الأمريكية .

أما الضــلع الثالث من مثلث التجــارة فكان يمثل الخط الملاحى الذى يبدأ من موانى العالم الجديد متجهاً إلى أسواق ومصانع أوربا حاملا السلع التى أنتجها عمال أفريقيا الغربية فى مزارع العالم الجديد : مثل السكر والبن والتبغ والقطن ، والذهب والفضة .

ومن محطات استقبال الرقيق وتسويقه التى فى جزر البحر الكاريبى انتقل العبيد الأوائل إلى أمريكا متغلغلين فى المنطقة المدارية حيث كانت المعادن أو المزارع الكبيرة ، وحدث بعد ذلك – أى فى القرن الثامن عشر – أن ازداد حجم تجارة الرقيق بازدياد المزارع والمناجم وذلك عن طريقين : إما بالإكثار محلياً (عن طريق التناسل) من الرقيق الذين

وصلوا إلى أمريكا ، أو بمضاعفة عدد الأرقاء المختطفين من أفريقيا ، وكان من نتيجة تجمع الأعداد الكبيرة من الأرقاء فى الجانب الأمريكى أن تطورت التقاليد الثقافية للرقيق أو أثرت عادات الجماعات الأولى من الرقيق فى سلوك الجماعات الأخرى التى تلتهم ، وكان غالبية الرقيق فى بدايتها من داهومى وحتى الآن نجد ثقافة داهومى هى الغالبة على المجتمع الزراعى فى هايتى . وكان من نصيب الأرقاء الذين وقعوا فى أيدى البيض من بين قبائل اليوريا أن بيعوا فى كوبا وشمال شرقى البرازيل ، وهنا نجد عادات اليوريا وثقافتها هى الغالبة بينهم حتى الآن ، أما الأعداد التى أقل حجماً والتى أتت إلى الأمريكتين فيما بعد والتى اختطفت من قبائل غربى أفريقيا الأخرى فقد وجدت أن عليها أن تتأقلم مع العادات السائدة فى المجتمعات الأفريقية التى انتقلت إلى أمريكا من قبل .

الرقيق والاقتصاد الزراعى :

اختلف نظام الرق فى العالم الجديد اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى : ففى المستعمرات التى كان يشرف عليها الكاثوليك مثلا نجد البيض يعترفون بأن العبد له روح وله حقوق معينة يجب أن يسمح بها سيده ، وأن يحترمها النظام السياسى القائم ، وكان لهذا النظام تأثيره فى التعريف القانونى للعبيد وظروف عملهم وشروط عتقهم ومركز العبد فى المجتمع بعد عتقه ، وكان الاتجاه عامة يميل نحو إخضاع المركز الاجتماعى إلى مركز العبد وشخصيته كعبد مسترق بمعنى الحط منه ، أما فى أمريكا اللاتينية فنجد هذا الارتباط بينهما غير مستقر ، فقد كان الأوربيون فى مناطق أمريكا اللاتينية يصممون على الاحتفاظ بتقاليد الرقيق المعمول

بها فى إسبانيا والبرتغال والتى تقوم على أن مركز العبد المسترق يتوقف على عدة عناصر يمكن تعديلها بشكل ما : فمثلا قد يعمل العبد ليشترى حريته ، وقد يستعطف صاحبه أو يستعطف الحكومة لتعتقه ، أو أن يعتق إذا مات صاحبه ، وكانوا يعتبرون رغبة الرقيق فى الحرية أمراً طبيعيا وكان الإسبان والبرتغاليون يرون فى مساعدة الرقيق للحصول على حريته أمراً طبيعيا ينادى به الدين .

وعلى النقيض من ذلك كانت الحال فى الأقطار التى يحكمها البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون فى العالم الجديد ، وكانت عملية الرق نظاماً جديداً اعترفوا به رسميا وقانونيا ؛ كما كان هذا النظام يضفى لوناً أو صبغة قانونية واقتصادية واجتماعية وسياسية على العبيد تمكن الرجل الأبيض من استغلالهم لمصلحته أفضل استغلال ، بحيث يُغِل له أكبر فائدة مع ضمان استمرار هذا النظام عن طريق تملك الذين يلدهم الرقيق ، وكانت القوانين المتبعة فى المستعمرات الإنجليزية والفرنسية والمناطق الأمريكية تحلل الرق كنظام ، وتحلل استغلال عمل الرقيق واستعباد أولاد الرقيق واستمرار خدمة الرقيق للبيض ، وقد سوَّغوا استعباد سكان غربى أفريقيا أولا على أساس أنهم شعب ثقافته منحطة ولا يعبد المسيح .

ولكى يعملوا على استمرار نظام الرق اتخذوا من لون الأفريقى الأسود سبباً لاسترقاقه واستغلاله أفضل استغلال ، ومداومة بقائه وأولاده عبيداً ، ولتسويغ عبودية الأطفال لهم راحوا يدعون أنهم يتبعون أصلهم أو والدهم مع التأكيد على وجوب تشغيل العبيد المتقدمين فى السن حتى لو فاقوا فى علمهم وثقافتهم الأوربى الأبيض .

ونحن نعلم أن التكأة الأولى التى اتخذها الإنجليز والفرنسيون هى أن عبيد غربى أفريقيا أقل ثقافة من الأوربيين ، وأنهم من الوثنيين . وكان من المتحتم على البيض لتأييد نظام العبودية أن يلجئوا إلى خلق أسباب جديدة مثل اللون الأسود أو الانحدار من صلب أفريقى كسبب من أسباب الاسترقاق .

وقد وجدت هذه الأسباب الجديدة تأييداً عارماً من البيض ، فكان الإنجليزى أو الفرنسى من أصحاب المزارع إذا أراد أن يحسن معاملة العبد نظر إليه وكأنه ينظر إلى طفل ، أما فى غالبية الأحيان فكانت نظرته إليه كنظرته إلى حيوان متوحش ، وكان الأوربيون من الإنجليز والفرنسيين يعتقدون أنَّ العبيد لا يستحقون الحرية ، وأن الطبيعة قد جعلتهم غير جديرين بها ؟ فهم سود اللون وأرقاء ، وكانت غالبية المزارع قد نشأت فى المناطق الواطئـــة خلف ساحل البحر الكاريبى أو على ساحل خليج المكسيك أو عند ساحل جنوب الأطلسى ، حيث يلمس المحيط حدود الولايات المتحدة الجنوبية ، وكانت المزارع التى تدر أكبر ربح تلك التى تقوم على زراعة المحصولات السوقية على نطاق واسع : مثل البن والسكر والقطن ؛ وهى زراعات تتطلب مجموعات كبيرة من الأيدى العاملة ، وكما حدث فى غربى أفريقيا كانت الفلاحة وقتئذ تعتمد على سواعد الأرقاء الذين يستخدمون الفئوس ، ولم يعرف الأوربيون فى ذلك الوقت فى مزارعهم طريقة الرى على الراحة ، بل كانوا يعتمدون على الأمطار ، كذلك لم يكن يستخدمون المسمدات العضوية أو غير العضوية : بمعنى أن أساليب الزراعة تحت إشراف الرجل الأبيض فى العالم الجديد كانت

أشبه بأساليب الزراعة في غربي أفريقيا .

وعلى النقيض من تمرس الأفريقي في أعمال الفلاحة ومعرفته بأصولها نجده يواجه منتهى القلق نتيجة تغيير جذري في حياته الاقتصادية والاجتماعية وينطبق هذا أكثر ما ينطبق على الذكور منه على الإناث : ففي غربي أفريقيا كان الأفريقي يمتلك الأرض التي يزرعها هو وأسرته وأقرباؤه ، كما كان يمتلك أدوات الزراعة ومن ثم ما تنتجه الأرض من خيرات ، وكان الأفريقي يملك زمام نفسه ، فلا أحد يسوده أو يتحكم فيه كما كان يملك زمام عمله : بمعنى أنه كان مع أسرته المتسلط وصاحب الأمر في نوع العمل الذي تتطلبه الزراعة ، كما كان مع رؤساء الأسر الأفريقية المجاورة أو التي تسكن نفس (الحوش) يتحكم في النظام الاقتصادي للأسرة أو القبيلة . أما في حياة العبودية في الأمريكتين بعد استرقاقه فلم يكن يمتلك الأرض التي يفلحها أو أدوات فلاحتها أو الحاصلات التي تنتجها ، بل لم يكن يمتلك زمام نفسه ، كان عبارة عن سلعة يمتلكها سيده أو جزء من رأس مال صاحب الأرض يستخدمه في الإنتاج أو يبيعه في سوق النخاسة وفق ما تقضي به مصلحته المالية .

وهذا المركز الاقتصادي الذي لا حول للرقيق فيه ولا قوة قد أثر في جميع نواحي الحياة المحيطة به وبالأخص في الأنماط المميزة للثقافة الزنجية الأمريكية الجديدة التي بدأت تظهر في العالم الجديد ، وهذا الوضع المتردي للأفريقي قد حدّ من قدرة العبد الأفريقي على تشكيل مستقبله أو تحديد إطار حياته أو حياة أسرته أو المجتمع الذي يعيش فيه . ونحن نعلم أن من أركان السلطة الشخصية للرجل الأفريقي في غربي أفريقيا حتى هذه اللحظة قدرته على التصرف في السلع التي ينتجها ، وبعبارة

أخرى تملكه وسائل الإنتاج من أرض وأدوات ، وما تنتجه من محصولات تحتاج إليها أسرته التى تعتمد عليه فى الحصول على حاجاتها المادية .

أما مركزه فى العالم الجديد فكان عبارة عن ترس فى آلة ضخمة تخضع لملكية الرجل الأبيض ، ولم يكن مسموحاً له أن يسيطر على نفسه أو جسده ، ولقد وجد الأفريقى أن هذا الوضع الاقتصادى المتردى قد حرمه التمتع بوضعه الاقتصادى السابق فى بلاده ؛ ومن ثم ضعفت سلطة الأب على أولاده وزوجته بل داخل مجتمعه ؛ فالأفريقى عندما كان يتعامل هو والرجل الأبيض أو مجتمع الرجل الأبيض كان يشعر بوضعه المتردى فى الحضيض ، هذا الوضع الذى عززته وأكدته مجموعة من القوانين تحرم عليه امتلاك الأرض ، أو العمل فى بعض المهن أو شغل غالبية الوظائف أو أن يبيع عمله لغير سيده !

والواقع أن النظام الأسرى الذى تركه الأفريقى وراءه فى غربى أفريقيا ، والذى يشبه البنيان المتماسك والذى يتحكم فيه رب الأسرة — أصبح لا وجود له فى مجتمع الزنوج سواء فى أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، بل على العكس : نجد الأسرة الزنجية فى العالم الجديد تلتف حول الأم ، فلم يكن للرجل من دور يذكر ، إذ لم يتعد دوره الأسرى الناحية البيولوجية ، وخاصة فى مناطق مثل ميرى لاند وفرجنيا ، حيث كان الرجل الأبيض يقيم مزارع خاصة للإكثار من الزنوج لبيعهم فى المناطق الجنوبية وكأنهم ماشية ، كما وجد الرجل الأبيض فى وجود الأواصر الأسرية المتينة فى المجتمعات الأفريقية تهديداً كبيراً لحصوله على ربحه من سلعة الإنسان الأفريقى ، وتحديا لنظام الاسترقاق الذى يجب أن يستمر لخدمة الرجل

الأبيض . وإذا ما وجدت أواصر أسرية قوية فى مجتمع من العبيد كان هذا دليلا على مقاومة هذا المجتمع لضغوط خارجية قوية تعمل على تفكيك المجتمع الزنجى .

على أننا لا ننكر وجود هيكل داخلى للمجتمع الزنجى فى العالم الجديد : فمن ناحية كان خدمة المنازل والعبيد الذين يعملون فى الصناعة يتمتعون بمركز اجتماعى واقتصادى مميز عن غيرهم ، وقد صحب ذلك بطبيعة الحال اختلاف فى السلوك وطريقة الكلام والمعاملة ، بل فى نوع السلع الاستهلاكية التى يستهلكها الزنوج وغيرها من أسباب الحياة : فمن ناحية خدمة المنازل كنا نراهم يحاولون فى سلوكهم محاكاة أسيادهم البيض ، ومن ناحية عمال الصناعة كانوا يحتلون مركزاً اجتماعيا فى الوسط الزنجى أعلى من غيرهم سواء عمال الزراعة أو خدمة المنازل ، ذلك على الرغم من وجود القيود المختلفة التى فرضها الرجل الأبيض على الزنوج وحرم عليهم حق الملكية وحق الانتخاب وحق المعيشة فى مناطق البيض أو خارج تلك التى يحددها البيض للزنوج ، بل كان هؤلاء مجبرين على ارتداء أزياء معينة لتميزهم ، تلك القيود التى فرضها الرجل الأبيض للحد من حركتهم الاجتماعية ومنعهم من منافسة البيض ! وبمضى الوقت تمكن عدد قليل جدا من العبيد الذين أعتقهم أسيادهم البيض من امتلاك بعض الرقيق ، وبمضىّ الزمن أيضاً وجدت طبقات اجتماعية داخل المجتمع الزنجى الذى تم عتقه تقوم على تفاوت فى الثروة ، وهذا التفاوت مرجعه الوضع الاقتصادى ودرجة اختلاط المعتوق بالرجل الأبيض ، وهذه الفوارق الطبقية إنما هى فى الواقع انعكاس للفوارق الطبقية فى المجتمع الأبيض المتسلط .

ويقضى نظام الرق فى أمريكا الشمالية بإبقاء الأنماط التقليدية للأنشطة الاجتماعية والسياسية التى كان يمارسها الزنوج فى غربى أفريقيا ، وأى تغير فى هذه الأنماط يعتبر خروجاً يستحق عليه العبد العقاب ، وقد عمد الرجل الأبيض فى أمريكا إلى استبعاد العبيد من تولى مراكز لها سلطة إلا داخل سلم الخدم فى المنزل ، ولم يكن مسموحاً للزنوج ؛ بمزاولة حقوقهم الانتخابية أو شغل أى منصب ، وفى الوقت الذى كانوا فيه عرضة للعقاب بنص القانون لم يكن مسموحاً لهم بالاشتراك بطريق مباشر أو غير مباشر فى وضع أو اقتراح القوانين ، أو إبداء الرأى حتى من بعيد ، سواء عند وضعها أو تطبيقها ، بل لم يكن يسمح لهم بحضور جلسات المحاكم اللهم إلا إذا كانت القضية هم طرف فيها مع غيرهم من الزنوج ؛ ومن ثم كانت المنازعات تسوّى عادة خارج النظام القضائى . وحتى بعد نيل الكثيرين منهم حرياتهم كانت غالبية هذه القيود سارية عليهم وخاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية .

تطور الثقافة الزنجية فى أمريكا :

لعل الدين هو أقل النواحى الثقافية تأثراً بالرق ؛ فهو يحتل مركزاً هاماً جداً فى ثقافات شعوب غربى أفريقيا بل هو الوسيلة التى يمكن عن طريقها التحكم فى شعور الإحباط أو العداء بشكل يمنع العدوان أو يهدد النظام الاجتماعى السائد ، ومن ناحية البيض نجدهم يشجعون الأفريقيين من العبيد على التمسك بقيمهم وعاداتهم الدينية لأنها تعمل فى مصلحتهم ، ومن ناحية أخرى نجد أن العزلة الثقافية للزنوج فى أمريكا قد جعلتهم يتمسكون بدرجة أكبر بدياناتهم السائدة فى غربى أفريقيا. فمثلا زنوج الغابات

فى غينيا الفرنسية والهولندية سابقاً قد احتفظوا بمعتقداتهم الدينية صافية نقية تقريباً بما فى ذلك أسماء معبوداتهم وما تتمتع به هذه المعبودات من قوة أو سلطان ، كما احتفظوا بطريقة عبادتها ، أما بالنسبة للجماعات الأفريقية التى اتصلت عن قرب بالثقافة الأوربية – كما حدث فى هايتى والبرازيل – فإننا نجد نواحى عدةً من المعتقدات والطقوس الأفريقية تمتزج هى وتعاليم المذهب الكاثوليكى الرومانى : ومن ذلك أنهم كانوا يقرنون اسم القديس بطريك Patrick الذى يقال – إنه طرد الثعابين من آيرلندا بالمعبود دانباتا ويدو Danbata Wedo . أى الثعبان الذى عبدته بعض قبائل داهومى ، وفى البرازيل مزج الزنوج بين إلهة اليوريا للماء والنقاء المعروفة باسم الإله يامنجا Yemenja بالسيدة مريم التى يقدسها الكاثوليك .

وفى بعض أجزاء من أمريكا حيث يعيش الزنوج فى جو ثقافى أكثر امتزاجاً مع البيض نجدهم يشاركونهم بدرجة أكبر فى ثقافاتهم ، بل راح الزنوج يعيدون تفسير بعض نواحى دياناتهم تفسيراً جديداً متأثرين بهذه الثقافة . ويظهر ذلك أكثر ما يظهر فى الولايات المتحدة بين المتعصبين أو المتزمتين فى الجنوب والذين تغلب عليهم الحياة الريفية أو بين الفئات التى تعتقد بالتفرقة العنصرية حتى فى الكنيسة : فنراهم يؤدون حركات جسمانية متكررة على أنغام متناسقة تتفق مع هذه الحركات ، الغرض منها أن يحل الروح القدس فى الجسد بدلا من أن تحل روح الأجداد التى تسكن قبورها .

لقد تقبل المجتمع الأوربى فى أمريكا ممارسة الأفريقيين لطقوسهم

الدينية فى ترحاب ، فقد كانت هذه الممارسة ناحية من نواحى الثقافة الزنجية التى لا تتدخل فى أوضاعهم كعبيد ، وشجعوا تمسك الزنوج بتراثهم الدينى ؛ فقد كانوا يعتقدون أن الدين كمخدر يعمل على تهدئة الذين يشعرون بمضض أو بسخط على معاملة البيض لهم . وقد عمد البيض فى أمريكا إلى تسهيل وصول الزنوج الذين يقع عليهم الاختيار إلى مراكز الزعامة الدينية فى مجتمع الزنوج ، وكانوا يشترطون لهذه الزعامة أن يكون الكاهن أو الساحر قوى الشخصية مطاعاً فى مجتمعه غير متعلم ، وأن يكون قد زاول أعمال السحر والشعوذة ، ولم يشجعوا المتعلمين أو الأثرياء من الزنوج على تولى الزعامة الدينية ، والغرض من ذلك عدم إتاحة الفرصة لهم لتهديد مصالح الرجل الأبيض ! وهكذا نجد أن الزعامة الفريدة فى المجتمعات الزنجية بالأمريكتين خلال قرون الاسترقاق هى الزعامة الدينية ، وكانت الجمعيات الدينية هى الجمعيات الفريدة التى سمح البيض للزنوج بتكوينها .

وكنتيجة للصلة الوثيقة بين الفن والدين نجد أن المراسم الوثنية لغربى أفريقيا قد انتقلت إلى العالم الجديد حيث احتفظ بها الرقيق ، ومن بين هذه المراسم العبادات الوثنية والموسيقى والرقص الدينى وأشكال متنوعة من الفن المحفور وتجسيد الغيبيات على هيئة أشكال محفورة على الحجر أو أقنعة ، وهذه الأشياء كانت من المرتكزات الأساس لقرون عدة فى العبادات بغربى أفريقيا ، وتستخدم لفرض بعض السلطة أو الرقابة على القوى الخفية التى تؤثر فى مصير الإنسان الأفريقى كما يعتقدون .

وكما حدث بالنسبة للمعتقدات والممارسات الدينية – كانت درجة

الاحتفاظ بالطقوس الوثنية التقليدية لغربى أفريقيا فى العالم الجديد تتوقف على ملاءمتها مع الفن الأوربى أو الهندى أو إمكان تفسيرها بما يتفق مع العادات الأوربية أو الهندية برغم كون الثقافة الأفريقية فى عزلة نسبياً ، ومثال على ذلك : حدث فى بعض أجزاء من غابات غانا أن فر عدد من الرقيق من مزارع الهولنديين والفرنسيين إلى داخلية البلاد حيث كونوا لأنفسهم ظروفاً للحياة كتلك السائدة فى غربى أفريقيا ، واحتفظوا فى بيئتهم الجديدة بتقاليدهم التقليدية الشفهية نقية لا شائبة فيها ، وفى هذه المجتمعات لا تزال القصص الأفريقية الصميمة مثل قصة العنكبوت المكار Anancy أو أنانس تروى فى قالبها الأصلى وحبكتها الأفريقية الصميمة .

وفى الأماكن التى حدث فيها اتصال بين العبيد من الزنوج أو أنجالهم مع البيض نجد أن الصلة بينهما كبيرة ، وتلونت الأمثلة والقصص الشعبية والألغاز التى تعتبر من السمات الرئيسية لأدب غربى أفريقيا الشفهى – تلونت بحيث توافق أدب البيض ، ومثال على ذلك : أن أنانس Anancy قد أصبحت مس نانس Miss Nancy بين زنوج جاميكا ، وفى جنوبى أمريكا الشمالية تحول الأرنب البرى الذى يعتبر من مظاهر غربى أفريقيا إلى أرنوب Brer Rabbit Hare ، أما عن اللغة فإننا نجد أن غالبية اللهجات التى حملها أهالى غربى أفريقيا معهم إلى العالم الجديد متقاربة ، وتتحد فى عناصر لغوية أساسية ولا سيا من ناحية تركيب الكلمات والقواعد والإعراب Syntax, Grammar, Morphology وإن اختلفت من ناحية المفردات vocabulary بشكل يجعلها غير مفهومة ؛ وعلى ذلك ظهرت فى جميع المناطق لغات جديدة استخدمت فى الاتصال بين الزنوج العبيد سواء فيما

بينهم أو مع البيض أو مع الهنود الحمر ، وقد امتزجت التقاليد والعادات اللغوية المتميزة لهذه الفئات الثلاث : الزنوج والأوربيين والهنود الحمر ؛ ونتج عن ذلك لغة مخلطة creole لا هى بالأوربية ولا هى بالزنجية ولا هى بالهندية ! ولقد تشكلت هذه اللغة الخليط creole بأشكال مختلفة فى المناطق التى استقر بها الزنوج فى هايتى ، وفى بعض جزر الكاريبى التى خضعت للفرنسيين حيناً وللإسبان حيناً آخر ، فنشأت لغات خليط creole حوت الكثير من الكلمات الفرنسية أو الإسبانية أو بعض كلمات مشتقة من غربى أفريقيا ، وما عدا ذلك نجد عناصر من اللغة الهولندية تمتزج هى والعناصر السابقة .

ففى جزر الهند الغربية التى انتقلت من الإسبان إلى الهولنديين نجد لغة خليطاً اسمها Papiemiento حوت الكثير من ألفاظ الهنود الحمر فى البحر الكاريبى . وفى المناطق الهولندية . والفرنسية البعيدة مثل غيانا نشأت لغة اسمها Taki Taki ، وفى جزر البحر قرب جنوب كاولونيا وجورجيا ظهرت لغة اسمها جولا Gullah لا تزال لغة سكان السواحل من الزنوج فى جنوب شرقى الولايات المتحدة ، وأثرت فى لغات البيض والسود فى جميع المنطقة الجنوبية ، بل فى كثير من المناطق التى إلى الشمال منها ، ولعل من العوامل الهامة فى تفسير استمرار ، أو تلاشى ثقافة فرعية ظهرت أو تكونت فى أيام الرقيق بين غالبية الأفريقيين فى أمريكا — تلك العناصر التى كان لها أهمية جغرافية وثقافية ، وعملت على عزلة جماعات الزنوج فى العالم الجديد ، أو أدت إلى الركود النسبى فى الفن والاقتصاد .

والواقع أن العلاقة بين درجة الركود الفنى والاقتصادى وبطء تطور

الثقافة إنما هى علاقة تستدعى الانتباه والتفكير ؛ فنحن نجد فى المناطق التى كانت تزرع محصولاً واحداً فى أيام الرقيق كهاييتى وشمال شرقى البرازيل ، وغيانا وساحل فنزويلا وكولومبيا وأجزاء من جنوبى أمريكا الشمالية أن التغير الثقافى كان بطيئاً ، وعلى ذلك نجد أن العناصر الثقافية الأفريقية والثقافات الفرعية المتميزة التى طورها الأفريقيون كانت أنقى ما تكون فى هذه المناطق ، على أن طرق الحياة التقليدية استمرت كما كانت فى أفريقيا ، فلم تَجِدَّ أسباب تدعو إلى إحداث تغيير فيها .

الأشكال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فى مرحلة ما بعد العتق :

لا تزال النظم الاقتصادية التى سادت أيام العبودية سارية المفعول فى غالبية المناطق المتطرفة بالأمريكتين . فمثلاً نجد غالبية الأراضى الزراعية فى يد الأقلية البيضاء المسيطرة وهى نفس الأقلية التى تمتلك وسائل الإنتاج من أدوات نقل وتسويق ، ولا يزال الزنوج فى هذه المناطق النائية من الأمريكتين يعيشون مستوحشين أو غرباء ينتجون غالبية طعامهم فى مساحات صغيرة يحدهم دخلهم البسيط من الاشتراك فى الأسواق العامة التى تتعامل بالنقد ، ويشرف عليها البيض ، وحتى إذا اشتركوا فى هذه الأسواق فإنهم يدخلونها مشترين بالأجل أو مقاولين من الباطن لتنفيذ أحقر الأعمال ، وكثير منهم يفلحون الأرض مزارعة أو يستأجرون أراضى أو هم فلاحون مرتزقة ينتقلون من مكان إلى آخر على حسب الأحوال ! والزنوج فى هذه المناطق غارقون دائماً فى الدين وخاصة بالنسبة لملاك الأراضى وأصحاب المحال التجارية الذين يقدمون لهم الطعام والملابس مقدماً فى نظير عملهم عدة

أشهر ، أو فى نظير نصيبهم من المحصول . أى أنهم يصرفون دخلهم قبل أن يتحقق ريعهم ! !

ومما زاد الطين بلة وأضر بمركزهم الاقتصادى وحالتهم الدائمة السوء – عدم وجود أشكال أو وسائل للإنتاج أو طرق للتسويق تحل محل الوسائل الحالية . فمثلاً نجد فى المناطق التى تعتمد على محصول واحد كما فى الكاريبى والمناطق المحيطة به أن الفلاحين مضطرون إلى بيع محصولهم على حسب السعر العالمى والذى لا سلطة لهم عليه ، وفى غالبية الأحوال نجدهم يفتقرون إلى المهارة know how ورأس المال لتنمية وسائل أخرى يعيشون منها ، وإذا ما كان الزنجى مديناً – وهذا أمر عادى – فلا يسمح له صاحب الأرض بتركها ليعمل فى ناحية أخرى ؛ ومن ثم يصبح مقطوعاً للأرض بسبب مديونيته لصاحبها وحتى إذا ما دفع فى سنة من السنوات جميع ديونه فلن يستطيع ترك الأرض لأنه لا يمتلك أجرة السفر بعد دفع هذه الديون ! وإذا ما أدخل صاحب الأرض الأساليب الفنية الجديدة كالميكنة أو حول أرضه إلى مزرعة للدجاج أو للماشية أصبح غالبية الزنوج العاملين بالأرض عالة ويطردون طرداً ، ومعنى ذلك أنهم يفقدون عيشة الكفاف ويصبحون عاطلين لا عمل لهم ، فيهيمون على وجوههم بحثاً عن مزارع تسمح بتشغيلهم .

كل هذه الاعتبارات تمثل حائطاً صلباً لا يستطيعون النفاذ منه ، وهذه الناحية الاقتصادية المفجعة تعتبر سمة دائمة للثقافة الزنجية تنعكس باستمرار على كل ناحية من حياتهم ، سواء فى جانبها الاجتماعى أو السياسى أو الدينى ، أو أشكال التعبير الوثنية ، بل فى اللغة نفسها ، ومن النتائج الاجتماعية البارزة لهذا الركود الفنى والاقتصادى الذى يعيش فيه الزنوج

الأمريكيون . لاستبعادهم من نواحي النشاط الفنية والاقتصادية الجديدة – أن أصبحت الأم هى رأس الأسرة والأب عنصراً غير مستقر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية ،

ومن النتائج الأخرى أن غالبية الزنوج فى الأمريكتين يمثلون أحقر الطبقات الاجتماعية ، فلا يسمح لهم البيض بالمعيشة فى أحياء الرجل الأبيض ومن ثم نجد عدم الاستقرار الاقتصادى ووضعهم الاجتماعى غير المستقر قد انعكس على العلاقات الحساسة التى تربط الزنوج بالنظم السياسية . وفى مناطق قليلة لا تزال الحكومات المحلية تحرم تشغيل الزنوج كموظفين ، بل هم يحرمون الزنوج حق التصويت أو الاشتراك فى الأحزاب أو الشهادة فى المحاكم ضد البيض أو التمتع بنفس الحماية التى يتمتع بها الرجل الأبيض سواء من ناحية احترام الملكية أو الحقوق المدنية ، وهذا الحرمان يتحول أحياناً إلى شكل للإحباط أو التهديد أو المنع الصريح .

وفى غالبية الأحوال نجد اشتراك الزنوج فى الحكومة يتم بطريقة لا توازن فيها . بمعنى أن تعاملهم مع الحكومة يكاد يكون مقصوراً على سجنهم وإنزال العقاب البدنى عليهم أو على حضورهم فى المحاكم لو كان جميع أطراف الدعوى زنوجاً ، ويحرم عليهم قطعاً تولى المناصب الرياسية التى قد تمكنهم من اتخاذ قرارات سياسية تؤثر عليهم ومستقبلهم .

والدين من بين النواحى الهامة للثقافة الزنجية فى أمريكا حيث نجد الكثيرين من الزنوج يحتفظون بعقائدهم الأفريقية ، إما كما هى ، أو بعد مواءمتها مع الديانات الأمريكية ، وهذه ظاهرة طبيعية لعملية عزل الثقافة الزنجية باستمرار ، وهى تشبه إلى حد كبير إملاقهم الاقتصادى وحرمانهم

السياسى حتى إننا نجد اليوم الزعماء الدينيين وكنائسهم كما كانت منذ خمسة قرون مصدراً هاماً من مصادر التماسك بين الزنوج أو مصدراً للتجمع والعمل داخل نطاق المجتمعات الأفريقية الأمريكية .

وفى السنوات العشر الماضية بدأ عدد من الزعماء يظهر فى الأوساط الزنجية برغم المقاومة الهائلة من البيض ، وهذه المقاومة نتيجة لاستمرار العلاقات الممعنة فى القدم التى كانت سائدة منذ أن قدم الزنوج إلى أمريكا والتى كانت ترمى إلى تأبيد سيطرة الرجل الأبيض على الرجل الأسود وعزله فى أحياء زنجية . والواقع أنه حتى الآن لا تزال نواح كثيرة من السلوك بين الزنوج متأثرة ببعض الأشكال الوثنية أو الديانات الوثنية وهى أظهر ما تكون بين زنوج أمريكا الذين يعيشون فى عزلة مستمرة .

وفى المناطق التى يعيش فيها الزنوج بمعزل عن البيض نجد إدخال النظم الحديثة فى الصناعة والاقتصاد أبطأ ما يمكن ، أو هو معدوم ؛ كما نجد أيضاً الصفات اللغوية للمجتمعات الزنجية فى العالم الجديد واضحة ومستمرة . فمن ناحية نجد لغة خليطاً لا تزال سائدة فى غالبية جزر هايتى ؛ كذا لغات متشابهة فى جزر الكاريبى ، ولا تزال غالبية زنوج غيانا الفرنسية والهولندية سابقاً تتكلم لغة Taki Taki ، وفى الجزر القريبة من جورجيا وجنوب كارولينا وعلى طول الساحل الجنوبى الشرقى للولايات المتحدة نجد لغة الجولة سائدة بين غالبية الزنوج ، بل نجد لغة قريبة منها يتكلمها البيض فى غالبية أنحاء الجنوب .

الثقافة الزنجية الأمريكية واتصالاتها بغربى أفريقيا :

فى البداية أقول : إن اتصال زنوج أمريكا بغربى أفريقيا إنما هو من جانب واحد متمثل فى عودة عدد قليل من زنوج العالم الجديد إلى أمهم أفريقيا . فمثلاً عاد من أمريكا فى القرن التاسع عشر عدد من العبيد المحررين إلى ليبيريا ، كذلك تمكنت أسر زنجية برازيلية من الاتصال اتصالاً متقطعاً بأقاربهم من قبائل اليوربا فى نيجيريا ، ولكننا نستطيع أن نقول : إن غالبية الأمريكان سواء من الزنوج أو غير البيض لم تسنح لهم فرص لزيارة غربى أفريقيا أو ليتفهموا تفهماً إيجابيا ثقافة بلادهم الأصلية ، بل نستطيع أن نقول : إن الزنوج المتعلمين الذين أكملوا تعليمهم ، وخاصة فى أمريكا الشمالية - قد شاركوا البيض فى تحاملهم السلبى على ثقافة أفريقيا ، بل ذهبوا مراراً إلى إنكار أى علاقة لهم بثقافتهم الماضية وحتى من ناحية استرقاق جدودهم فى أمريكا نجد هؤلاء الزنوج يختلقون المعاذير لهذا الاسترقاق وينكرونه مستخدمين عبارات القساوسة المهدئة المخدرة ، أو هم يتجاهلون الموضوع أصلاً إلى أن قام عدد منهم فى العهد الأخير بتحليله تحليلاً إيجابيا . وفى السنوات العشر أو العشرين الماضية اتجهت الأنظار إلى الدول الأفريقية التى نالت استقلالها مؤخراً ولا سيما المستعمرات السابقة التى فى غربى القارة ، وتنبه الأمريكيون إلى وجود ثقافة غنية فى أفريقيا وإلى وجود عادات وسلوكيات أكثر حيوية وأعمق قيمة فى المجتمع الزنجى فى أمريكا ، وكان من نتيجة ذلك أن حدث بعض الوئام ولا سيما بين المثقفين الزنوج ، والعناصر الأصلية فى غربى أفريقيا ، كذلك زاد الاهتمام بأبعاد الثقافة والاتصال الثقافى مع

زنوج أمريكا خلال القرون الخمسة الماضية .

ومن بين مظاهر الارتباط الثقافى بين أمريكا وغربى أفريقيا احتفاظ الزنوج برقصاتهم وموسيقاهم وديانتهم فى العالم الجديد ، وقد تحول هذا الاهتمام إلى المناداة بإجراء دراسة أكاديمية فى آثار الاستعباد والرق على الحياة الأمريكية والثقافة الأمريكية ومحتواهما ، وعلى المشاكل الداخلية فى أمريكا ولا سيما من الناحية العنصرية والفقر .

والواقع أن أسلاف زنوج أمريكا الحاليين قد ساهموا مساهمة إيجابية فى بناء حضارة العالم أكثر من مساهمتهم فى تقديم أو ابتكار موسيقى الجاز وقصص الأطفال ؛ فقد ساهم هؤلاء الزنوج لمدة أربعة قرون بعملهم المجانى ، بل بحياتهم فى التطور الاقتصادى بجميع دول أمريكا ، شماليّها وجنوبيّها ، ليس فقط من ناحية تطوير الاقتصاد الزراعى فى المناطق المدارية وشبه المدارية ، أو فى نقل الثروات المغتصبة من إنجلترا الجديدة ، بل فى تراكم رأس المال الناتج عن عدم دفع أجور العمال الزنوج ، والذى ساعد بوجه خاص فى تمويل الصناعات ، سواء فى أوربا الغربية أو أمريكا الشمالية ، ولعل أهم مشكلة تواجهنا فى دراستنا العملية الاتصال الثقافى بين زنوج أمريكا وغربى أفريقيا إنما هى الوصول إلى فهم صحيح للأسباب الثقافية والتاريخية للصراع بين البيض والسود ، وليس مجرد تحليل معنى الزنجية أو الشخصية الزنجية أى تاريخ الصراع بين الزنوج والبيض ، وكيف ظهر أول ما ظهر فى ثورة الزنوج والاضطرابات العنصرية ؟ ثم كيف يتمثل فى الثورة الزنجية المكبوتة ضد البيض ؟

الباب الرابع

العنصرية ومقاومة الأفريقيين فى جنوبى أفريقيا

كثيراً ما أكد الوطنيون الأفريقيون وجود طريق غير إنسانى للحياة تتميز به أفريقيا الجنوبية ، ونحن إذا ما استعرضنا العلاقات المتداخلة بين البيض والسود على مدار عدد من القرون نخرج بأن ما يؤكده الوطنيون الأفريقيون حقيقة لها واقع ؛ فأخطار العنصرية واضطهاد السود فى جنوبى أفريقيا ليس بالأمر الجديد ؛ إذ يرجع هذا الاضطهاد إلى قرون عدة ؛ كما أن التفرقة العنصرية استمرت فى جنوبى أفريقيا منذ عدة قرون ، فكلمة التفرقة العنصرية أو اصطلاح التنمية المنفصلة ينتميان إلى أدب ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن ما تحمله هاتان الكلمتان من معانٍ وأفكار يعود إلى زمن موغل فى القدم لا إلى عام ١٩١٠ عندما ظهر « اتحاد جنوب أفريقيا » ولا إلى عام ١٩٤٨ عندما تولى البيض حكم هذه الدولة ؛ فالتفرقة العنصرية والتنمية المنفصلة إنما ترجعان إلى أول مواجهة بين البيض والسود فى رأس الرجاء الصالح .

المستوطنون الأوائل :

فى السادس من أبريل عام ١٦٥٢ رست ثلاث سفن تابعة لشركة

الهند الشرقية الهولندية فى خليج Table المائدة برأس الرجاء ، وفى اليوم التالى نزل جان فان ربيك Jan Van Riebeeck رئيس البعثة إلى ساحل جنوبى أفريقيا لإقامة محطة تموين للسفن الهولندية المسافرة بين هولندا والشرق ، وكان هناك نحو خمسين أفريقيًّا من Hottentot فى استقبالهم ، من بينهم رئيسهم Aushumao الذى كان قد أمضى بعض الوقت على ظهر سفينة إنجليزية سافر بها إلى Bantam وتعلم بعض كلمات أجنبية .

وكان Hottentot يسكنون أغلبية منطقة رأس الرجاء ، وهم من الرعاة ، ومن ثم كانوا مصدراً هاما لتموين المحطة ، وكان الهدف الرئيسى لشركة الهند الشرقية الهولندية التجارة مع الأفريقيين ، وكانت الأوامر الصادرة إلى فان ريبيك Van Riebeeck أن يصادق الهوتنتوت Hottentot ، وقد احتفظ هذا الشخص بمذكراته لمدة ١١ سنة من عام ١٦٥١ إلى عام ١٦٦٢ ، وقد أبان فيها أنه كان يطمع فى مصادرة الماشية التى يملكها الهوتنتوت Hottentot وإلقاء القبض على أصحابها وبيعهم فى سوق العبيد ؛ إذ قال : « إذا لم أتمكن من الحصول على ماشيتهم بطريق ودى فإنى أستطيع أن أنتقم منهم بحجة السرقة التى أتاها بعضهم !

وهذا الانتقام يكفى مرة واحدة إذ أستطيع بمعونة مائة وخمسين رجلاً أن أستولى على ١٢٠٠ رأس من الماشية ، كما أستطيع – بدون أن أواجه أى خطر – أن ألقى القبض على الكثيرين من هؤلاء المتوحشين ، وأنقلهم كعبيد إلى جزر الهند ، فهؤلاء المتوحشون عزل من السلاح ! ثم أرسل بذلك إلى الشركة ، ولكنها رفضت اقتراحه ، واستمر فان ربيك Van Reibeeck يحتفظ بعلاقاته الودية مع الهوتنتوت Hottentot ، ولكنه احتفظ أيضاً

بحلمه فى أسر الهوتنتوت ومصادرة ماشيتهم والاستيلاء على أرضهم ، وكان يشاركه فى هذا الحلم عدد آخر من الهولنديين . وبعد ستة أسابيع من وصول Jan Van Riebeeck إلى أرض جنوبى أفريقيا فى عام ١٦٥٢ أرسل إلى رؤسائه فى الشركة يلتمس إرسال عدد من العبيد ؛ إذ إن الفريق الذى يترأسه قليل العدد ، ولا يستطيع القيام بكل الأعمال المطلوبة منه ، فردت الشركة بأنها لا تستطيع الاستغناء عن عبد واحد ، وفى عام ١٦٥٧ فصلت الشركة (٩) أشخاص من موظفيها من الهولنديين والألمان الذين كانوا يقومون على حراسة المحطة تخفيضاً للمصروفات ، وعرف هؤلاء الأشخاص التسعة بالنواب الأحرار ، فذهبوا هم وأسرهم ، واستقروا فى وادى Eiesbeeck بمزرعة صغيرة بدون أن يدفعوا ضريبة لمدة ١٢ سنة ، وكان الغرض من فصل هؤلاء الموظفين أن يقوموا بعمليات المقاولة ، ومد المحطة باللحوم والحبوب والخمر اللازمة للسفن المارة . ولقد واجه هؤلاء البيض التسعة مشكلة ملحة هى عدم وجود عمالة تساعدهم ، فلم يكونوا يستطعون القيام بالمطلوب منهم بأنفسهم ، وكانوا فى حاجة إلى عمال ؛ إذ لم يكن يستطيعون الحصول على أيد عاملة من البيض لارتفاع ثمنها ، كذلك رفض الهوتنتوت Hottentots التعاون معهم واعتبروهم دخلاء لأنهم أرادوا استعباد رجالهم .

وحاول ريبيك Reibeeck حل الإشكال فى عام ١٦٥٧ ، فطلب إلى الشركة إرسال عدد من العبيد وبالفعل وصلت أول شحنة من عبيد جاوة إحدى جزر إندونيسيا ومن عبيد مدغشقر .

وظهر منذ البداية أن هؤلاء البيض التسعة كانوا يسيئون معاملة العبيد

من إندونيسيا ومدغشقر وأصدر ڤان ريبيلك Van Reibeeck بياناً اعترف فيه بأن الفلاحين التسعة كانوا يعاملون العبيد معاملة سيئة برغم تحذيرهم ، مما أدى إلى هروب كثير منهم ، الأمر الذى تسبب فى وجود مشاكل للشركة ، وصدرت التعليمات إلى الزارعين التسعة بأن عليهم إرسال العبيد المخالفين للأوامر لمحاكمتهم وفق قوانين جزر الهند الشرقية الهولندية ، وعلى الرغم من ذلك استمر الزارعون البيض فى معاملة العبيد بنفس المعاملة التى عومل بها الزنوج فى العالم الجديد ، وكان الزارعون البيض يقيدون العبيد فى سلاسل من حديد ويضربونهم بالسياط ، وكان من بين العقوبات قطع أذن المخالف !

وفى عام ١٦٥٨ حاولوا إقامة مدرسة ، ولكنهم فشلوا ، ثم عاودوا المحاولة فى عام ١٦٦٣ ، ونجحوا فى بنائها ، وكان بها سبعة عشر طالباً من بينهم ١٢ طفلاً من البيض ، وأربعة من العبيد ، وواحد من الهوتنتوت Hottentot ، ونشير هنا إلى أن دعوى تخلف الرجل غير الأبيض فكريا عن الرجل الأبيض لم تكن قوية فى ذلك الوقت ، وكان محل التفرقة الدين ؛ فكان المسيحيون فى جانب وغير المسيحيين فى جانب آخر ، وكان يسمح لغير البيض باعتناق المسيحية والتعمد ؛ حتى يستطيعوا دخول الكنائس والاختلاط بالمجتمع المسيحى ، وكان أقصر طريق إلى ذلك الدخول إلى المدرسة ، وسرعان ما اكتشف العبيد وخاصة السيدات منهم هذه الوسيلة ، بل عمد الحاكم فى ذلك الوقت وكان اسمه كوسكى Coske ، إلى تشجيع دخول أولاد العبيد المدرسة فى فترة حكمه من عام ١٦٧٢ إلى عام ١٦٧٦ ، فأصدر قراراً بذلك ؛ ومن ثم اتسعت المزارع ، وزاد عدد العبيد الذين كانوا يجلبون من أنجولا وغينيا

ومن موزمبيق ومدغشقر وجنوب شرقى آسيا .

وقد تمكن كثيرون من العبيد الذين اقتنصهم البيض من غربى أفريقيا من الهرب ؛ ومن ثم أحجم البيض عن شراء العبيد من غربى أفريقيا ، وتمكن عدد آخر من العبيد من عتق أنفسهم عن طريق التعلم واعتناق المسيحية أو عن طريق شراء حريتهم من أسيادهم ، أو تم عتقهم تقديراً لوفائهم وأمانتهم .

ومن العوامل الهامة التى أثرت فى وضع الرقيق قلة عدد النساء البيض فى المستوطنات وتفصيل ذلك أن الهوتنتوت Hottentots الذين كانوا فى هذا الوقت أحراراً اقتصادياً وسياسياً قد حجزوا نساءهم بعيداً عن متناول البيض ، ومن ثم لا نجد زيجات مختلطة كثيرة ، فلم يكن عددها فى السنوات الأربع الأولى للمستوطنة يتجاوز الخمس ، وفى عام ١٦٥٧ عندما وصلت الشحنة الأولى من رقيق جاوا ومدغشقر كان من بينها ثمان من النساء أصبحن فيما بعد أمهات جميع المخلطين فى رأس الرجاء الصالح ، وكان يكفى أن تعلن المرأة أنها مسيحية ، وتذهب إلى الكنيسة وتتعمد لتصبح حرة وزوجة لرجل أبيض !

وكثيراً ما عاشرت زوجـــات مخلطة أو أمات الرجال البيض معاشرة الأزواج ، ولقد أدت المدرسة دوراً هاما ؛ فقد أظهرت السجلات أن عدداً كبيراً من الزيجات المختلطة قد تمت فى القرن الثامن عشر ، وأن عدداً كبيراً من الأطفال المولودين من هذه الزيجات قد تم تعميدهم وكان مسموحاً للإناث المنحدرات من زيجات مختلطة أن يتزوجن البيض ، بل كان بعض هؤلاء الأزواج يشغلون مناصب رفيعة أو شغلوا فيما بعد مناصب هامة ،

ولقد انجذب البيض من الرجال إلى هؤلاء الإناث المخلطات لقدرتهن على تدبير شئون منازلهن دون الحاجة إلى خدم .

ومن ناحية أخرى نجد أن الزيجات المختلطة قد أدت إلى إضعاف الأسس الاقتصادية التى قام عليها المجتمع فى رأس الرجاء الصالح ، فقد كانت الشركة تعتقد بوجوب جعل الملونين فى مركز منحط عن الرجل الأبيض مع إبقاء وضعهم هكذا إلى الأبد . وكانت الشركة تأمل إبقاء الملونين coloureds فى وضع يمكنهم من التكاثر لخدمة الرجل الأبيض ولتحقيق أغراضها الاقتصادية ، ولكن نشأت مشكلة : هى كيف يتم التعامل مع هؤلاء الذين تحولوا إلى المسيحية والذين انحدروا من أب أبيض ؟ وحتى يتغلب المستعمر الأبيض على قراركوسك Goske الذى يتطلب تعليم جميع أولاد العبيد من المسيحيين قاموا بافتتاح مدارس خاصة لا يدخلها إلا أبناء البيض ، ابتداء من عام ١٨٧٨ ، وكان الاعتقاد السائد أن المدارس المشتركة وظهور البيض مع النساء السود والاتصال بهن جنسيا عنصران يهدمان احترام السود للبيض ، هذا الاحترام الذى تجب المحافظة عليه وإحاطته بكل ما يعززه ويصونه .

وفى عام ١٦٨٢ زار جنوبىّ إفريقيا القوموسير Ryklof van Goens فأمر بإلغاء ما كان متبعاً من تحرير العبيد غير المسيحيين إلا إذا كان سجل العبد متميزاً بشكل لا مثيل له ، كذلك أمر بتطبيق قواعد مختلفة تماماً بالنسبة للعبيد العتق الذين لم يعتنقوا المسيحية ، فأشار بحرمانهم من حريتهم إذا لم يعملوا وفق رغبات الرجل الأبيض أو أصبحوا عاطلين ، وجاء هذا الوضع الجديد استجابة لرغبات البيض فى جنوبى أفريقيا ، بل ما كانوا يشرعونه

ويطبقونه من ناحية إيجاد وسيلة تمكن السلطة التنفيذية من تعديل أوضاع غير البيض .

وهناك نوع آخر من الممارسة ظهر جليا فى ذلك الوقت هو تحويل الحقوق التى يتمتع بها غير البيض إلى منح أو امتيازات شخصية تسحب منهم بمقتضى أوامر إدارية ، وقد أمر ڤان جونز Van Goens بأن تعميد العبيد لا يعتبر رخصة لعتقهم ، وإذا ما حدث ذلك فالعتق هنا منحة وليس حقا ! والواقع أن هؤلاء البيض الذين كانوا يسعون إلى تمكين سلطة الرجل الأبيض فى جنوبى أفريقيا لم يترددوا فى استخدام الدين كوسيلة لتحقيق هذه السلطة ؛ فعلى الرغم من أن المبادئ المسيحية لا توافق على التفرقة العنصرية ، فإن كنائس جنوبى أفريقيا قد أظهرت تجاوباً شديداً لتنفيذ هذه الأوامر ؛ فمن ناحية نجد كنائس الأفريكان Afrikaans تتولى الصدارة فى الرجعية الدينية المناهضة للسياسة التقدمية المنادية بالمساواة بين العناصر ؛ فقد نصبت هذه الكنائس فى أول الأمر نفسها حامية ومدافعة ، بل زعيمة فى حركة سيادة الرجل الأبيض فى جنوبى أفريقيا ، وأخذت تبتكر المسوغات الفلسفية والتفسيرات الإنجيلية وتؤول المسيحية لإنكار المساواة بين الرجل الأبيض والأسود ! وعلى ذلك ليس بغريب أن نجد مجلس الكنائس فى مدينة رأس الرجاء يقرر عدم وجود نص إنجيلى يمنع استمرار عبودية الملونين برغم اعتناقهم المسيحية . وتعمدهم بماء القدس ! ومعنى ذلك أن الكنيسة قد انضمت إلى أصحاب الأملاك الزراعية وعملت على تخفيف قلقهم تجاه قلة الأيدى العاملة من العبيد ! ولقد قامت الكنيسة بالاتفاق مع السلطات المدنية بتشجيع الزواج المختلط لذاته ؛ لأنها كانت تدرك المشاكل الناتجة

عن قلة النساء البيض ، وأشارت إلى مثل هذه الزيجات بأن اقتناء الرجل الأبيض لهذه الأمات عمل طيب فى مصلحة المستوطنات .

الاسترقاق والعبودية :

لعل شعار « مصلحة المستوطنة » كان الغالب على علاقات الرجل الأبيض بالرجل الأسود فى جنوبى أفريقيا ، لقد كانت المستوطنات أيضاً بيضاء ، وكان العمل من أجل رخائها وإنمائها يقوم على إبقاء الرجل الأسود فى وضع لا يتجاوزه كعنصر من عناصر الإنتاج ، وحتى يتم للرجل الأبيض وضع الرجل الأسود فى وضع الآلة المنتجة بدأ يطبق سلسلة من عمليات الاسترقاق والاستعباد والمصادرة والاستيلاء فى السنوات الأولى من حياة المستوطنة المعروفة الآن باسم مدينة الرجاء الصالح ، والواقع أن مشاكل جنوبى أفريقيا الاقتصادية والاجتماعية والتى تعانى منها اليوم قد بدأت من أيام Van Goens : ففى عام ١٧٥٧ اقترح القوموسير Ryklof Van Goens علاجاً للتوتر فى العلاقات بين المستوطنة والهوتنتوت تقسيم جنوبى أفريقيا ، وكان هذا أول مشروع تقسيم تشهده البلاد ، وتمثل اقتراحه فى شق قناة لتفصل بين رأس الرجاء الذى يحتله البيض عن بقية أفريقيا ، وجاء فى التقرير المقدم أن المستعمرة آخذة فى النمو وأن الوطنيين أصبحوا يخافون استقطاع أجزاء جديدة من الأرض هى ملك لهم منذ الأزل ، وقد توقع Van Reibeeck إمكان الاستيلاء على الأرض والماشية واستعباد الهوتنتوت وقد اعترض على التقسيم وشق القناة لأنه كان يرى وجوب تطوير المستعمرة إلى ما وراء القناة ، وقد أخذت الشركة باعتراضه وصرفت النظر عن شق القناة ، وهناك مشروع حديث معدل يقوم على نفس الفكرة تدرسه حكومة

جنوبى أفريقيا ، ويتمثل فى الإبقاء على مناطق للأفريقيين لا تزيد على ١٢ ٪ من أراضى جنوبى أفريقيا .

والواقع أن قبائل الهوتنتوت لم تتنازل عن حقها فى الأرض ورفضت دائماً التسليم باستيلاء البيض عليها أو التسليم باستقلالهم بها ، أو تقديم الأيدى العاملة للزارعين البيض ، وقد شعر هؤلاء الهوتنتوت بأن البيض لا يحترمون حقوقهم وتكونت لديهم حساسية شديدة أمام هذا الظلم الواقع عليهم فنشبت الحرب فى عام ١٦٥٨ عندما ألقى Van Reibeeck القبض على أحد زعماء الهوتنتوت واسمه Herry die Strand Coper ، واحتفظ بعدد من رجاله رهائن فى مقابل عدد من العبيد الفارين ، وفى مقابل الذين قتلوا أحد الرعاة البيض فى عام ١٦٥٣ ، وكان القتال سجالاً بين الأفريقيين والبيض ، وأخيراً دخلوا فى معاهدة سلام عام ١٦٦٠ ، وقد ألمح الهوتنتوت فى المعاهدة إلى أن Reibeeck والمتوطنين البيض هم الذين بدءوا العدوان عليهم بغرض إقصائهم عن أرضهم ، ولم يحاول Reibeeck نفى هذا الاتهام ، بل بالعكس راح يتبجح بأن الهوتنتوت قد فقدوا الأرض نتيجة الحرب ؛ ومن ثم لا حق لهم فيها ، وأعلن أن بلادهم قد سقطت فى أيدى البيض الذين تملكوها فى حرب دفاعية ، وأن هدف البيض الاحتفاظ بهذه الأرض .

وكانت الخطوة الأولى فى استبعاد أهل البلاد والاستيلاء على ممتلكاتهم هى طرد الأهالى السود من أرضهم ، وقد اعترف ڤان ريبيك Van Reibeeck بأن الأرض ملك للهوتنتوت ، وأنهم قد خاضوا حرباً دفاعاً عن حقوقهم وليست ملكاً للهولنديين . ومما لا شك فيه أن أراضى الهوتنتوت وماشيتهم قد أسالت لعاب البيض ، وأن هذا الجشع قد اقترن برغبة فى إجبار الرجل

الأسود على التحول إلى عامل رخيص لخدمة الرجل الأبيض ، ومن أجل بناء صرح للعلاقات الهولندية الأفريقية وركيزة لسياسة البيض فى جنوب أفريقيا .

فى عام ١٦٦٢ ترك ڤان ريبيك رأس الرجاء ليشغل منصباً آخر فى الشرق ، ولقد ترك وراءه الرواد التسعة أو الزارعين الأحرار الذين هم أصل اتحاد جنوب أفريقيا الحالى ولقد واجه المتوطنون التسعة نفس الجفاء الذى قابلهم به أول الامر الهوتنتوت Hottentot ؛ كما أنهم لم يبذلوا جهداً لإقامة علاقات ودية معهم ، ومن الطبيعى أن يستمر شعورهم بالعجز فى العمالة الزراعية ، الأمر الذى انعكس على اقتصاديات المستوطنة ، فأخذت فى الانحدار مما دعا مديرى الشركة فى هولندا يتساءلون عن السبب ويحاولون حل الموقف ، وفى عام ١٧١٧ تقدم دومنيك دى شافون Dominique der Chavonnes ، قائد الحامية باقتراحات تقضى بإلغاء نظام الرقيق مع زيادة السكان البيض ، وتتلخص الفكرة فى الاستعاضة عن العمال العبيد بعمال مأجورين ، وكان يعتقد أن الرقيق عمل غير اقتصادى ؛ إذ هو يشجع نظم الاستحواز على الأرض على حساب تكثيف الزراعة ، ولكن الشركة لم تأخذ باقتراحه ، وردت عليه بأن العمال البيض كسالى غير كفاة كلهم طيش وهوجائية مدمنون على الخمر ، وأجورهم عالية ، ومن ثم زادت الشركة من استيراد العبيد ، فازدادوا زيادة كبيرة حتى تم إلغاء نظام الرق فى عام ١٨٠٧ .

ولقد خلق نظام الرق فى جنوب أفريقيا نظاماً اجتماعياً يقــوم على التفرقة فى اللون . قاعدته جماعات اقتصادية واجتماعية منحطة من السود وفى قمة الهرم يجلس البيض ، والواقع أن إلغاء الرق لم يؤثر فى النظام

الطبقى بجنوب أفريقيا ، أو علاقة الطبقات بعضها ببعض حتى إن مجلس التخطيط الاقتصادى والاجتماعى لجنوب أفريقيا أعلن فى عام ١٩٤٨ عن وجود نظام طبقى أساسى للسكان فى جنوب أفريقيا يجب أن يعترف به كركيزة لأى سياسة عملية فى الاتحاد :

ويقوم هذا النظام على فكرة سيادة الرجل الأبيض وتفوقه ، وأن فى استطاعة البيض الاستغناء عن الرقيق طالما بقيت لهم السيادة من خلال تسلطهم الاجتماعى والاقتصادى : أى أن البيض يعتقدون أنهم بحق ولادتهم يعتبرون مجتمعاً سيدا ، يُخدَم ولا يَخدِم ومن ثم لا يجوز لهم أن يعملوا بأيديهم فى أعمال يدوية ؛ فالعمل اليدوى حطة ومذلة لا يزاوله غير الكفار ، أما من ناحية الرقيق فرأيهم أن من الممكن جدا ألا يسمى السود بعبيد ، ولكن مع الإبقاء على عملهم كسلعة يستغلها البيض ، أما العلاقة بين السيد والخادم أو الأبيض والأسود فهى علاقة استقرت فى مجتمع جنوب أفريقيا منذ الأيام الأولى لنشأته ، وفى عام ١٧٩٥ تمكنت بريطانيا من احتلال رأس الرجاء الصالح ، واستمر احتلالها إلى عام ١٨٠٣ ، وبعد ذلك عاودت بريطانيا فتح المستعمرة فى عام ١٨٠٦ ، وبدأ الإصلاحيون ينادون بإلغاء الرقيق ، وبالفعل تم إلغاؤه فى عام ١٨٠٧ ، ففقد المتوطنون البيض عمالة مجانية وبدءوا يتطلعون إلى الهوتنتوت باعتبارهم بديلا طبيعيا ومناسباً للرقيق ، ومن ثم بدأت مشاكل الرقيق والهوتنتوت تتوحد ضد المتوطنين البيض ؛ فقد كان الهوتنتوت البديل الطبيعى للرقيق فى نظر البيض .

كان الهوتنتوت فى ذلك الحين غير خاضعين لتشريعات الرجل الأبيض أو إدارته ، ولكن صدر فى عام ١٨٠٩ قرار بإلغاء نظامهم القبلى

وإخضاعهم للحكم الاستعمارى ، ومن ثم راح البيض يجمعون اكبر عدد ممكن من الهوتنتوت لمزارعهم حتى إنهم أخذوا يهجمون على البعثات التبشيرية بحجة أنها توسعت فى تشغيل الهوتنتوت على حين أن هناك عجزاً فى الأيدى العاملة لدى البيض بسبب إلغاء تجارة الرقيق . وفى نوفمبر ١٨٠٩ أصدر الحاكم العام وهو إنجليزى اسمه لورد Caledon قراراً حتم فيه على كل أفريقى أن يحمل جواز مرور Pass وهو وصمة فى جبين الرجل الأسود حتى هذا اليوم . وقد غلف لورد Caledon قراره فى عبارات ملؤها الطيبة والحنان إذ قال : يجب تشجيع الهوتنتوت على تفضيل خدمة المجتمع على حياة البلادة التى لا فائدة فيها ولا منفعة سواء لأنفسهم أو للمجتمع .

وما عناه لورد كاليدون بحياة البلادة قد وضح فى الاقتراح الذى قدم عام ١٨٣٤ بتعديل قانـــون التشرد Vagraney Law ، فقد جاء فيه : إن البحث عن جذور النباتات أو تقليب التربة لاستخراجها أو البحث عن الفواكه أو المنتجات الطبيعية للأرض أو العسل البرى أو السعى وراء الحيوانات المتوحشة وأسرها ثم قتلها أو أى حيوان آخر مهما كان نوعه ومهما كان السبب طالما أن هذا الحيوان لا يمتلكه الصائد . ولم يستصدر ترخيصاً مسبقاً بصيده فأى عمل من هذه الأعمال – لا يعتبر قانونياً أو شرعياً يتكسب منه الإنسان أو يعيش عليه ؛ ومن ثم يعتبر من يأتى عملا من هذا القبيل متشرداً .

ولقد نفذ هذا الاقتراح على الرغم من أن الحاكم لم يوقعه وهو سبب اقتلاع البيض للهوتنتوت من أرضهم وحرمانهم من وسائل معيشتهم التقليدية كجمع الطعام من الأرض أو من الغابات التى لا تعتبر ملكاً خاصاً لجامع الثمار ، كما أن التهديد باحتجاز الأفريقى طبقاً لقانـــون التشرد

قد أدى إلى تقييد حركته وبقائه داخل مناطق محددة Reservations ، حيث يمكن للرجل الأبيض أن يجدهم عندما يريد . وفى عام ١٨١٢ أصدر الحاكم Gradock قراراً بأن أطفال الهوتنتوت الذين يولدون وقت تشغيل آبائهم فى مزرعة من المزارع يلتحقون بالعمـــل فى المزرعـــة حتى سن الثامنة عشرة .

وفى عام ١٨١٨ خول الحاكم Somerset القضـــاة حق تسجيل أسماء الأيتام من أبناء الهوتنتوت كعمال زراعيين ، وهكذا حطهم وجعلهم خدماً تحت تصرف موظفى الإدارة المحليين وبازدياد عملية إخضاع الهوتنتوت اقتصادياً وسياسيا للرجل الأبيض بدأت منظماتهم الاجتماعية فى الانحلال .. وبدأت نساء الهوتنتوت يتحولن إلى أمات للرجل الأبيض وبدأت الأمات يلدن أولاداً مخلطين ، ثم بدأ شعب الهوتنتوت يختلط هو والملونون فى رأس الرجاء .

وفى عام ١٨٩٤ أصدر Glen Grey قانونه المعروف الذى هدد حقوق الأفريقيين وممتلكاتهم ؛ إذ قضى القانون بأن يسلم الأفريقى حقوقه فى الأرض وأن يدفع ضريبة عمل Labour Tax

وفى عام ١٩٠٦ انضمت مستعمرة ناتال إلى جنوبى أفريقيا وفرض على الشعب الأفريقى فيها أن يدفع ضريبة الرءوس Poll Tax ، وطبقت أحكام هذه الضريبة على جميع مستعمرات الأفريقيين فى جنـــوب أفريقيا كوسيلة لإجبار الأفريقيين على ترك منازلهم والعمل أجراء فى مزارع البيض ومناجمهم . ولقد رفض الزولو دفع ضريبة الرءوس PollTax ، فأعلنت حكومة البيض فى جنـــوب أفريقيا الأحكام العرفية ، ووقعت أحداث يؤسف لها وقتل عدد من البيض ، فأمر الحاكم القوات العسكرية

باحتلال مناطق الزولو واعتقال Bambata زعيمهم ، وقتل خمسمائة من رجاله ، وهكذا أخمدت الحكومة ثورة الزولو ، ولكن مقاومتهم استمرت لعدوان الرجل الأبيض وفرضه العبودية على الأفريقيين ، وبعد ذلك ببضع سنوات بدأ رد الفعل الأفريقي لتسلط الرجل الأبيض .

وكانت هناك فترات هدأت فيها التفرقة العنصرية وإن تكن قصيرة الأجل : ففي عام ١٨٢٨ صدر القرار رقم ٥٠ في رأس الرجاء ، وهو يقضي بمنح الهوتنتوت وغيرهم من الأحرار الملونين حقوقهم المدنية والقانونية : بمعنى أن القرار رفع القيود التي كانت مفروضة على هؤلاء الأشخاص ، فسمح لهم بالحركة وبالحرية بما في ذلك حق عدم العمل بفرض أن في استطاعتهم أن يبرهنوا بالطرق المناسبة إذا ما تطلب الأمر على أنهم ليسوا (بمتشردين) ، على أن مثل هذه القوانين كانت قليلة العدد منثرة ، أي صدرت بين الحين والحين داخل إطار تخطيط سياسي منفصل .

ومن هذه القرارات الإعلان رقم ٨٥١ الصادر في يونيو ١٩٦٧ والذي يتطلب من جميع الأشخاص القاطنين في أراضي البانتو أن يسجلوا أسماءهم كأجراء باحثين عن عمل ، برغم الدعاية التي نشرتها الحكومة عن حرية الأفريقيين في مناطقهم .

وفي عام ١٨٠٧ كان البريطانيون قد ألغوا تجارة الرقيق وأمروا بعتق الرقيق في أفريقيا الجنوبية ، وفي عام ١٨٣٣ صدر قانون المساواة في الحقوق الذي أمر البيض بمنح الأشخاص الذين لم يعتقوا حريتهم ، وقد خصص القانون مبالغ معينة للمستوطنات المختلفة تعويضاً لها عن خسارتها نتيجة إلغاء الرقيق . وقد حصل الزارعون في رأس الرجاء على مليون وربع مليون جنيه بدلا من ثلاثة ملايين جنيه على حسب تقديراتهم ، وقد ادعوا فيما بعد

بأن النقص فى التعويض هو السبب فى هجرة ربع سكان المستعمرة البيض ومعهم ما يملكون من عبيد إلى الشمال كرد فعل لسياسة بريطانيا فى هذه الولاية ، وادعوا أن السياسة التحررية للحكومة المركزية هددت التوازن بين السادة والخدم ! وقد أعد أحد زعماء المهاجرين بياناً ضمنه أسباب نزوح البيض إلى الشمال ، ومن بينها ما وصفه بأنه السلوك الثورى الخائن (للمتشردين) الهوتنتوت ، وجاء فى فقرة أخرى من البيان سبب آخر لهذه الهجرة هو القوانين الظالمة بتحريم الرق ، وقالت ابنته تفسيراً لذلك : إن منح العبيد حريتهم لم يكن السبب الذى دفعنا إلى ترك بلادنا والاتجاه شمالا بقدر وضعهم موضع المساواة مع المسيحيين ، وجاء فى جزء ثان من الإعلان ما يؤكد هذا السبب إذ قال : قررنا أينما اتجهنا أن نتمسك بمبادئ الحق العادلة فى الحرية ، ونحن – وإن كنا نحرص على عدم إخضاع أى شخص لنظام الرق – مصممون على المحافظة على اللوائح التى تناهض الجريمة ، وتحافظ على العلاقات الصحيحة بين الأسياد والخدم .

والواقع أن العلاقة بين السيد والخادم أو بين البيض والسود إنما هى أصل بل أساس السياسة التى قامت عليها جنوب أفريقيا منذ عام ١٦٥٢ ، وكانت عملية الرق هى الشكل المناسب للبيض الذى اتخذته هذه السياسة التى افقدت الهوتنتوت حريتهم ، وجعلتهم فى الحقيقة عبيداً عند البيض . وحتى بعد إلغاء الرقيق رسمياً استمرت التقاليد التى كانت سائدة فى أيام الرقيق ، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة المتوطنين البيض فى جنوب أفريقيا ، ويصف لنا أحد كتاب التاريخ هذه الحقيقة فيقول : كانت من نتيجة حياة البوير الانعزالية أن سادهم شعور من الاستقلال الغريب ، والاعتماد على النفس حتى أصبحوا يعتقدون

أن من حقهم على حسب الديانة المسيحية كعنصر أبيض أن يفعلوا ما يشاءون بما يملكون من « العبيـــد والهوتنتوت » معتقدين أن الله منحهم هؤلاء العبيد والهوتنتوت ليخدموهم كمسيحيين ، وأن من حق رعاة الكنيسة أن يعيشوا أسياداً ، ولكن الحياة لم تهيئ لهم الظروف المناسبة لأن يحيوا كأسياد أو شبه أسياد ، وحتى يتمكنوا من أن يعيشوا حياتهم هذه يجب أن تتوافر ثلاثة عناصر :

١ – حيازتهم الأرض بدون حد وبدون مقابل .

٢ – وجود عمالة رخيصة كافية للعمل .

٣ – ظروف أمينة تهيئ لهم الحياة فى جو من الهدوء والسكينة فى مصانعهم أو مزارعهم بعيداً عن جارهم أو أقرب جيرانهم .

والواقع أن الهولنديين لم ينفردوا بهذه النظرة إلى الحياة فى رأس الرجاء بل شاركهم فيها البريطانيون الأحرار وقد صدر قرار رقم ٥٠ لعام ١٨٢٨ ثم عدل بالقـــرار الصادر فى عام ١٨٤١ وهـــو الخاص بقانون الأسياد والخدم . ومن الناحية الشكلية لم يفرق القرار الجديد بين الأفريقيين والهولنديين ، بل لم يذكر كلمة عنصرية Apartheid إطلاقاً ، ولكنه أطلق كلمة خدم على الرقيق والهوتنتوت معاً ؛ كما شكل الظروف الاقتصادية بحيث تؤكد بقاء العبيد والهوتنتوت خدماً للبيض إلى أبد الآبدين ، ومن ثم راح البيض – وقد آمن لهم القانون سيادتهم الاقتصادية – يتحدثون عن الروح الجديدة للحركة التحررية التى أزالت كلمة تفرقة عنصرية من التشريع مع الإبقاء على جميع المزايا التى يتمتع بها البيض بسبب عنصريتهم وتقسيماتهم العنصرية الطبقية نتيجة نظامهم السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

الكفاح من أجل الأرض :

ازداد النزاع بين البيض المستوطنين والأفريقيين أصحاب البلاد بسبب استمرار البيض فى توسيع مزارعهم فى القرن الثامن عشر ، وقد أطلق البيض على الشعوب الأفريقية التى اصطدمت هى والمستوطنون فى رأس الرجاء الصالح وشعوب البانتو أى الشعوب التى تتكلم لغة البانتو وهى التمبو Tembu وأكسهوسا Hosa والتنجو Tingo وفى نتال Natal اصطدم البيض وشعب الزولو ، وفى توسعهم نحو الشمال اصطدموا هم وشعب Basuto وغيرهم . وقد وصل النزاع على الحدود إلى منتهاه فى القرن التاسع عشر عندما وقعت سلسلة من المصادمات المسلحة أسماها البيض بحروب الكفار Kafirs War ، ولقد بلغت مقاومة الأفريقيين للبيض منتهاها عندما ثار الزولو فى عام ١٩٠٧ ، وكان أول صدام بين المستوطنين البيض والأفريقيين فى عام ١٧٠٠ عندما قامت تجريدة من الزارعين با ستطلاع وضم الأراضى خارج نطاق الخمسين ميلا الذى يمثل حدود مستعمرة رأس الرجاء .

وقد صرفت هذه التجريدة حوالى سبعة أشهر وهى تعيث فساداً فى الأرض حيث هجمت على مساكن الهوتنتوت واستولت على ماشيتهم وقتلت أولادهم ونساءهم ولقد أمر الحاكم الهولندى ڤان ديرستيل Adrian Van Der Steel بالتحقيق فى هذه الغارة ، ولكن لم تنشر إطلاقاً نتيجة التحقيق .

وفى عام ١٧٣٦ اصطدمت جماعة من الصيادين البيض وجماعة من أكسهوسا على بعد ٣٥٠ ميلا شرق خليج المائدة ، وفى عام ١٧٧٠ أشارت إحدى لجان الحدود إلى أن عدداً من الفلاحين البيض قد وسعوا

مزارعهم إلى ما وراء نهر Fish وأخذوا يتبادلون التجارة وشعب Hosa، وفى عام ١٨٧٨ زار الحاكم فــان ديرستيل Plattenburg الحدود الشرقية للمستعمرة ، ووضع علماً عند Colesburg كحد شمالى للمستعمرة ، وأتبع ذلك عقد اتفاقيات مع بعض رؤساء القبائل الصغيرة الضعيفة اعترفوا فيها بأن نهر السمك هو الحد الشرقى للمستعمرة وطبقاً للعادات والتقاليد الأفريقية لا تعتبر هذه الاتفاقيات قائمة ، ومع ذلك عقدت معاهدات مشابهة فى السنوات التالية نتيجة ظهور إشكالات على الحدود بسبب تفسير المعــاهدات ، وكان البيض يقومون بغارات للنهب والسلب ، وكان الأكسهوسا يحاولون الانتقام لهذه الغارات أو على الأقل استعادة ماشيتهم ، وهنا راح الفلاحون البيض يدعون أن الأكسهوسا تسرق ماشيتهم ، ومن ثم نشبت المصادمات بين الاثنين وبكثرة ؛ فتدخل مجلس التخطيط السياسى لتنفيذ اتفاقية بلتن بورج Plattenburg ، وكان من نتيجة ذلك حرب الكفار الأولى فى عام ١٧٧٩ ، والواقع أن حرب البيض كانت من أجل تعزيز المكاسب التوسعية التى كان يرفض الاعتراف بها الأفريقيون وهكذا نرى أن سياسة البيض الفلاحين تحولت من الاستيلاء على الماشية إلى الاستيلاء على الأرض والمياه ، وهى سياسة لا تزال متبعة حتى وقتنا هذا .

وفى عام ١٧٨٩ أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية محققين إلى الحدود للتفاهم مع الأكسهوسا ،ولقد فحص المحققــان الموقف ؛ وبعد التدقيق التام وجدا أن الزارعين البيض هم أصل الإشكال على الحدود . وأنهم أخذوا بالقوة الماشية من الأفريقيين ووجدوا أن الكثيرين من الزارعين البيض مدينون بالقيام بأعمال العنف فى معاملتهم مع الأكسهوسا ، وأن كثيرين منهم كانوا يطاردونهم بالرصاص ، وأن الزارعين البيض قساة

لا يحسنون معاملة الأفريقيين العاملين فى أرضهم .

وقد أظهر الزارعون البيض امتعاضاً ونفاد صبر تجاه السياسة التى لا تبغى تحطيم الرجل الأسود ، فقاموا فيما بينهم بتنظيم جماعات كوماندوز غير رسمية للإغارة على الأكسهوسا ، ومن ثم بدأت حرب الكفار الثانية ، وتمكن البيض من دفع الأكسهوسا إلى ما وراء حدود نهر بفالو Buffalo ، وبدأ البيض فى عقد اتفاقيات مع الأفريقيين على حسب شروط البيض : بمعنى أن يحتفظ كل فريق بالأرض التى يحتلها عند توقف القتال ، وهكذا يكون الرجل الأبيض قد كسب جولتين فى سلسلة الحروب التى امتدت طوال قرن من الزمن ، واعتبر الرجل الأبيض الحرب الثانية مناسبة تاريخية يحتفل بها ، أما الرجل الأسود ، فقد اعتبرها مرحلة أولى لكفاح طويل الأجل لاستعادة ما كان يمتلكه من أرض : أى أن هذه الحروب لتحديد من يمتلك جنوب أفريقيا ، وهى حروب لا نستطيع أن نقرر متى تنتهى ؟ وإن تكن الدلائل تشير إلى كفاح مرير قبل أن يقبل البيض التعايش مع الأفريقيين . ومع ذلك قامت عدة حروب بين البيض المستوطنين والأكسهوسا .

وكانت كل حرب على نفس النمط الذى جرت بها الحرب التى سبقتها : بمعنى أن يقوم البيض باستفزاز الأفريقيين عن طريق الاستيلاء على أرضهم أو مصادرة ماشيتهم ، فيخف الأفريقيين إلى استعادة أرضهم فتحدث الحرب وتنتصر فيها التكنولوجيا الحديثة ، فيقبل الأفريقيون على مضض السلام المفروض عليهم والإذعان للبيض ، ويسلمون بضم أراض جديدة إليهم ، ويمكن تلخيص الموقف فيما يلى :

برغم تقدم الأوروبيين فإنهم لا ينجحون فى دفع الأفريقيين إلى داخل

بلادهم . إذ يضطر الأفريقيون إلى التجمع فى مناطق سرعان ما أصبحت عاجـزة عن استيعابهم أو يعيشون عيشة التشرد أو يتحولون إلى عمـال يدويين يعملون فى الأرض التى سقطت فى أيدى الأوربيين ، هكذا كانت نتائج الحروب المتتالية بين الأوربيين والوطنيين .

ويحاول دعاة التفرقة العنصرية الإيحاء إلينا بأن هذه المناطق المزدحمة بالأفريقيين كانت نفس المناطق التى يعيش فيها الأفريقيون عندما بدأ البيض أول اتصالهم . ولكن ذلك غير صحيح .

ومن السمات العجيبة لهذه الحروب الأولى وجود تحالف بين البيض وبعض قبائل الزنوج وخاصة قبائل الفنجو Fingo ضد الأكسهوسا ، ولولا هذا التحالف لكانت النتائج مختلفة . ومن الأمور الهامة أن نشير إلى أن البيض كانوا يعتبرون هذه المحالفات أمراً مصلحيا وليس تعاوناً بين حليفين ، ويلخص لنا أحد الكتاب هذه الحقيقة فيقول : إن البيض فى هذا العصر كانوا كغيرهم من البيض فى أى عصر لا يتورعون عن التحالف مع الشيطان من أجل مصلحتهم ، أو إذا ما كان هناك وعد بمكسب مادى ، ولم تكن العلاقة بينهما علاقة ود وصداقة كتلك التى بين زملاء السلاح ، ولكنها علاقة السيد بالخادم ، وإن تكن قد ارتفعت بعض الشىء إلى وضع يخول البيض حق الإشراف أو الوصاية تحقيقاً لمنفعتهم الخاصة .

وهكذا نشأت المستوطنات الأفريقية أو الجيوب الصغيرة التى دفع البيض الأفريقيين إليها دفعاً عندما قاموا بتجريدهم من أملاكهم وفرض السيادة عليهم . ومن التبجح أن نجد الحكومة الحاليـة بجنوب أفريقيا فى تطبيقها السياسة العنصرية ، وفى محاولاتها القضاء على أهل البلاد

الأصليين – تلقى فى روع العالم الخارجى قيام دويلات أفريقية منفصلة عن البيض فى جنوب أفريقيـــا داخل المناطق التى عاش فيها الأفريقيون منذ أن خلقهم الله ومن البجاحة أن يسموا هذه الأماكن ببلاد البانتو ، فكلمة Bantustan تعنى وجود دولة أفريقية يسكنها أناس أصلهم بانتو ، وقد أخذ هذا التعبير ينتشر فى الدوائر غير الحكومية .

الابتعاد عن التحرير :

ما حل عام ١٨٥٠ حتى كانت جنوب أفريقيا منقسمة إلى معسكرين : هما المستعمرات البريطانية فى منطقة رأس الرجاء الصالح ونتال ، ثم الجمهوريات الأفريقية التى يسكنها البيض داخل جمهورية جنوب أفريقيا وتشمل الترنسفال ودويلة البرتقال Orange State ، وبعد حرب البوير التى نشبت فى عام ١٨٩٩ ، واستمرت حتى عام ١٩٠٢ تحولت الجمهوريتان الهولنديتان إلى مستعمرتين بريطانيتين ومن ثم تحولت المستعمرات البريطانية الأربع إلى محافظات أربع فى اتحاد جنوب أفريقيا وكان ذلك فى عام ١٩١٠ . وفى منتصف القرن التاسع عشر راحت بريطانيا تعمل على خلق حكومة نيابية فى منطقة رأس الرجاء ونتال ، وفى عام ١٨٥٢ صدر الأمر الملكى بمنح رأس الرجاء الصالح الدستور ؛ ومن ثم ظهر أول برلمان وأول مجلس تشريعى فى جنوب أفريقيا بعد أن منحت مستعمرة رأس الرجاء حق تكوين حكومة نيابية ، ونصت المادة الثامنة من الأمر الملكى المشار إليه على الشروط التى يجب توافرها لحرمان أى شخص من التصويت أو الاشتراك فى انتخابات المجلس التشريعى أو المجلس النيابى ، ولم يشر فى هذه الشروط الواردة فى المادة

الثامنة إلى اللون أو الجنس ؛ كما منحت المستعمرة حق الحكم الذاتى فى عام ١٨٧٢ ومن ثم خول رئيس الوزراء والوزراء حق مزاولة الاختصاصات الإدارية التى كانت منوطة بالحاكم العام : أقول : لم يرد فى هذا الأمر الخاص بالحكم الذاتى ما يشير إلى إدخال تعديل على عملية التصويت أو حرمان الرجل الأسود من الإدلاء بصوته ،ولكن الأحداث التى تلت ذلك هى التى حرمته هذا الحق .

نالت نتال الحكم الذاتى فى عام ١٨٥٦ ، وقد نص فى الأمر الملكى الصادر على حرية التصويت فى الانتخابات وإن تكن هذه الحرية قد قيدت ببعض قيود اقتصادية ، ولكن البيض أصدروا قانوناً فى عام ١٨٦٥ حرموا فيه على الأفريقيين الاشتراك فى الانتخابات ، ما عدا الأفريقيين الذين لا ينطبق عليهم قانون الوطنيين ، على أن القانون — وإن كان قد وضع فى نفس الوقت شروطاً لتسجيل أسماء الناخبين — حدّ فى الواقع من حق الأفارقة فى الاشتراك فى الانتخابات .

وفى عام ١٨٧٧ سقط آخر معقل للأكسهوسا ومن ثم اختفت الحاجة إلى عقد محالفات مع الفينجو Fingo وغيرهم من شعوب جنوب أفريقيا ، ولقد قام اللورد كارنارفن Carnarvon الإنجليزى ، بلعبة قذرة عندما قدّم فكرة اتحاد جنوب أفريقيا تحت العلم البريطانى ؛ فقد أبلغ الحاكم ومن معه من الموظفين البيض أن سياستهم تجاه الأفريقيين ستصبح فى ظل فكرة اتحاد جنوب أفريقيا قوية محققة لغرضها وبالفعل أصدر Carnarvon قانون السلام رقم (١٣) لسنة ١٨٧٨ ، الذى أمر فيه جميع الأشخاص بتسليم ما لديهم من أسلحة وذخائر ؛ كما أمر السلطات بأن

تقوم برد الأسلحة إلى الأشخاص المناسبين الذين يحق لهم حمل السلاح . أما الأشخاص الذين لا حق لهم فى حمل السلاح أو غير المناسبين فتدفع لهم الحكومة التعويض المناسب . وكانت النتيجة نزع سلاح جميع الأفريقيين بما فى ذلك قبائل التمبو والفنجو Fingo و Tembu الذين استخدموا مدافعهم عندما كانوا حلفاء للبيض فى تدمير جيوش الأكسهوسا .

والواقع أن هذا القانون قد أخفى فى عباراته الغرض الحقيقى من صدوره ، وهناك قوانين أخرى صدرت حديثاً تقوم على التمويه : من بينها قانون نشر التعليم الجامعى وقانون إلغاء تصاريح المرور وتنسيق الوثائق وقانون محاربة الشيوعية .

وفى عام ١٨٦٨ طلب رجال الباسوتو Basuto أن يكونوا تحت الحماية البريطانية حماية لأنفسهم ، ولكن عندما ورثت حكومة جنوب أفريقيا هذه المسئولية من البريطانيين طبقت عليهم قانون حمل السلاح . وبالمناسبة تسمى أرض الباسوتو بـ لوثوتو Lesotho ، وبعد صدور قانون منع حمل السلاح أصبحت قيمة السلاح الصغير لا تقدر بثمن عند الأفريقيين وبهذه المناسبة يجب أن نشير إلى أن الأفريقيين حاولوا الاعتراض على قانون حمل السلاح ، ولكنهم كانوا مشتتين متفرقين لا يستطيعون القيام بعمل فعال . غير أن الحال كانت مختلفة فى أرض الباسوتو إذ رفضوا القانون ، وبدأت حرب السلاح فى عام ١٨٨٠ وخف الأفريقيون من القبائل المجاورة إلى تأييد الباسوتو ، وتحولت الحرب إلى جهاد قومى ومقاومة عامة للتشريعات الظالمة ، وبفضل هذا الاتحاد الأفريقى عادت القوة البيضاء التى أرسلت لتأديب الباسوتو دون أن تقوم بمهمتها وحقق

الأفريقيون نصراً سياسيًّا هامًّا فى تاريخهم .

أما فى الجمهوريات التى أنشأها البيض المهاجرون فى الشمال فإنهم كرسوا مبدأ سيادة الرجل الأبيض على الرجل الأفريقى ، ومن ثم كان حرمان الأفريقى من حقوقه : فمثلا نجد جمهورية ترانسفال تعلن فى دستورها الصادر عام ١٨٥٨ أن شعب الترنسفال لا يرغب فى المساواة مع البيض والمخلطين ، سواء فى الكنيسة أو فى أمور الدولة وفى منتصف القرن التاسع عشر وجدت جمهورية الكاب أو رأس الرجاء أن من الضرورى أن تفرق بين الفانجو وغيرهم من الأفريقيين عند تطبيق رخص المرور ، فأصدروا شهادات الجنسية للفانجو على أن البيروقراطية البيضاء جعلت هذه الشهادات حبراً على ورق .

ووجد الأفريقيون تدريجيا أن عليهم أن يتحدوا أمام أعمال التنكيل التى ينزلها بهم البيض . وأمام قانون رخص المرور وأمام الحقوق التى انتزعت منهم ، والتى كانوا يزاولونها فى حرية ، ساد الأفريقيين شعور عام بأن مصيرهم السياسى واحد ، وهكذا بدأت الوطنية الأفريقية تعمق جذورها بين القبائل الأفريقية فى جنوب القـــارة حتى وصف أحد القضاة فى مدينة كنج وليامز King Williams Town الموقف فى خطاب كتبه فى يوليو عام ١٨٨١ إلى وكيل وزارة الشئون الأفريقية قال فيه : « هناك شعور بالمرارة الشديدة من جانب الفنجو والأفريقيين الكافرين ضد الحكومة ، بل هناك نوع من التعاطف بين الشعوب الأفريقية لم يكن قائماً من قبل » ويقول الفنجو كما يقول الكافرون أولياء البيض : إنهم بسبب ولائهم أنزل البيض عليهم عقوبات جسيمة وأصبحوا أضحوكة ومهزأة من

هؤلاء الذين حاربوا ، وأنهم صاروا يشعرون بأن ارتباطهم بالحكومة قد أصبح أمراً فى ذمة التاريخ ، وهم اليوم لا يثقون فى « أمانتنا أو عدلنا أو صدقنا ، ويعلنون على الملأ أنهم وصلوا إلى هذه الحال بسبب معاملتنا السياسية لهم » .

وعندما وصلت الثورة الصناعية إلى جنوب أفريقيا تحولت إلى عامل فى تجميع القبائل المختلفة وتنمية الإحساس أو الشعور بينهم بوجوب التضامن ، كعمال . والواقع أن الرجال الذين تجمعوا فى حقول الماس بـ Kimberley وفى مناجم الذهب فى ويت واتر ستاند Witwaterstand ، بدءوا يفكرون فى أنفسهم كأفريقيين فقط ، وليس كسوسوتو أو أكسهوسا أوزولو . وابتداء من عام ١٨٧٢ عندما بدأ البيض فى تشغيل أول منجم للماس تكونت نواة أفريقية تحولت فيما بعد إلى أحياء وطنية فى المدن الجديدة ؛ والواقع أننا نجد أن حوالى ثلث الشعب الأفريقى أو أكثر يعيش فى مناطق حضارية ، ومن المهم أن نشير إلى بعض الناس من الذين تحاول حكومة أفريقيا الجنوبية القضاء عليهم وإبعادهم هم أحفاد عمال الصناعة الأول وأنهم وآباءهم من قبلهم لم يعرفوا لهم وطناً غير المدينة على أن المتوطنين البيض من سكان المدن قد رأوا أن الرجل الأسود لاحق له فى سكنى المدينة حتى لو كان قد ولد فيها !

ويجب ألا نلقى اللوم كله على الهولنديين والألمان من المتوطنين البيض ؛ فقد شاركهم البريطانيون الذين كانت فى أيديهم أزمة الحكم ؛ فقد نظروا إلى الزنوج الأفريقيين بأنهم شعب مآله الدمار ! وهذه الظاهرة كانت أوضح ما تكون فى معاملة البريطانيين للفنجو التمبو Fingo and Tembu بعد هزيمة الأكسهوسا ، كذلك ظهرت واضحة فى صياغة شروط السلام التى أنهت حرب البوير فى عام ١٩٠٢ ، فقد كتب فى ٧

مارس عام ١٩٠١ الحاكم البريطانى ما يلى « أما عن مد الانتخابات إلى الكافرين « الزنوج » فى ترانسفال والبرتقال ومستعمرات النهر فإن حكومة صاحب الجلالة لا تنوى مد حق التصويت قبل أن تتمتع هذه المستعمرات بالحكم الذاتى ، وحتى إذا ما تمتعت بهذا الحكم فسيكون مقيداً بحيث يضمن سيادة العنصر الأبيض ، وهذا أمر عادى ، وسوف يصبح مركز المخلطين القانونى فى هذه المستعمرات مثل مركزهم فى مستعمرة رأس الرجاء » .

وكانت جمهوريات البوير قد طلبت إرجاء تخويل الأفريقيين حق الانتخاب حتى يتمتعوا بالحكم الذاتى أو الحكم النيابى ، وقبلت بريطانيا هذا الطلب ، على أن يضمن البيض مركز المخلطين ، ولكن عندما وضعت المعاهدة فى صيغتها النهائية فى مايو ١٩٠٣ لم يرد بها سوى العبارة التالية : « سوف يبت فى مشكلة منح الوطنيين حق الانتخاب بعد إدخال نظام الحكم الذاتى » وقد سلمت بريطانيا بهذا النص . أما عن حقيقة الموضوع فالواضح أن حق الانتخاب للأفريقيين قد أجل إلى أجل غير مسمى ليقرره البيض فى جنوب أفريقيا .

وفى عام ١٩٠٦ منحت بريطانيا جمهورية الترنسفال الحكم الذاتى مع قصر حق الانتخاب على البيض البالغين مستبعدة بذلك النساء وغير الأوربيين !

وكان رد فعل الأفريقيين لهذا التراجع البريطانى قويا انعكس فى قرار حزب الكونجرس الوطنى لجنوب أفريقيا فى عام ١٩٠٦ ، وهو غير الكونجرس الوطنى الأفريقى الذى تكون عام ١٩١٢ ، وقد نص القرار على

ما يلى : « يشعر الحزب الوطنى بأن عليه أن يسجل أسفه العميق أمام التحول الظاهر فى اتجاه بريطانيا نحو معاملة الوطنيين ، ويشعر حزب المؤتمر بأن موقف الحكومة الإمبراطورية نحو عدم تطبيق التعهدات التى ارتبطت بها الحكومة الإمبراطورية مع الوطنيين قد أثر فى الظروف المؤسف لها التى أدت إلى وضع شئون الأفريقيين فى الوقت الحاضر بمختلف مستعمرات جنوب أفريقيـــا فى هذا الوضع المتردى والذى أبان عن خطورة بالغة وتهاون كبير من جانب الحكومة البريطانية فى التمسك بهذا المبدأ الهام » .

التشريع من أجل التفرقة العنصرية :

لقد تأكدت مخاوف الأفريقيين عندما انتهت أعمال المؤتمر المكلف بوضع دستور اتحاد جنوب أفريقيـــا ولا غرو فقد كان أعضاؤه كلهم من البيض ، وكان ذلك فى عام ١٩٠٨ – ١٩٠٩ ، فقد وافق المؤتمر على اقتراحات المستعمرات الشمالية بالاحتفاظ بنظامها الذى يقضى بحرمان الأفريقيين من جميع حقوقهم السياسية ، وعدم السماح لغـــير البيض بالترشيح كأعضاء فى البرلمان . والمؤتمر – وإن كان قد احتفظ بحق الأفريقيين فى التصويت – نص فى نفس الوقت على حق الإدارة فى إلغاء هذا الحق ، مع اتخاذ إجراءات معينة ، ولقد اعتقد بعض البيض أن شرط الإجراءات سيعوق تخطيطاتهم ، ولكن أثبتت الأيام أن النص لم يكن عائقاً فى حرمان الأفريقيين من حق التصويت . وفى عام ١٩٠٥ احتجت لجنة الشئون الوطنية للأفريقيين وأعضاؤها من البيض ، على منح البيض

والسود فرصاً متساوية من حيث تملك الأرض ، معلنة أن نتيجة ذلك استحالة الاحتفاظ بالامتيازات السياسية والاجتماعية للبيض ! وكانت هذه اللجنة قد عينت فى عام ١٩٠٣ بغرض التقدم بتوصيات تختص بتوحيد سياسة المستعمرات الأربع تجاه الوطنيين الأفريقيين وهذه المستعمرات الأربع هى ترانسفال رأس الرجاء ودويلة البرتقال الحرة وناتال ، وفى عام ١٩١٣ بعد تأسيس اتحاد جنوب أفريقيا صدر قانون أراضى الوطنيين الأفريقيين Native Land Act ، ويقضى بالفصل بين أراضى البيض وأراضى الأفريقيين ، ولكن مع الاحتفاظ للبيض بالسيادة السياسية .

وقد كتب سليمان بلاتج Soliman T. Plaatje السكرتير العام لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى African National Congress ، وعضو الوفدين اللذين أرسلهما الحزب إلى الحكومة البريطانية ملتمساً تعديل قانون الأراضى ، كتب كتاباً وصف فيه وصفاً مفصلا آثار قانون الأراضى على الأفريقيين ، وتحدث عن الصدمة التى شعر بها الأفريقيون ، فقال فى صباح يوم الجمعة العشرين من يونيو عام ١٩١٣ : صحا الأفريقى ، فوجد نفسه طريداً من الأرض التى ولد عليها ، وياليته كان عبداً رقيقاً .

ومنذ عام ١٩١٣ شاهد العالم أنواعاً من التفرقة العنصرية لم يعرفها فى تاريخه تضمنتها التشريعات العنصرية : فمن ناحية أزال قانون تملك الأراضى Native Land Act أى حق لأى زارع أفريقى حتى ولو كان شريكاً بالمزارعة وقصر تملك الأرض والمحصول على البيض ما عدا بعض مناطق صغيرة احتفظ بها للأفريقيين وأسماها بالأراضى المحجوزة Reserves للأفريقيين ! وفى عام ١٩٣٦ صدر قانون الوصاية على الوطنيين وتملك الأرض

Native Trust & Land Act وقد أضاف هذا القانون بعض الأراضى وأسماها بالمناطق المسموح بها Released Areas وهى أراض يجوز للأفريقيين شراؤها وقد اعترف المستر جرويلر P.C.Crobbler وزير الشئون الأفريقية بأن الأراضى الخاصة بمعيشة الأفريقيين بما فى ذلك الأراضى المسموح بها لا تمثل إلا ١٢٪ من مساحة جنوب أفريقيا ، ثم اعتذر عن قلة هذه المساحة بأن الأمطار تهطل بشدة فى هذه الأراضى !

ونلاحظ أن المستر J.B.M.Hertzog رئيس الوزراء قد اتخذ لنفسه شعاراً فى جميع الانتخابات التى خاضها « الفصل الكامل » بين الأفريقيين والبيض ، وقد أصدر هذا الشخص قانون الوصاية الوطنى وتملك الأراضى The Native Trust and Land Bill ، وهو أحد قانونين عرفا فيما بعد بقانونى هيرت زوج Hertzog : أما القانون الأول فهو قانون التمثيل النيابى Representation Of Natives Act ، رقم ١٢ لسنة ١٩٣٦ ، وقد حد هذا القانون بشكل فعال من اشتراك الأفريقيين فى الحكومة ، ونص على عدم إضافة أى أسماء أفريقية إلى قوائم الانتخابات فى رأس الرجاء ، أما هؤلاء الأفريقيون الذين تظهر أسماؤهم فى القوائم فيسمح لهم بالتصويت فى انتخابات خاصة لاختيار ثلاثة من البيض يعرفون باسم ممثلى الوطنيين ليمثلوهم فى البرلمان المكون من ١٥٦ عضواً ، أما عن بقية البلاد فقد ابتكر البيض ما يعرف بالتصويت الجماعى Communal Voting لاختيار أربعة أعضاء فى مجلس الشيوخ ، ليمثلوا الشعب الأفريقى ، وفى الوقت الذى صدر فيه هذا القانون كان هناك أحد عشر ألف ناخب أفريقى فى منطقة رأس الرجاء وحدها ، وبمقتضاه خصصت قوائم منفصلة لاختيار

مندوبين عنهم فى مجلس المقاطعة ، على أن يكونا من البيض ويمثلان الأفريقيين ، ونص القانون أيضاً على إنشاء مجلس نيابى للوطنيين فى جميع أنحاء البلاد يتكون من اثنين وعشرين عضواً منهم ستة أعضاء تختارهم الحكومة ، أحدهم وزير الشئون الأفريقية ، ويتولى الرياسة وخمسة من المحافظين البيض . وخول القانون الحاكم العام أن يختار أيضاً أربعة أعضاء غير السابقين ، أما الاثنا عشر عضواً الباقون فيختارهم الأفريقيون وفق الانتخاب الجماعى .

وفى أغسطس عام ١٩٤٦ توقف مجلس ممثلى الوطنيين بعد عشر سنوات من تأسيسه ، والسبب فى ذلك أن أعضاءه شعروا بأنهم إمَّعات ولا داعى لوجودهم ، أما السبب المباشر لتوقفه فهو رفض الحكومة السماح للمجلس حتى بطريق المجاملة أن يفسر أو يعلق على أعمال البوليس ضد العمال الأفريقيين المضربين من عمال المناجم ، وقد مات عدد كبير من هؤلاء العمال فى المصادمات التى وقعت بينهم وبين البوليس ، وبعد أن صوت المجلس بلوم الحكومة على عدم اتخاذ الإجراءات لمنع الإضراب ؛ وذلك لأنها رفضت الاعتراف بنقابات العمال الأفريقية – طالب المجلس بتكوين لجنة تحكيم بين العمال وأصحاب المناجم ، ثم قرر المجلس ما يلى :

« لقد حاول المجلس منذ تكوينه أن يسترعى نظر الحكومة إلى الطبيعة الرجعية لسياسة الاتحاد العنصرية تجاه الوطنيين بما تنتجه من آثار ، وقد راح المجلس يسترحم الحكومة ألا تسترسل فى سياستها الفاشية بعد الحرب ، والتى تتعارض نصاً وروحاً وميثاق الأطلنطى وميثاق الأمم المتحدة » .

وعلى ذلك واحتجاج من المجلس على الاعتداء على الشعب الأفريقى

خاصة وقضية الحرية العالمية عامة — قرر المجلس إرجاء جلساته وهو يطالب الحكومة بإلغاء جميع التشريعات العنصرية المطبقة على غير الأوربيين فى هذا البلد .

وفى عام ١٩٤٨ أعلن الحزب الوطنى الأفريقى African National Party أنه ملتزم بسياسة التفرقة الكاملة وسيادة البيض ، ولما تولى الحكم بعد الانتخابات رأت الحكومة عدم إحياء مجلس ممثلى الأفريقيين بحجة أن أى تمثيل أفريقى مهما كان نوعه يعارض سياستها ، وأخيراً مسحوا اسم هذا المجلس من الدستور مسحا بإصدار قانون الحكم الذاتى لشعب البانتو عام ١٩٥٩ ، وقد حل هذا القانون محل قانون تمثيل الوطنيين لعام ١٩٣٦ وقد حرم الوطنيين كلية من المساهمة فى النشاط السياسى للبلاد .

وبعد أن تيقن الحزب من أن قواعد الفصل الإقليمى قد وضعت بكفاية وتيقن استبعاد الأفريقيين من الحكومة بدأ حكام جنوب أفريقيا البيض فى بناء مجلس تشريعى لتعزيز سيطرة الرجل الأبيض ، وبالفعل عزز المجلس التفرقة العنصرية الاجتماعية بتشريعه قوانين متعددة مثل قانون تسجيل السكان Population Registration رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠ ، وقد حدد هذا القانون الطبقات العنصرية كما بوب الأفراد . ومن بين العناصر التى اعتمد عليها فى هذا التحديد شكل الإنسان ومظهره وسمعته ، ثم عدل هذا القانون عام ١٩٦٧ بإضافة ظروف ولادته كعنصر هام فى تحديد نوعيته العنصرية ، ثم قانون تحريم الزواج المختلط Mixed Marriage رقم ٥٥ لعام ١٩٤٩ . والتعديل الذى صدر عام ١٩٦٩ ، والذى جعل الزواج المختلط مُلْغى ولا أصل له ، وألغى آثار الزيجات التى قد حدثت بين البيض والسود فى الدول الأجنبية إذا ما كان أحد الطرفين من رعايا جنوب أفريقيا ،

ثم التعديل الذى أدخل على قانون الدعارة Immorality Act رقم ٢١ لعام ١٩٥٠ ، والذى حرم على جميع الأفراد غير البيض الاتصال الجنسى بالبيض .

وقد نص قانون الوطنيين المعروف بقانون المناطق الريفية Urban Areas Consolidation Act ، رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ ، بعد تعديله على أن زوجة الأفريقى الشرعية لا حق لها فى أن تعيش مع زوجها الأفريقى إذا ما كان موطنها مدينة أخرى تخالف مدينة زوجها التى ولد فيها والتى عاش بها .

ومن القوانين التى منعت فعلا الأفريقيين من الاشتراك فى أنظمة الحكم قانون البانتو Bantu Authorities Act الصادر عام ١٩٥١ ، وقانون الحكم الذاتى للبانتو Bantu Self Cov: Act الصادر عام ١٩٥٩ ، وقانون المجالس الريفية للبانتو Urban Bantu Councils الصادر عام ١٩٦١ ، ودستور الترانس كى Transkei Constitution Act الصادر عام ١٩٦٣ ، والسياسة الأساسية وراء هذه القوانين الأخيرة هى إحياء النظم التقليدية ووضع المؤسسات المختلفة تحت إشراف البيض ومن أمثلة المحاولات التى بذلت لإبعاد الأفريقى عن التقاضى فى المحاكم القانون المسمى بقانون الوطنيين أو قانون مصادرة الحريات Prohibition of Interdicts الصادر عام ١٩٥٦ والذى ألزم الأفريقى أن ينفذ أوامر الطرد أو الإخلاء قبل أن يلجأ إلى المحاكم لحمايته .

ثم هناك نظام تراخيص المرور الذى أدخل عام ١٩٠٩ ، والذى عززه البيض بما أسموه بقانون الوطنيين Natives Act ، وهو يقضى بإلغاء تصاريح المرور ، وتنسيق الوثائق وفق القانون الصادر عام ١٩٥٢ ، والواقع أن هذا القانون قد أدى إلى تبويب الوثائق المختلفة الخاصة بتسلط البيض

وسيادتهم فى خمسة أنواع جمع بينها ما أسماه بالمرجع Reference Book ، ولقد بذلت محاولاته لإفهام السود أن مرجع الأفريقيين وبطاقات تحقيق الشخصية Identity Card للجماعات الأخرى لها نفس الوظيفة . والواقع أن الجزء الخاص بتحقيق الشخصية من الكتاب هو الصفحة الخلفية للغلاف فقط علماً بأن تنفيذ نظام تصاريح المرور سمة من سمات الظلم ؛ إذ على الشخص الملون أن يتقدم عند الطلب بالمرجع أو الكتاب الخاص به وبشخصيته ، وإذا ما أخفق فى إظهار هذا الكتاب يكون قد ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون فى حين أن نظام بطاقات الشخصية لا يتطلب ذلك .

كذلك استبعد قانون المصالحة العمالية Industrial Conciliation Act جميع الأشخاص الذين يحملون مراجع من أن يسرى القانون عليهم ، ومن ثم لا تعترف الحكومة بنقابات العمال الأفريقية : أى أنه لا يحق للأفريقيين أن يضربوا عن العمل ! ولقد أخضع القانون جميع الأشخاص الذين يحملون المراجع وهم الأفريقيون لنظام منع التجول وحد من حرية تنقلهم ، كما حد من حق اختيارهم للوظائف أو الأعمال التى يزاولونها .

رد فعل الأفريقيين لقوانين تقييد الحريات وشل حركتهم :

فى البداية نستطيع أن نقول : إن الرجل الأسود فى جنوب أفريقيا لم يقبل إطلاقاً إخضاعه لسلطان الرجل الأبيض كأمر نهائى لا رد له ! بل استفاد من كل فرصة سانحة لإعلان تزمره واحتجاجه ، وبمرور الوقت

اضطر الأفريقيون إلى تعديل تصرفاتهم دون أن يعدلوا عن هدفهم النهائى ألا وهو الحرية الكاملة والحقوق الكاملة لجميع السكان فى جنوب أفريقيا .

ومن المتناقضات حقاً أن الكنيسة التى كانت فيما مضى حافزاً يدعو إلى الوعى القومى بين الأفريقيين فى (جنوب أفريقيا) أصبحت بفعل قساوستها البيض من أهم الجبهات التى ثار عليها الأفريقى ؛ لأنها كانت تدعو إلى إذعان الرجل الأسود للرجل الأبيض : لقد بدأت البعثات التبشيرية عادة كبعثات اكتشافية ، وفى أثر هذه البعثات جاء المستعمر والبعثات والمستعمرون من ثقافة واحدة ولون واحد وجنسية واحدة ، وادعى المبشرون كما ادعى المستعمرون أن طريقة الحياة الغربية هى المسيحية ، ولقد تقبل الأفريقى بدون أن يسأل الارتباط بين المسيحية كدين والثقافة الغربية كنظام استعمارى ، ولقد تحدى الوطنيون فى جنوب أفريقيا الكنيسة التى يسيطر عليها البيض منذ القرن التاسع عشر : فمثلا حدث فى عام ١٨٨٤ أن ترك Nehemiah Tile وهو قس من قبيلة Tembu الكنيسة الغربية ، وأقام كنيسة قومية وطنية فى مقاطعة ترانسيكى Transkei وجعل رئيس قبائل التمبو Tembu رئيساً لها ، وأعلن على الملأ أن كنيسته ستقبل كل الناس دون تفرقة بين لون وآخر كأعضاء متساوين !

وفى عام ١٨٩٢ انفصل القس Mangena Mokone عن الكنيسة الغربية احتجاجاً على التفرقة العنصرية داخل الكنيسة نفسها، وأنشأ طائفة أفريقية منفصلة أسماها بالكنيسة الإثيوبية ، كذلك فعل القس James Dwane وكان من أتباع الكنيسة الغربية ، وانضم إلى هذه الحركة فى عام

١٨٩٨ ونادى الرجلان بكنيسة وطنية قلباً وقالباً ، وأعلن أن على الكنيسة أن تهيئ الفرص للأفريقى حتى يجد ذاته ! والواقع أن حركة الكنيسة الإثيوبية ازدادت قوة بعد أن اتخذت لنفسها شعاراً أفريقيا للأفريقيين ، واتخذت لنفسها علماً كتب عليه : الكنيسة الإثيوبية تمد يدها إلى الله ! ثم حاول القسيسان بعد ذلك الانضمام إلى الكنيسة Methodist فى الولايات المتحدة ، ونجحا فى ذلك ، ولا نعنى أن الكنيسة الإثيوبية التى ذكرناها جزء من كنيسة إثيوبيا فى شرقى أفريقيا ، ولكنه مجرد تشابه أسماء . . والواقع أن حركة الكنيسة Methodist من أكبر الحركات الدينية غير البيضاء فى جنوب أفريقيـا ويشعر بعض المنضمين إليها بأن انضمامهم إلى أى كنيسة فى أمريكا تعاون مع الأجانب ، ولا يتمشى مع فكرة الاستقلال الذاتى ، وقد رفض هؤلاء الناس الانضمام إلى هذه الكنيسة ، ومن ثم نجد شريحة صغيرة نسبيا لا تزال تسمى نفسها بالكنيسة الإثيوبية فى جنوب أفريقيا .

أضف إلى ذلك أن هناك كنائس أفريقية تحاول أن تتخلص من السيطرة البيضاء للكنيسة الغربية ، ومن بينهـا جماعات عدة وإن تكن صغيرة تتجه نحو الصهيونية ، وهذه الجماعات ليست جماعات وطنية فى تفكيرها واتجاهاتها ، ولكنها وجدت أن من السهل عليها أن تؤكد الكثير من العادات والتقاليد الأفريقية باتباع ما جاء فى العهد القديم . وهم يأخذون كلمات العهد القديم حرفيا ، وينظرون باحتقار إلى الكنائس المسيحية الأرثوذكسية . ولا يقبلون تفسير المفسرين للعهد القديم . والواقع أن الخلافات بين ما يبشر به الإنجيل وما يزاوله المسيحيون الغربيون قد أتى

على آخر أشكال الاحترام التى قد تكون لدى هذه الجماعات نحو قيم وثقافة الرجل الأبيض ، وهم يتفقون مع الكنائس المنشقة فى نظرتها إلى البعثات التبشيرية فى أفريقيا باعتبارها عميلة للاستعمار ، ولكن هذه الجماعات لم تدرك حتى الآن أن الصهيونية كدين تنظر إلى من عداها من الناس باحتقار ! ولا تعترف بانضمام كنائس صهيونية إليها ، بل لا تقبل إلا من كانت أمه وجدته وأسلافه من الإناث يهودا ، أما غيرهم فدخلاء غرباء ولا يعاملون معاملة الصهاينة .

وفى أواخر القرن التاسع عشر بدأت تتبلور فكرة الوحدة الأفريقية ، وفى عام ١٨٨٢ انطلقت صيحات أفريقية بتكوين اتحاد الأفارقة Imbu Mba Yama, Africa ، أما الوحدة الأفريقية فهى الوحدة التى يستطيع الأفريقى فى إطارها أن يتحدث إلى أخيه الأفريقى ، ومعنى الوحدة أن الأفارقة أخذوا يبتعدون عن فكرة تقسيم أفريقيا إلى أقاليم والمناداة بالوحدة السياسية ، وفى العشرين سنة التالية بدأت شكاوى الأفريقيين تأخذ شكلا جديا وتسمع بوضوح ، وترددها صحف أفريقية مثل صحيفة الرأى الوطنية Irnvo Zabartsundu Native Opinion التى ظهرت أول ما ظهرت عام ١٨٨٤ .

وكان تشكيل حزب المؤتمر الأفريقى فى عام ١٩١٢ خطوة هامة ، إذ جسدته وبشكل جاد وفى جرأة - فكرة الوحدة الأفريقية التى ظهرت عام ١٨٨٢ ، والواقع أن تاريخ المؤتمر الوطنى الأفريقى A.N.C. سجل رد الفعل الأفريقى للغزو الأوربى وما تخلله من طعنات نافذة ، وظهور تنظيمات قوية كلها حماسة ووطنية ، وكان الحزب الوطنى الأفريقى A.N.C. على رأس

الشعب الأفريقى الذى رفع التماسه إلى البرلمان البريطانى والذى خاض معركة مريرة وعقيمة ضد قانون الأراضى الصادر فى عام ١٩١٣ Natives Land Act

وقد استخدمت الحكومة البيضاء فى جنوب أفريقيـــا منذ عام ١٨٠٩ تراخيص المرور كأداة لشل حركة الملونين والتحكم فى تصرفاتهم وحركاتهم ، وكان نظام تصاريح المرور السبب فى أول حملة وطنية لمقاومة الرجل الأبيض بعد تشكيل اتحاد جنوب أفريقيـــا ، وفى عام ١٩١٣ قامت النسوة الأفريقيات فى دويلة البرتقال الحرة بمظاهرات احتجاجاً على سريان نظام التراخيص عليهن ، ورفضن حمل التراخيص ، فامتلأت السجون ، واستمر كفاحهن قائماً حتى عندما دخل اتحاد جنوب أفريقيا فى السنوات العشر الثانية من عمره .

وفى عام ١٩١٩ تولى العمال الدفاع عن قضيتهم : فى منطقة ترانسفال قام الحزب الوطنى الأفريقى . .A.N.C بحملة مقاومة سلبية فى شهرى مارس وأبريل من تلك السنة ، وفى ناحية ويت وتر ستاند Witwaterstand حيث مناجم الذهب والماس ملأ الرجال الغرائر بتراخيص المرور ونقلوها إلى مكتب التراخيص حيث ألقوا بها ، وقد ألقى البوليس القبض على عدد كبير من الملونين الأفريقيين ، ومع ذلك استمرت المظاهرات حتى اشترك البوليس الراكب فى تفريق المتظاهرين ، وقد انضم المتوطنون البيض إلى البوليس فهاجموا الأفريقيين ، واستخدموا الأسلحة النارية فى القضاء على الثورة ، وقد انتهت الحملة فى مصلحة الجانب القوى ، واستمر العمل بتراخيص المرور .

ومن ناحية العمال نجد الأفريقيين ينادون بتحسين أحوال عملهم : فنى عام ١٩١٨ أضرب عمال المرافق الصحية فى جوها نسبرج ، وألقى البوليس

القبض عليهم ، وأنزلت المحاكم بهم عقوبة السجن ، وفى نفس السنة أيضاً قام عمال المناجم بإضرابات استمرت حتى عام ١٩٢٠ ، وعلى فترات منتثرة ، وفى عام ١٩١٩ قام الأفريقيون والملونون من عمال الموانى بالإضراب فى مدينة الكاب ، ولكن فشل إضرابهم بسبب رفض العمال البيض الانضمام إليهم ، وفى أوائل نفس السنة تم تشكيل الاتحاد الصناعى والتجارى فى مدينة الكاب ، ثم اندمج هو ونقابات العمال لغير البيض فى عام ١٩٢٠ ، وأصبح اسمه اتحاد عمال الصناعة والتجارة لجنوب أفريقيا Industrial And Commercial Workers Union Of Africa ، وقد استطاع هذا الاتحاد ولمدة عشر سنوات أن يتحكم فى الشئون الصناعية والسياسية إلى حد ما .

وفى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات قوى الوعى الأفريقى السياسى ، ولكن بشكل بطىء نسبيا ، وفى عام ١٩٣٥ أصدر الجنرال Hertzog قوانينه التى هددت حرية الأفريقيين بأن حرمتهم الاشتراك فى الانتخابات بمدينة الكاب مما وحد بين هيئات متعددة ، وأدى إلى ظهور مؤتمر جميع الأفريقيين All African Convention ، ولقد استخدم هذا الحزب الأساليب العتيقة من إصدار القرارات وإرسال الوفود احتجاجاً على القوانين الظالمة ، وهى أساليب لا تنجح وفى السنوات العشر التالية ارتفع النداء بضم الصفوف ، وفى هذه الفترة أيضاً صدر قانون تمثيل الوطنيين أى فى عام ١٩٣٦ ، وبالفعل لم يمر طويل وقت حتى ظهرت خلافات سياسية ومذهبية وخلافات فى الأسلوب والتكتيك بين الحكومة وأعضاء المجلس النيابى ، للوطنيين ، فاتجه المجلس إلى نقد الحكومة ولا سيا لتطبيقها قانون الأراضى ؛ كما نقد نظام تراخيص المرور ، وقد ازدادت لهجة المجلس

حلة وقوة ، ومن ذلك قوله : « إن الحكومة نفسها هى التى تقوم بتحريض شعبنا على العنف ، وما هذه الإضرابات التى نراها إلا بسبب ضعف الحكومة وعدم قدرتها ومحاولتها فرض هذا الضعف على الشعب إإن مثل هذه الأشياء هى التى تدعو الشعب إلى العنف ، ولسوف تأتى الساعة التى ننادى فيها « أفريقيا للأفريقيين » ، وفى عام ١٩٤٦ تأجلت اجتماعات المجلس إلى أجل غير مسمى ، وقد أشار المستشار بول موزاكا Paul Mosaka إلى التجربة بأنها فاشلة ، فقال : « لقد أدخلوا علينا الغفلة ، لقد طلبوا إلينا أن نتعاون فى لعبة تليفونية فأخذنا نتكلم فى جهاز لا ينقل الصوت ، وفى نهاية الخط لا أحد حتى الرسائل لم تصل ! وكنا كالأطفال نسعد بالصدى : صدى أصواتنا » .

وفى عام ١٩٤٤ تكونت رابطة الشباب للمؤتمر الوطنى الأفريقى ، African National Congress Youth League وهى عبارة عن جماعة من الشبان الأشداء ، وقد قام الكثير من أعضائها بدوربارز فى تاريخ حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ، وجاء فى Manifesto « إعلان » تكوين الرابطة : إن رابطة شباب المؤتمر هى العقل المفكر ومركز الثقة والقوة المحركة لروح القومية الأفريقية وروح التحرير والمناداة بالحكم الذاتى ، وفى سنة ١٩٤٩ قرر حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى اجتماعه السنوى برنامج عمل ضم فيما ضمه من أشياء استخدام العصيان المدنى وعدم التعاون والمقاطعة والإضراب .

وفى عام ١٩٥٢ طالب حزب المؤتمر الأفريقى وحزب المؤتمر الهندى بجنوب أفريقيا South African Indian Congress بعقد اجتماعات

احتجاجاً على القوانين الظالمة ، وبدأت حملة التحدى فى ٢٦ من يونيو عام ١٩٥٢ ، وكان لها رد فعل عظيم ، وأقبل الناس على الاعتقال متحدين قوانين التفرقة العنصرية ، فردت الحكومة بتعديل قانون العقوبات فى عام ١٩٥٣ ، وجعلت العصيان المدنى كوسيلة احتجاج جنحة عقوبتها كبيرة ، كما اتخذت الحكومة إجراءات تعسفية ، وتمكنت من كسر الحملة .

وفى مارس عام ١٩٥٤ ضم حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحزب المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا وحزب الشعوب الملونة لجنوب أفريقيا South Africa Coloured Peoples Organisation ، وحزب المؤتمر للديمقراطيين البيض جهودهم لاستطلاع رأى الشعب فى دستور جديد ، واستغرق هذا التحالف شهوراً عدة فى إعداد مشروع دستور ، وفى ٢٦ من يونيو عام ١٩٥٥ اجتمع مؤتمر الشعب فى مدينة كليب Klip Town قرب جوهانسبرج Johannesburg ، ووافق على ما عرف بميثاق الحرية . وبعد أن انفض المؤتمر ألقت السلطات القبض على ١٥٦ شخصاً فى الخامس من ديسمبر عام ١٩٥٦ ، واتهمتهم بالخيانة العظمى ، واستمرت المحاكمة حتى مارس عام ١٩٦١ عندما حكمت المحكمة ببراءتهم !

وفى عام ١٩٥٨ انشق حزب عموم الأفريقيين Pan Africanist Congress عن حزب المؤتمر الوطنى ، ، وقام بحملة نادى فيها بالعمل الإيجابى ضد قوانين تراخيص المرور ، وحض أفراد الشعب على أن يترك تراخيص المرور فى منازلهم فى الحادى والعشرين من مارس عام ١٩٦٠ ، ثم يتجهوا إلى مركز البوليس ويسلموا أنفسهم متخذين لهم شعاراً لا كفالة ولا دفاع ولا غرامة ! ثم وقعت أحداث شارب فيل Sharp – Ville وهى

مدينة أفريقية صغيرة على الحدود الجنوبية لمقاطعة ترانزفال Transvaal ، على بعد ثلاثين ميلا من جوهانسبرج ، وقد أقبل سكان هذه المدينة على تنفيذ النداء بحرارة ، فذهب نحو عشرة آلاف شخص إلى مركز البوليس فذعر البوليس ، وأطلقوا عليهم النار ، وقتلوا ٦٧ شخصاً ، وجرحوا ١٨٦ شخصاً ! وفى مدينة الكاب أطلق البوليس النار على الأفريقيين وقتلوا شخصين وجرحوا ٤٩ . وفى مدينة لنجا Langa الغربية ، قرر الأفريقيون البقاء فى منازلهم ، ولكن البوليس دهمهم ، وأجبرهم على الذهاب إلى المصانع .

وفى ٣٠ من مارس أعلنت الحكومة حالة الطوارئ ، وبدأت فى اعتقال الناس بالجملة وإطلاق الرصاص عليهم ، فارتفع عدد القتلى والمصابين ، وفى الثامن من أبريل أعلنت الحكومة عدم قانونية حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحزب المؤتمر لعموم أفريقيا ومن ثم اتجه نشاط الحزبين إلى العمل السرى .

وفى ١٦ من ديسمبر عام ١٩٦١ وزعت منشورات فى شوارع جوهانسبرج Johannesburg ، تحض على العنف ضد ممتلكات الدولة ومعلنة تأليف جمعية سرية باسم حربة الشعب Spear Of The Nation ، وجاء فى الإعلان ما يلى : قامت اليوم وحدات من حزب الحربة بغـارات مخططة ضد مرافق الحكومة ولا سيما تلك الخاصة بتنفيذ سياسة التفرقة العنصرية والتفرقة على أساس اللون ، ومن المعروف جيداً أن هيئات التحرير الوطنية الرئيسية فى هذا البلد كانت تتبع دائماً سياسة المقاومة السلبية ، وقد حان الوقت فى حياة الأمة أن تختار بين أمرين : إما الإذعان أو القتال ؛ ونحن فى جنوب أفريقيا لن نذعن ؛ فليس أمامنا من خيار إلا الدفاع بجميع الطرق عن شعبنا ومستقبلنا وحريتنا !

ونلاحظ أن الأفريقيين فى جنـــوب أفريقيا منذ عام ١٨٨٠ وهم يحتجون على عزلتهم راجين أن تكون تجربتهم ناجحة ، وأن تقوم الحكومة بتعديل سياستها العنصرية ، وكثيراً ما ناشدوا الحكومة واستعطفوها ، وكثيراً ما كتبوا يقولون : « ما الذى جنيناه نحن الوطنيين لكى نعامل مثل هذه المعاملة ، فنحن رعايا صاحب الجلالة الأكثرون إخلاصاً والأكثرون شعوراً بالواجب ! » ومهما كانت وحدة الشعوب البيضاء مطلوبة فإن فكرة قيام وحدة تقوم على عزل العناصر الوطنية سياسياً إنما هى فى تفكيرنا فكرة خاطئة وغير سياسية بالمرة ، ولقد كتبت إمفوازيان سوندوا « صوت الشعب Inmvo Zabant Sundu » ، فى ٣١ أغسطس عام ١٩٠٩ تقول : « فلنثق جميعاً بالخالق الذى يحكمنا كلنا وفى عدالة قضيتنا ، ولنكن صابرين فى أعمالنا طائعين كنساء الفينيقيين حتى فى قبول فتات الخبز التى تسقط علينا من الدستور ، وفى نفس الوقت نطالب برجولة وفى حدود الدستور بحقنا وتراثنا » .

واستمرت القصة : يستعطفون مرة ويحتجون ثانية ويأملون ثالثة ، ولما بحت أصواتهم ارتفعت أصوات غاضبة فى الفترة ما بين عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠ عندما أخذوا يتحدون علانية نظام التفرقة العنصرية عن طريق المقاومة الإيجابية أو العصيان المدنى ، وفى نفس الوقت استمر البيض فى عزلهم الأفريقيين وزادوا من استعمال القسوة والعنف وراح المتحدثون باسم حكومة جنوب أفريقيـــا يلقون بالتصريحات التى يعلنون فيها أن البيض فى جنوب أفريقيـــا لا يوافقون على اشتراك الرجل الأسود فى حكم البلاد وأن القوانين التى أصدروها إنما هى لتنظيم العلاقة بين البيض والسود على أساس السيد والخادم بمعنى أن السلطة فى يد الرجل الأبيض ،

أو كما قال رئيس وزراء جنوب أفريقيا المسمى استرايدن Strydon :
« يجب أن يبقى الرجل الأبيض سيداً على الدوام ! » ولكن تغير الوعى السياسى بين الأفريقيين وبدأت مرحلة جديدة فى العلاقة بين الرجل الأبيض والأسود ، وقد تحمل لنا الأيام أطول وأعنف كفاح أفريقى **لاستعادة جنوب أفريقيا بمعرفة أصحابه الحقيقيين .**

الباب الخامس

الاستعمار وآثاره

إذا حاولت تقويم الاستعمار فى أفريقيا أخشى أن تكون محاولتى ناقصة ؛ إذ لم تمض خمسة عشر عاماً على استقلال القسم الأكبر من الدول التى كانت خاضعة له ، كذلك لوجود بعض دول لا تزال خاضعة للاستعمار مثل روديسيا وجنوب أفريقيا ، ولكن نستطيع أن نحاول اكتشاف الأسس التى يمكن عن طريقها تقويم الاستعمار فى المستقبل وخاصة بالنسبة للاستعمار الفرنسى والإنجليزى فى غربى أفريقيا .

الاستعمار بوجه عام له نواح متعددة لا نستطيع أن نلم بها جميعاً وخصوصاً إذا ما أخذناه على مستوى القارة ، اللهم إلا إذا تناولنا آثاره من الناحية السطحية .

والعقبة الرئيسية فى تقويم الاستعمار ناشئة عن الآثار الكبيرة المختلفة الناتجة عنه . فمثلا كانت هناك سبع دول أوربية تستعمر أفريقيا ، هى : بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وألمانيا ، ثم هناك فى جنوب أفريقيا شعب من أصل أوربى « هولندا وألمانيا » يستعمر الأفريقيين على الرغم من أن هذا الشعب قد تمكن من الحصول على استقلاله من بريطانيا ولكن لا تزال له علاقة استعمارية مع مجموعات متكاملة من شعوب جنوب أفريقيا .

نستطيع فى سهولة أن نفرق بين سياسات الدول الاستعمارية فى أفريقيا ، وأن نحدد طبيعة وخصائص كل استعمار على الرغم من أن كل دولة من هذه الدول الاستعمارية السبعة تطبق سياستها الاستعمارية تطبيقاً مخالفاً فى كل منطقة حلت بها : فمثلا نجد بريطانيا تتبع سياسة فى غربى أفريقيا تخالف سياستها الاستعمارية فى شرقيها ، وحتى فرنسا التى تميل أكثر من بريطانيا إلى تطبيق الحلول النمطية فى المشاكل الاستعمارية نراها تعامل الجزائر وكأنها محافظة من محافظات فرنسا ! ومع المغرب باعتبارها محمية أفريقية تعترف فيها بسلطان يحكمها ! وفى السنغال تتبع سياسة استعمارية فى جزء من البلاد وفى جزء آخر تمزج سياسة الوصاية والحكم المباشر ! ونحن إذا ما استثنينا المناطق الأربع فى السنغال التى حاولت فيها فرنسا اتباع سياسة المزج والمساواة بين الفرنسيين وأهالى البلاد نجد حكم الإدارة الفرنسية يكاد يكون على نمط واحد فى غربى أفريقيا وأفريقيا الاستوائية ، ما عدا بعض الامتيازات التى منحتها فرنسا للأجانب من الأوربيين فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية وساحل العاج وغينيا ؛ ومن ثم كانت سياستها مختلفة فى هذه البلاد عنها فى الأقطار الأخرى .

والواقع أن كل دولة استعمارية اتبعت طريقاً خاصا أو عدة طرق فى فرض شخصيتها على شعوب الأراضى التى حكمتها . ذلك داخل إطار الاختلافات التى ذكرناها آنفاً ، وأبرز مثل على ذلك اختلاف الحكم الاستعمارى فى توجو والكاميرون عن الأقطار التى تتكلم الفرنسية فى أفريقيا الاستوائية ، وذلك بسبب قصر فترة الاستعمار الفرنسى نتيجة وصوله إلى هاتين الدولتين بعد انحسار الاستعمار الألمانى عنهما ،

ومع ذلك نجد سمات ألمانية تطالع الزائر العادى لهاتين الدولتين اللتين كانت ألمانيا تحكمهما .

أضف إلى ذلك أن أفريقيا لم تكن اللوحة البراقة التى تشكلت وفق إرادة المستعمر ورغباته ؛ فاختلاف أنماط الحكم الاستعمارى فى أفريقيا إنما هو أيضاً نتيجة لاختلاف المجتمعات الأفريقية ودرجة تقبلها لسيادة وأساليب المستعمر ؛ فقد كان على المستعمرين أن يطبقوا سياسات مختلفة ولا سيما فى الأقطار الإسلامية التى تختلف سياستهم فيها كل الاختلاف والسياسات التى طبقوها فى المجتمعات الهوجائية التى لم تعرف النظام الرياسى من قبل . وعندما حاولت فرنسا إدخال إدارة نمطية جديدة فى غربى أفريقيا ما عدا المقاطعات الأربع بالسنغال اضطرت إلى أن تقف عند الحد من سلطة الحاكم فى الأقطار ذات الحكم المركزى مع إدماج شعوب لم تجمعها من قبل وحدة سياسية بعضها مع بعض ، وحتى بعد أن نجحت فرنسا فى كسر الأقطار التى عرفت نظماً سياسية متقدمة قبل وصول الفرنسيين فإنها لم تنجح فى داخلية السنغال ، واكتفت باختيار زعيم سياسى لم يكن له من قبل موضع فى هيكلها الإدارى ، وأعنى بذلك مقاومة الخلفاء أو المرابطين من الإخوان المسلمين كطوائف التيجانية والمريدية .

والتنظيمات السياسية التقليدية فى أفريقيا مختلفة ، ولا يتوقف اختلافها على اختلاف التجمعات الأفريقية التى تسكن القارة ، ونحن نجد عند الجماعات الأفريقية الأصيلة أن نظامها السياسى يختلف من منطقة إلى أخرى ، ولعل أبرز مثل على ذلك الأنظمة السياسية فى قبائل اليوربا .

ولعل أكبر عقبة فى عملية تقويم الإنجازات الاستعمارية أو فشل

خطط المستعمر فى أفريقيا هى صعوبة تقويم هذه الفترة التاريخية تقويماً إيجابياً ، وقد يقول قائل : « إن تاريخ الحكم الاستعمارى فى أفريقيا لم يفدنا بقدر متساو أو أن أحداثه لم تسجل فى جميع المناطق على قدر حدوثها ، كما أن النصوص الأدبية التى نقرؤها عن الاستعماريين أميل إلى الاعتذار منها إلى تصوير الأحداث ، أضف إلى ذلك أن غالبية المؤرخين والعلماء لا يستطيعون الوقوف موقف الحياد فى مسألة الاستعمار : فبعضهم إلى جانبه وبعضهم يجأر به ، حتى لو كانوا محايدين لم تمر بهم تجارب استعمارية سواء كحكام أو محكومين ، وهذا ما نلاحظه بوضوح فى المناقشات التى تدور فى جلسات الأمم المتحدة حول الاستعمار » .

وغالبية الكتاب الذين ينتمون إلى دولة استعمارية أو أخرى يميلون إلى تسويغ الحكم الاستعمارى أو إلى نقده بمرارة لا نشهدها حتى بين الأفريقيين ، كما أن غالبية العلماء الأفريقيين يكرهون الاستعمار ، ومن هذا نراهم على استعداد دائماً لاستنكاره ووصفه بكل أوصاف السوء ، أو على الأقل عدم التمادى فى مدحه ، ولا بد من مرور وقت طويل قبل الحكم على فترة الاستعمار الأفريقية فى نزاهة كما حكم التاريخ على فترة الاستعمار الرومانية فى بريطانيا .

البريطانيون والفرنسيون فى غربى أفريقيا :

كل ما نهتم به فى هذه المرحلة أن نحدد بعض الأسس التى تستطيع بمقتضاها الأجيال المقبلة والتى هى أقل منا حساسية للاستعمار لتقويم هذا الاستعمار ، ولكى نفعل ذلك سنكتفى بذكر تجارب فرنسا وإنجلترا فى غربى أفريقيا ، وقد اخترنا غربى أفريقيا لأنها منطقة واسعة بها مزايا

عدة ؛ فجميع أراضى غربى أفريقيا ما عدا غينيا البرتغالية التى تحررت أخيراً قد استقلت لمدة تزيد على خمس عشرة سنة ؛ كما تنوعت المشاكل التى واجهتها دول غربى أفريقيا الثلاثة عشرة منذ استقلالها . وإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه الأقطار قد تمتعت باستقلالها لمدة طويلة نسبيا وأنها تمكنت فيما عدا غينيا من الحصول على استقلالها عن طريق الوفاق النسبى مع الدولتين الاستعماريتين مما يعنى أن نظرة السكان هناك إلى الاستعمار ليست مشوبة بالمرارة كتلك التى نراها فى أقطار أخرى بأفريقيا .

ومن مزايا هذه المنطقة أنها لم تصب بوباء المستوطنين البيض ؛ فعلى الرغم من وجود جاليات أوربية كبيرة فى السنغال وساحل العاج فإن هذه الجاليات لم تتوطن بنفس المدى الذى حدث فى كينيا والجزائر وحتى فى ساحل العاج حيث بيعت الأراضى إلى الأوربيين عنوة فإن هؤلاء الأوربيين لم ينظروا إلى ساحل العاج كموطن لهم يعيشون فيه بعد تقاعدهم ومن بعدهم أولادهم وحفدتهم ، وبمعنى آخر نقول : إن الوجود الأوربى فى غربى أفريقيا كان حالة عارضة تتمثل فى الوجود الإدارى لفرنسا وبريطانيا ، ونحن عندما نبحث موضوع الحكم الاستعمارى فى غربى أفريقيا بل فى أفريقيا عامة نسمى حكم هؤلاء الأجانب بالحكم الاستعمارى ؛ لأنه يعنى حكم الأجنبي للشعوب الوطنية بالقوة والقسوة والجبروت ! والواقع أن الدول الاستعمارية كانت متقدمة بمراحل كبيرة جدا من الناحية التكنولوجية عن الأقطار التى احتلتها علماً بأن الفرق بين الأفريقيين والأوربيين من الناحية التكنولوجية فى القرن التاسع عشر لم يكن كبيراً بحيث يسمح للأوربيين بالتفكير فى احتلال أراض بقلب أفريقيا ، ولكن وقعت الثورة الصناعية وتمكن الأوربيون فى نهاية القرن التاسع عشر

من اختراع المدافع الرشاشة أو السريعة الطلقات المعروفة باسم مدافع مكسيم ، والتى لم يكن لدى الأفريقيين ما يضارعها ومن ثم اعتبر الأوربى تفوقه التكنولوجى دليلا جديداً على تفوقه العنصرى على الأفريقى ! ونقول ذلك ؛ لأن النظريات الاجتماعية والعملية التى كانت تدرس فى أوربا فى القرن التاسع عشر كانت تؤكد انحطاط الأجناس غير البيضاء ، وسيادة الجنس الأبيض فى هرم يضم أجناس العالم : قاعدته الشعوب السوداء وفى رأسه الشعوب البيضاء !

ولم يشعر الأوربى نتيجة كل ذلك أنه يأتى عملا إدًّا باحتلاله أرض الأفريقى حتى لو كان احتلاله لها عن طريق القوة ، بل العكس كان يعتبر احتلال الأرض الأفريقية وسيادته على الرجل الزنجى عملا فيه الخير للأفريقى ، إذ هو يجلب الأفريقى إلى فلك حضارة الرجل الأبيض المتقدمة : بمعنى أن الأوربى كان يعتقد أن من حقه أن يحتل أراضى غير البيض ، وأنه ليس غريباً أو أجنبيا عن هذه الأراضى ! والعكس هو الخطأ : فالرجل الأسود فى أرض البيض غريب أجنبى ! ومن ثم نجد الفرنسيين يتحدثون عن فرنسا فيما وراء البحار ، والبرتغاليين عن مديريات البرتغال فيما وراء البحار ، ذلك عند الحديث عن الممتلكات الفرنسية أو البرتغالية فى أفريقيا ، كذلك بريطانيا كانت تسمى مستعمراتها بالأراضى البريطانية فيما وراء البحار !

وأخيراً هناك فرق آخر بين الإمبراطوريات الاستعمارية التى عاشت فى القرن العشرين وتلك التى سبقتها ، ويتمثل فى إنشاء خطوط مواصلات سلكية ولاسلكية وخطوط ملاحية بين المستعمرة والدولة المستعمرة ؛ مما أدى

إلى اتصال المستعمر الأبيض بدولته وأهله طول الوقت ، ولم يشعر هؤلاء المغتربون بأنهم فى عزلة عن وطنهم .

والصعوبة الرئيسية فى بحث الحكم الاستعمارى بغربى أفريقيا تتمثل فى اختيار الوقت أو المرحلة الزمنية التى تبحثها : ففرنسا وبريطانيا استطاعتا التسلط على غربى أفريقيا من بداية القرن التاسع عشر ، ولكنهما كانتا تمتلكان بعض المناطق الصغيرة جدا على الساحل الغربى ، فكان مركز فرنسا فى سانت لويس بالسنغال وبريطانيا فى سيراليون وغامبيا وساحل الذهب ، ولم تتمكن واحدة منهما من مد سلطانها على الساحل كله أو إلى الداخل إلا فى بعد بداية القرن التاسع عشر .

والواقع أن غالبية غربى أفريقيا حتى عام ١٩٠٠ لم تخضع للحكم الاستعمارى ، وحتى ذلك الجزء الذى خضع للاستعمار لم تسلس قيادته ، ولكن ما حل عام ١٩١٠ حتى كانت فرنسا وبريطانيا قد تمكننا من تثبيت أقدامهما فى غربى أفريقيا ، والواقع أن بعض أنحاء ساحل العاج لم تخضع للاستعمار حتى عام ١٩١٤ ، وقد كانت فولتا العليا ومالى الحالية فى ثورة عارمة ضد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى احتجاجاً على تجنيد أبنائهما للقتال فى الجبهة الأوربية ، وبالنسبة لبريطانيا كانت منطقة الإيبو فى حالة ثورة ، وكانت آخر بعثة عسكرية تأديبية أرسلتها بريطانيا ضدهم فى عام ١٩١٨ ،

ولا نستطيع أن نحدد اليوم الأخير للاستعمار البريطانى أو الفرنسى فى غربى أفريقيا وإن يكن من الناحية الرسمية يعتبر اليوم الأخير لوجود القوات الاستعمارية ، أو بعبارة أخرى يوم إعلان الاستقلال ، على أننا

نستطيع أن نقول : إن عام ١٩٤٥ شهد نهاية الاستعمار : وحجتنا فى ذلك أن بريطانيا وفرنسا كانتا حتى هذه السنة المتحكم الوحيد فى مصير رعاياهما بغربى أفريقيا . . وبالطبع قوبل الاستعمار الفرنسى والإنجليزى بالنقد عالمياً ، ولكن هذا النقد لم يكن له تأثير فعال على قرار كل من فرنسا وإنجلترا ، ونلاحظ أن غربى أفريقيا منذ أن اندلعت الحرب العالمية الثانية لم يعد ملكاً خاصاً لأى من بريطانيا أو فرنسا ؛ لأن أمريكا وروسيا اهتمتا بقيمته وفائدته فى جهود الحلفاء الحربية ، فلم يقتصر الأمر على تجنيد سكان غربى أفريقيا فى صفوف الحلفاء أو الاعتماد على ثرواته للسير بالحروب ، بل كانت له أهمية كبيرة للغاية من الناحية الاستراتيجية فى الدفاع عن جنوب الأطلنطى ، كما أصبح مركز تجمع وانطلاق الحملات الحليفة فى شمالى أفريقيا والشرق الأوسط .

ولقد كانت روسيا وأمريكا تعارضان بشدة وبإصرار الحكم الاستعمارى فى غربى أفريقيا وانتقدنا بمرارة أسلوب الاستعمار الفرنسى والبريطانى فيهما ، بل استطاعت أمريكا أن تنص فى وثيقة الأطلنطى على حق كل الشعوب فى تقرير مصيرها ومستقبلها على الرغم من معارضة بريطانيا وفرنسا ، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى تحولت الأمم المتحدة إلى مسرح لنقد النقاد ، واضطرت فرنسا وبريطانيا إلى تحرير هذه المستعمرات من ربقة حكمهما مع السماح للسكان الأصليين بقدر أكبر من المشاركة فى حكم بلادهم وعملية التحرير نفسها اقتضت التشاور مع الأفريقيين .

وهكذا نرى الفرق الكبير بين الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها . فقد كانت الدول الاستعمارية فى غربى أفريقيا بعد الحرب

العالمية الثانية محط ضغط دولى وأفريقى لإنهاء سياستها الاستعمارية ، وبالفعل استجابت لهذا الضغط ؛ ولهذا سنهتم فى المقام الأول ببحث الاستعمار فى غربى أفريقيا فى الفترة التى بين عام ١٩١٠ وعام ١٩٤٥ .

المنطق الاستعمارى :

كانت الدول الاستعمارية الأوربية تحاول تسويغ احتلالها لأفريقيا على أساس أنها تساهم فى تمدين شعوب بربرية تحكمها الفوضى أو أنها على حسب ما يقوله المبشرون : تحاول أن تضىء شعلة النور فى قلب الظلام ، وهذا التسويغ قد أتى بعد الاحتلال وبعد التكالب على أفريقيا الذى وقع فى الفترة ما بين عام ١٨٨٥ حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، ولم يكن هذا التكالب أو التدافع إلى الاستحواز على الأراضى الأفريقية من جانب الأوربيين من أجل القيام بأعمال خيرية أو لتحضير وتمدين الأفريقيين ، بل كان نتيجة خوف سياسى واقتصادى ساد الدول الأوربية وأثر فى نواياها نحو أفريقيا ، فكانت كل دولة أوربية تخاف أن تحتل دولة أوربية أخرى مساحة أكبر فى أفريقيا ومن ثم ينقلب ميزان القوى فى أوربا ، أوتحتل دولة أوربية أسواقاً أكبر ، أو تمتلك بعض المصالح الاقتصادية أو تغلقها على اقتصادها وتجعلها مقصورة على تجارتها ! كل هذا أدى إلى تدافع الأوربيين نحو أفريقيا .

أضف إلى ذلك أنه كانت تسود أجزاء مختلفة من أوربا حالات من القلق مما أدى بالتجار وأصحاب رءوس الأموال إلى الضغط على حكوماتهم لإرسال بعثات عسكرية لاحتلال المناطق التى يهتمون بها ضماناً

لاستمرار ورود المواد الخام ، وقد وجد الأوربيون أن أفضل وسيلة هى فتح أعماق أفريقيا حتى يتمكنوا من استغلالها بمد الخطوط الحديدية إلى داخلية البلاد مع احتلال كل شبر يمكن احتلاله . ولم ترض أى دولة أوربية ، كذلك لم يقبل رأس المال الأوربى المخاطرة بمد السكك الحديدية إلا إذا كانت هناك بعثات عسكرية تسيطر على الأماكن التى تمتد إليها السكك الحديدية .

وحاول الأوربيون تغطية اهتماماتهم الاقتصادية الرئيسية فى أفريقيا بالحديث عن تفوقهم العنصرى والأخلاقى على الأفريقيين ، وراحوا يرسمون خريطة لأفريقيا وكأنها قارة ليس لها ثقافة أو تاريخ يشتغل أبناؤها بتجارة الرقيق ، ويأكل بعضهم بعضاً ، أو يقدمون الروح الإنسانية قرباناً لمعبوداتهم ، أو يصورون هذه الشعوب بأنها فى حالة حرب دائمة بعضها مع بعض ، وأنه ليس هناك من مخلص لأفريقيا ومساويها إلا على أيدى الأوربيين الذين يستطيعون وحدهم إنقاذ الأفريقيين من أنفسهم بجلب الحضارة الأوربية إليهم !

وكانوا يصورون الأفريقى بشخص بليد لا يستطيع أن يبتكر شيئاً ، رجعىٍّ متأخر ، أو بعبارة أخرى يصورونه طفلا كبيرا فى حاجة إلى والد قوى الشكيمة ليقوده فى طريق الخير ؛ ومن ثم ومن أجل مصلحة هذا الأفريقى استباحوا لأنفسهم حق استعباده وفرض الضرائب عليه دون مشورته ، وكانوا عند فرض الضرائب يحتجون بأن الرجل الأفريقى يجب أن يتحمل بعض أعباء الحضارة التى يفرضها عليه الرجل الأبيض مع إجباره على العمل ، إذ إن العمل واجب معنوى على كل متحضر ، وهكذا نجد الفرنسيين

والبريطانيين يطبقون نظام السخرة على الأفريقيين فى شق الطرق ومد الخطوط الحديدية بقصد تسهيل نقل المحصولات الزراعية ومنتجات الغابات والمناجم إلى أوربا ! بل ذهب الفرنسيون إلى أبعد من ذلك عندما أجبروا الأفريقيين على زراعة الحاصلات التى تحتاج إليها فرنسا لأسواقها الداخلية وسوغوا هذا الاستغلال الشنيع بأنهم يحاولون أن يعلموا الأفريقيين كيف يعملون ؛ إذ إن البلادة تجعل من الأفريقى شخصاً منحطا اقتصاديا ، وقالوا بالحرف الواحد : (ومن ثمَّ كان من الضرورى استخدام المؤسسات والنظم التى تتحكم فى الأفريقى وهى الرق والسخرة من أجل تحسين حالته وظروفه ثم قيادته بعد ذلك إلى أول درجات الحرية ، والأفريقى يكره العمل وهو لا يدرى أن العمل بالنسبة له يصقل الأخلاق !) .

وواضح أن هذا التفسير أو هذه الحجج لم تهتم إطلاقاً بالأمراض المتوطنة التى يشكو منها الأفريقى ، والتى يرجع إليها السبب فى ضعفه ، كذلك لم يهتم الأوربى بظروف الجو التى جعلت العمل المتواصل أكثر صعوبة فى الجو الاستوائى منه فى الجو المدارى ثم منه فى الجو البارد ، واستغل المفكرون هذه البلادة السطحية لتسويغ احتلالهم للبلاد واستغلالهم الأفريقى دون أن يفكروا فى الإنجازات العظيمة التى أتاها الأفريقى فى الماضى :

فهناك إمبراطوريات غانا ومالى وسنغهاى وبنين وOyo التى أغفلها الأوربيون فى كتابة التاريخ ، ثم هناك إنجازات ثقافية يعجب لها العالم اليوم والتى أسماها الأوربيون فى الماضى بالبربرية والوحشية وحتى بالنسبة لرؤساء قبيلة إيفى Ife ، حيث لا يمكن تجاهل إنجازاتها ؛ فإننا نجد

الأوربيين ينسبون هذه الإنجازات إلى تشجيعهم ومبادرتهم ، وراحوا يخترعون نظريات خيالية عن رومان جاثلين لتفسير تماثيل إيفى . وبالنسبة للإنجازات الفنية والسياسية وقيام الدولة والإمبراطوريات التى شهدتها أفريقيا قبل دخول الأوربيين راح هؤلاء الناس ينسبون هذه الإنجازات السياسية والتنظيمات الإدارية إلى بعض أناس سمر اللون من غير الحامين الزنوج !

كان الهدف الرئيسى من احتلال الأوربيين لأفريقيا هو الاستغلال الاقتصادى ، هذا الاستغلال الذى موهوا عنه بالادعاء بأنهم يهدفون إلى فرض وصايتهم على الذين لا يشعرون بمسئولياتهم ! ونحن إذا ما أردنا أن نحكم على الحكم الاستعمارى فى ضوء أهدافه الأصلية كان حكمنا عجيباً : فمن ناحية نجد الاستعمار لا يكلف الدول الاستعمارية أى أموال فى حين استطاعت هذه الدول أن تستولى على المحصولات التى كانت تريدها وفق شروطها . وإذا ما أردنا أن نحكم على الاستعمار فى ضوء الأهداف المعنوية التى حاول أن يضيفها إلى أغراضه الحقيقية أى ادعائه بأنه جاء لتمدين الشعوب الأفريقية – نجده قد فشل كل الفشل ؛ فالدول الاستعمارية كأوصياء كانت أشبه بالوالد الذى يرسل ابنه إلى المدرسة حتى يستطيع أن يدخل غمار الحياة ويكسب عيشه بعرقه : أى أنها لم تقدم للأفريقى غير التعليم الضرورى جدا لخدمة الأوربى ، ولم تظهر استعداداً لإرسال النابغين الأفريقيين إلى الجامعات والمعاهد العليا خدمة لدولهم .

الغزو الأوربى ومقاومة الأفريقيين : –

من الأمور المسلم بها عند الأوربيين أن الأفريقيين فى مرحلة الاستعمار الأولى تقبلوا عن طيب خاطر الغزو ثم الاحتلال الأوربى ، وقد ظن

الأوربيون أن الأفارقة رحبوا بالحكم الاستعمارى لأنهم سلموا بسرعة ، ونحن لا نستطيع أن ننكر أن بعض الأفارقة استسلموا فعلا لإرادة الأوربيين حتى إن صموئيل جونسون مؤرخ اليوريا كتب عن غزو بريطانيا لبلاده ، فقال : كان الغزو البريطانى بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب باب سجن ، وقد فتح ولم يشهد أحد من الذين عاصروا الغزو سعادة شعب أسبوعاً بعد أسبوع وشهراً بعد شهر وسنة بعد سنة مثل شعب اليوريا بعد الغزو عندما كان يذهب إلى الساحل ، ثم يعود ، ولقد تنهد الجميع الصعداء للخير الذى عمهم بعد النزاع المسلح القصير الأمد !

وكثيراً ما وضفت لنا كتب الاستعمار الغزو الأوربى لأفريقيا بأنه إقرار للسلام : فهناك كتاب معروف عن غربى أفريقيا الفرنسية يصف لنا الغزو الفرنسى بأنه السلام الفرنسى ، ولا نزاع بأن كثيرين من الأفريقيين تقبلوا الاحتلال فى كثير من عدم مبالاة ، وأحياناً بالشكر ، أما غالبية الأفارقة فقد قاومت هذا الغزو على الرغم من أن محاربة الأوربى كانت وحشية وبربرية : ففى سيراليون مثلا لجأ البريطانيون بعد شهور عشرة من القتال ضد باى بوريه Bai Bureh إلى حرق المدن والقرى التى كانت تؤيد هذا الزعيم ! وفى السودان الغربى هدمت القوات الفرنسية المدن الكبيرة ، ووزعت أسرى الحرب على الجنود الأفريقيين العاملين معها كعبيد ، والواقع أن الأوربيين كثيراً ما لجئوا إلى أنماط من القتال ماكانت تقبلها أوربا لما فيها من وحشية وبربرية ، الأمر الذى يناهض دعوى المستعمرين من أنهم ذهبوا إلى أفريقيا لفرض حضارتهم على الأفريقيين . والواقع أن مقاومة الأفريقيين كانت غالباً ضعيفة ، فلم تكن هناك جيوش نظامية يعتد بها وحتى سلاح هذه الجيوش كان أضعف من أن يصمد أمام

الأوربيين ، وكثيراً ما قضت مدافع مكسيم على الفرسان الهاجمين أو على فرق من البيادة حتى لو كانت مسلحة ببعض البنادق ، على أن بعض زعماء أفريقيا مثل باى بوريه ولات ديور Lat Dior السنغالى استطاعوا أن يعدلوا من تكتيك قتالهم للتغلب على تفوق الأوربيين فى السلاح ، ورأوا أن حرب العصابات هى السبيل الوحيد الذى يستطيع بها جيش صغير الوقوف أمام القوات الأوربية ، ولقد تمكن سمورى توريه Samory Toure وحده من بين حكام الولايات الرئيسية فى السودان الغربى خلال القرن التاسع عشر أن يكيف أساليبه بحيث يستطيع أن يصد الفرنسيين ، فقام بعدد من الانسحابات الاستراتيجية مع تطبيق سياسة الأرض المحرقة والاستفادة من المخابرات العسكرية ، وتمكن من إيقاف الزحف الفرنسى ، ولعل أشرس المعارك التى خاضها الأوربيون تلك التى جرت بينهم وبين المجتمعات غير المركزية مثل الإيبو أو ضد المشيخات الصغيرة فى ساحل العاج .

ولقد اضطر الأوربيون إلى غزو هذه المناطق قرية قرية حتى يستطيعوا فتحها ، ونلاحظ أيضاً أن الدويلات الأفريقية لم تتحد أمام الغزو الأوربى لتكون خطوطاً دفاعية مشتركة ، ولا نبالغ إن قلنا إن ثلثى غربى أفريقيا قد خضع للأوربيين عن طريق المعاهدات لا عن طريق الغزو ، هذا وقد تقبل الأفريقيون الاحتلال الأوربى على اعتبار أنه سيضع حدا للحروب بينهم ، أو يمنع القبائل المجاورة من احتلال أراضى قبائل أخرى مجاورة أو بسبب الانتفاع من التجارة مع الأوربيين ، ومن المهم بل من الضرورى أن نعرف أنَّ شعوب غربى أفريقيا رفضوا النزول عن سيادتهم للأوربيين بدون مقاومة !

تأثير الاستعمار على الحياة الأفريقية :

فى غالبية الأحوال لم تتغير حياة الأفريقيين فى غربى أفريقيا تغييراً محسوساً نتيجة فرض الحكم الاستعمارى ، بل إن كثيرين منهم يعيشون اليوم كما كان يعيش أجدادهم قبل الغزو الأوربى ، وهذا لا ينفى أن عدداً قليلا من الناس قد تأثرت حياتهم الاقتصادية نتيجة الحكم الاستعمارى فمثلا لم تتحول غير نسبة صغيرة جداً من الشعب إلى أجراء فى المناطق الريفية . كما أن دخول بعض الأفراد من المحصولات النقدية كالكاكاو والبن بلغت حداً كبيراً فى ساحل الذهب وساحل العاج وغربى نيجيريا ، ولكن إدخال المحصولات النقدية الأخرى مثل الفول السودانى والقطن وزيت النخيل لم تدر على الفلاح إلا دخلا تافهاً بعد استقطاع الضرائب المفروضة . وحقيقة الحكم الاستعمارى بالنسبة لغالبية الأفريقيين لا تمثل فى اعتبارى ثروة اقتصادية ، بل فى وجود إدارى يمثل النظام الأوربى الجديد فى البلاد . وكان فى وجود هذا النظام الإدارى الأوربى نهاية للحروب القبلية وضماناً لحرية الانتقال ، وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول : إن الاستعمار الأوربى كان عنصراً من عناصر الاستقرار فى بعض المناطق وخاصة تلك التى لم يكن فيها الحكم مركزياً .

وكانت سياسة البريطانيين الاستعمارية تقوم على الحكم غير المباشر ، أى عن طريق المنظمات أو التنظيمات الشعبية الموجودة والتى أطلقوا عليها اسم السلطات الوطنية ، ولقد حاول البريطانيون تطوير هذه المنظمات أو التنظيمات كأساس للحكم المحلى ، وكان الغرض من استمرار سلطة هذه المؤسسات أو التنظيمات أن تتعامل مع الحالات التى لا يستطيع الأوربى

أن يعالجها وفق نظمه ، تلك النظم التى ادعت القوى الاستعمارية أنها تريد إدخالها إلى أفريقيا كوسيلة لنقلها من حالة التأخر والبداوة إلى التقدم والحضارة ، أو كما حدث فى نيجيريا الشمالية كان الغرض من هذه التنظيمات أن تعرقل إدخال نظم الحكم الغربى تأكيداً لتأخرها . ومن الأمور البارزة حقاً أن الأفريقيين الذين تعلموا فى الغرب والذين هدموا النظام البريطانى القائم على تأكيد استمرار سلطة الإدارة والنظم الوطنية هم الذين حاولوا إدخال نظم الحكم الغربية فى بلادهم .

وفى أفريقيا الغربية الفرنسية لم يسمح الفرنسيون للمشايخ والرؤساء الوطنيين بحكم البلاد ؛ فقد كان الحكم الفرنسى أكثر مباشرة من الحكم البريطانى ، وكان الرئيس المحلى عبارة عن عميل للإدارة الفرنسية لا يمتلك من دونها حولا أو قوة ، وكانت كل مهمته تنفيذ أوامر المدير الفرنسى على حين كان للرئيس الأفريقى تحت الحكم الإنجليزى محكمته وشرطته وسجنه ، ولم يكن لقرينه فى الإدارة الفرنسية شىء من هذا كله ، ولم يكن له حق أو نصيب فى الضرائب التى يجمعها بعكس زميله فى النظام البريطانى ، وكان الرئيس يختار فى المستعمرة الفرنسية لا على أساس حقه التقليدى أو الشرعى فى الزعامة أو الحكم ، بل كان يُختار على قدر ما يظهره من ولاء لفرنسا ، سواء كجندى أو ككاتب تافه فى الإدارة الفرنسية .

كذلك كانت المشيخة فى المستعمرات الفرنسية على نمط واحد تتساوى فى الحجم والمساحة ، وتتألف من وحدات إدارية متساوية ، وهذا النظام فى الحكم الفرنسى لم يؤد إلى أى تغيير فى المجتمع ، فهو لا يسمح بأى مبادرة أو تجديد فى الحياة الأفريقية ، سواء من جانب

الرئيس أو المرءوس ، بل أدى فى المدى الطويل إلى تقلص سلطة الرؤساء التقليدية بعد أن كانوا القوة الحاكمة فى غربى أفريقيا ، أما فى نظام الاستعمار البريطانى فنجد نوعاً من الاستقلال وميلا إلى نظام يؤدى فيه الرئيس المحلى أو العمدة دوراً سياسياً ، ولكن فى حدود ضيقة للغاية .

والواقع أن النظام الإدارى الذى اتبعته فرنسا أو إنجلترا لم يؤد إلى إحداث تغيرات هامة ، كما أن التجديدات التى أدخلت مثل الضرائب المنتظمة لم تؤد إلى تحسين أحوال الشعب إذ صرف القسم الأكبر من المبالغ المحصلة فى تأييد الإدارة أو شق الطرق أو مد السكك الحديدية أو إنشاء الموانى وما إليها من الوسائل التى تخدم المنطقة استعماريا أو لها أهمية اقتصادية للدولة المستعمرة ، وهذه التحسينات لم تؤثر فى السواد الأعظم من الأفريقيين ، فقد لاحظ أحد الكتاب الأفريقيين أن ٩٠٪ من السكان لم يتأثروا اقتصاديا من هذه التطورات . وفى الوقت الذى اضطر فيه الأفريقيون إلى زراعة المحصولات النقدية لأول مرة فى حياتهم حتى يدفعوا الضرائب المفروضة عليهم تجدهم لا يستفيدون من هذه المحصولات !

وفوق هذا وذاك استخدموا من الأيدى العاملة الأجيرة عدداً كبيراً ، فى حين أنهم لو كانوا اقتصروا على زراعة المحصولات اللازمة لمعيشتهم وإلى جانبها مساحة صغيرة من المحصولات النقدية تكفى لدفع الضرائب وشراء بعض اللوازم الضرورية لكان ذلك أفضل لهم . فنادراً ما كان الزارع يمتلك من الموارد والإمكانات ما يكفى لزراعة محصولات نقدية وافرة يستخدم الزائد منها فى شراء حاجاته الضرورية ، وحتى اليوم نجد الكثيرين من زراع الكاكاو فى غربى نيجيريا لا يتكسبون من الكاكاو إلا القدر الذى يكفى دفع الضرائب ! وفى المناطق التى لا تصلح للمحصولات

النقدية أجبرت الإدارة الاستعمارية السكان على الهجرة للعمل كعمال زراعيين أو كخدم ، وإذا ما أرادوا العودة مرة أخرى إلى قراهم لا يجدون معهم إلا ما يكفى دفع الضرائب وشراء بعض أشياء تافهة من السلع المستوردة

كان الهدف الرئيسى لرجال الإدارة الأوربيين المحافظة على السلام والأمن خدمة للاقتصاد الاستعمارى وإن تكن مهامهم قد تنوعت بما فى ذلك إجبار الفلاحين على زراعة محصولات معينة بالذات ، كما حدث بالنسبة للمستعمرات الفرنسية . وهناك نقطة هامة يجب أن نشير إليها هى تمتع الإداريين الفرنسيين والبريطانيين بسلطات قضائية وإن تكن السلطة القضائية المخولة للفرنسيين أكبر وأعم من تلك التى كانت مخولة للبريطانيين ، فكان الإدارى الفرنسى يحكم فى جميع القضايا المدنية والجنائية نظراً لأن الرؤساء المحليين قد حرموا من سلطاتهم القضائية وحتى بالنسبة للقضاء المستعجل ، فقد كان ذلك من حق رجل الإدارة الفرنسى ، الأمر الذى جعله يفرض الغرامات ويقبض على الناس ويضعهم فى السجن بدون محاكمة ولمدة ١٤ يوماً ، وكان الإدارى الفرنسى مكروهاً أشد الكره من الأفريقيين ، الأمر الذى أدى إلى ازدياد كراهية الأفريقى للإدارة الفرنسية على الإدارة البريطانية .

أثر الاستعمار على التطور الاقتصادى :

كـــثيرون من الكتاب اعتبروا الاستعمار فى أفريقيا بداية ثورة اقتصادية ، ومع ذلك وكما ألمحنا فإن مستوى معيشة الفلاح الأفريقى العادى لم يرتفع ، ولكن من ناحية اقتصادية بحتة نرى أن الحكم الاستعمارى كان له تأثير ونتائج اقتصادية هامة .

يقولون : إن زراعة المحصولات النقدية فى أفريقيا هى نتاج الحكم الاستعمارى ، والواقع أن الانتقال من اقتصاد الكفاف وهو الذى يوفر المأكل والمشرب والسلع اللازمة للاستهلاك المحلى المباشر إلى الاقتصاد الذى يقوم على إنتاج حاصلات للبيع أو للتصدير فى مقابل عملة نقدية أو فى مقابل سلع مستوردة قد بدأ يظهر فى بعض المناطق بطريقة تلقائية بين الأفريقيين فى القرن التاسع عشر ، وقبل دخول الأوربيين . ويرجع الفضل فى ذلك للتجار العرب . فقد كان الأفريقيون فى غربى أفريقيا ينتجون فى القرن التاسع عشر الفول السودانى والقطن وزيت النخيل بقصد التصدير وبكميات كبيرة ، ومن ثم يمكن القول بأن فرض الإدارة الأجنبية على الأفريقيين لم يكن سببه إنتاج الحاصلات النقدية ، فكل ما فعله الاستعمار هو أنه كثف ووسع من مناطق الإنتاج عن طريق فرض الضرائب ، ومد السكك الحديدية وشق الطرق ، مما يسر على المصدر نقل محصولاته إلى المدن الساحلية ومنها إلى الخارج .

ولكن لا ننسى فى نفس الوقت أن الاستعمار أدخل بعض المحصولات النقدية مثل البن والكاكاو ، وكانت أسعارهما السوقية مرتفعة فى العالم مما أدى إلى إحداث تغير حقيقى فى المركز الاقتصادى للزراعيين ، وكان البن قبل عام ١٩٤٥ يزرع على نطاق ضيق فى ساحل العاج وحده أما الكاكاو فكان يزرع فى ساحل الذهب وغربى نيجيريا وبدرجة أقل فى ساحل العاج (حيث توطن بعض الزراعيين البيض ، وحيث جندوا لخدمتهم عدداً كبيراً من الفلاحين) .

أما فى ساحل الذهب فترجع الزيادة الكبيرة فى إنتاج الكاكاو إلى الفلاح الأفريقى نفسه ؛ فقد قام بشق الطرق وإقامة الجسور اللازمة

لتسهيل المواصلات من مناطق الكاكاو إلى محطات السكك الحديدية التابعة للحكومة أو الطرق الرئيسية التى أشرفت الحكومة على شقها . وقد قام الأفريقى نفسه بتعديل نظام حيازة الأرض ، واستحدث ما يعرف بنظام الزارع المستأجر حتى يستطيع أن يفى بطلبات الأسواق العالمية من الكاكاو ، وقد زاد إنتاج الكاكاو فى ساحل الذهب زيادة أسطورية من ١٢ طنا عام ١٨٩٢ إلى ١١٨ ألف طن فى عام ١٩١٧ : والفضل فى ذلك يرجع لزارع الكاكاو نفسه ، وقد عقب على ذلك الحاكم البريطانى لساحل الذهب سير هيوكليفورد Sir Hugh Clifford ، فقال : « هذا الرجل الذى أشيع أنه بليد قد هيأ من الغابة العذراء مساحات كبيرة من الأرض حولها إلى مزارع ناجحة للكاكاو ، ولم يمتلك من الوسائل غير بلطة وفأس ولواطة ، وأمكنه أن يقطع الأشجار الضخمة ويطهر الأراضى من الحشائش . وتمكن الفلاح الأفريقى بدون مساعدة من أى شخص آخر من تطوير إنتاجه ونقله إلى البحر ، وهذا الإنجاز يجعلنا ننظر إلى الإنسان الزنجى نظرة تقدير واحترام » .

وقبل عام ١٩٤٥ لم تبذل الدول الاستعمارية أى جهد لتحسين حال الزراعة الأفريقية ، ويرجع السبب فى ذلك إلى جهل الأوربيين بظروف الزراعة الاستوائية وإلى قلة الاعتمادات المخصصة للزراعة فى الموازنات السنوية وفى مشروعاتهم الرأسمالية ، ذلك على الرغم من أن غالبية دخل المستعمرة كان يأتى من الزراعة ، سواء عن طريق الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، وكل ما فعله الاستعماريون أنهم أقاموا محطات أبحاث ومزارع تجريبية وأتوا بعدد من الزارعين فسجلوا نتائج هامة . ولكن هذه النتائج لم تفد إلا الأجيال التى أتت بعد ذلك ، وإذا ما استثنينا الألمان فى توجو

نجد جميع الدول الاستعمارية فى غربى أفريقيا كانت تهتم اهتماماً كليا بتحسين محصولات التصدير دون أن تبذل أى جهد لتحسين محصولات الأفريقيين مثل الكازافا واليام Yams. Cassava والذرة وإن تكن فرنسا فى الفترة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨ قد استوردت بسبب الحرب هذه المحصولات الوطنية الأفريقية لاستهلاكها الخاص . هذا وكانت محطات البحوث الزراعية عملية شكلية بمعنى أن الدول الاستعمارية لم تهتم بإجراء التجارب على المحصولات التى يقتات عليها الأفريقيون بل على محصولات التصدير فقط !

وبالمثل : لم يكن هدف الاستعمار من شق الطرق ومد السكك الحديدية تطوير التجارة الداخلية ، ولكن تسهيل عملية نقل أو ترحيل المحصولات النقدية التى تحتاج إليها أوربا إلى الموانى وإن تكن التجارة الداخلية قد تطورت كنتيجة فرعية لشق هذه الطرق ومد السكك الحديدية ، ومهما يكن من أمر فإننا نستطيع أن نقول : إن هذه الشبكة من خطوط الاتصال بالإضافة إلى خطوط التلغراف والتليفون كانت بمثابة ثروة فى المواصلات بالمستعمرات ، ولكن ذلك القول لا ينطبق إلا على السنوات السابقة للاستقلال مباشرة ، وهى تمثل المرحلة الثانية من التطور فى المواصلات : أى تطور نظام الطرق بغرض تسهيل التجارة الخارجية أصلا والداخلية فرعاً !

لم تكن عملية إدخال العملة النقدية بدعة كما ظن بعض ، فقد عرفها الأفريقيون فى مناطق عدة من أفريقيا ، أو على الأقل ابتكروا لأنفسهم أشكالا من العملة وإن تكن فى بعض الأحوال صعبة الحمل

والتداول : فمثلا اتخذوا من أصداف بعض القواقع عملة لهم ، أما العملة التى أدخلها الاستعمار فكانت أقل صعوبة فى التداول : فمثلا كان الشخص الذى يريد شراء المنتجات الزراعية من أقطار بعيدة يأتى بحمار أو عدد من الحمير ويحملها بهذه العملة ، ذلك لأن الأوراق النقدية لم تكن مقبولة كعملة حتى عهد متأخر ، ومن ثم كانت المدفوعات تتم عن طريق العملات النحاسية ذات القيمة المنخفضة وذات الوزن الثقيل مثل الفرنك أو البنس النحاسى ، وكانت عملية الشراء تتطلب حمل العملة النحاسية المنخفضة ؛ كما كانت تتم فى كثير من الأحيان عن طريق المقايضة ، ولا تزال هكذا فى بعض مناطق أفريقيا ، وذلك مثل منطقة سد النيجر حيث يفضل الأفريقيون المقايضة على العملات النقدية .

وأهم تغير حقيقى تسبب فيه الحكم الاستعمارى كان فى الصرح الاقتصادى للمناطق المستعمرة : فى القرن التاسع عشر كان الأفريقيون ينتجون المحصولات التى يطلبها الأوربيون بل عملوا كوسطاء يجمعون هذه المحصولات ويسلمونها للمصدرين الأوربيين على الساحل . وقد اشتغل بعض الأفريقيين بأعمال التصدير على طريقتهم الخاصة . وفى نهاية القرن التاسع عشر بدأ الأوربيون يزاحمون الأفريقيين فى أعمال الوساطة ، ثم جاء اللبنانيون الذين أخذوا يهاجرون إلى غربى أفريقيا فى أواخر القرن التاسع عشر ، وتمكنوا بذكائهم الفطرى فى التجارة وتحملهم مشاق المعيشة التى لا يستطيع أن يحياها الأفريقى أو الأوربى ، وعن طريق تخفيض أرباحه إلى أقصى حد من إبعاد الأفريقيين والأوربيين من عمليات الوساطة ، والواقع أن المصارف الأوربية سهلت لهم عملهم بأن أبدت

استعداداً كبيراً لإقراض اللبنانيين عن الأفريقيين سواء على هيئة اعتمادات مصرفية أو بضاعة أمانة أو سلع من بيوت التصدير الأوربية . وفى عام ١٩٢٠ استطاع اللبنانيون أن يخرجوا جميع الأفريقيين الوسطاء من التجارة ما عدا التجارة الصغيرة التافهة .

وبالمثل قامت الشركات التجارية الأوربية الكبيرة باستبعاد الأفريقيين من تجارة الصادرات والواردات ، وذلك لافتقار الأفريقيين من جهة إلى رأس المال الكبير والذى تستطيع الشركات الأوربية أن تحصل عليه بسهولة ، كما فضل المنتجون الأوربيون أن يقصروا صلاتهم التجارية فى التصدير والاستيراد على شركات أوربية ، كذلك ساعدت المصارف على تقديم القروض إلى هؤلاء الأوربيين . أضف إلى ذلك أن هذه الشركات الأوربية كانت لها الأولية فى أعمال التخزين بالموانى ، وكانت تحصل على نولون أقل من الأفريقيين ، كما كانت تستأجر بشروط ميسرة السفن من شركة غربى أفريقيا للشحن التى اشتهرت بعمليات نقل العبيد ؛ كما أن بعض مصانع أوربا التى كانت تمون هذه الشركات بالمنسوجات والسلع الأخرى اللازمة للسوق الأفريقية كانت مملوكة لشركات قابضة يساهم فيها نفس هؤلاء التجار ، ومن كل هذا وذاك أدى الكساد الذى أتى بعد عام ١٩٢٠ إلى إفلاس الشركات الأفريقية القليلة التى كانت تشتغل فى عمليات الصادر والوارد ، فقد حل الكساد ولدى هذه الشركات بضائع كثيرة حصلت عليها عن طريق اعتمادات مصرفية مكشوفة ، ولم تكن لديها احتياطات تكفى تغطية الاعتمادات المصرفية فى سنى الكساد .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية كانت حفنة من شركات التجارة الأجنبية تحتكر السوق ، وتتسلط على اقتصاديات غربى أفريقيا وحتى

إذا ما وجدت بعض الشركات المتنافسة كنت تجدها تتفق فيما بينها على أثمان محددة للعمالة والمحصولات ، ولعل أسوأ مثل لهذا النوع من الكارتيل الشركات الأوربية العاملة فى ساحل الذهب والتى كانت تجمع الكاكاو فى عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ : فقد وافقت تسع شركات منها على توحيد سعر شراء الكاكاو ، وكان طبعاً أقل من السعر العالمى للكاكاو ! والواقع أن الحكومات الاستعمارية التى كانت تطبق مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) Laissez Faire, Laissez Passer — كانت تغمض عينيها عن مثل هذا الاستغلال وإن تكن فى النهاية قد اضطرت إلى اتخاذ بعض الإجراءات مع شركات جمع الكاكاو بسبب ثورة الأفريقيين وإضرابهم عن البيع .

ويلاحظ أن الشركات الأجنبية فى غربى أفريقيا لم تحاول إعادة استثمار أموالها فى البلاد ، بل نادراً ما أنشأت حتى صناعات ثانوية لتجميع المحصولات قبل شحنها إلى أوربا : مثال ذلك : كانوا يصدرون زيت النخيل إلى أوربا ليحولوه إلى صابون ، ثم يعيدوا تصدير الصابون إلى أفريقيا ، وكانت الصناعات الفريدة التى عمل الاستعمار على تطويرها تلك الصناعات النشيطة للغاية مثل الزنك فى نيجيريا والذهب فى ساحل الذهب والحديد فى سيراليون . هذا ولم تكن هناك عمليات تنجيمية فى غربى أفريقيا الفرنسى .

والواقع أن النظام الاقتصادى الاستعبادى كان نظاماً بدائيا الغرض منه أساساً تموين أوربا بالمواد الخام التى تحتاج إليها من أفريقيا ، أما مصالح الأفريقيين فكانت أمراً ثانويا أو عارضاً !

أثر الاستعمار على التعليم :

لعل التعليم هو الناحية الثورية الوحدة التى تميز بها الحكم الاستعمارى ، ونعنى بالتعليم محاولة المستعمر نشر التعليم الأوربى : فالتعليم بالنسبة للأفريقى مفتاح تفهمه للثقافة والتكنولوجية المتقدمة التى مكنت الرجل الأبيض من احتلال أرضه والتحكم فى قارته بسهولة ، كما أن التعليم الغربى الذى يؤكد الإنجازات الفردية جاء مناقضاً للأساس الذى قامت عليه التقاليد الأفريقية التى تقوم على الشخصية الجماعية والمسئولية المشتركة ، وعلى الرغم من أن السياسة الفرنسية كانت تقوم على نوع من المشاركة فإن الاستمرار فى اتباع هذه السياسة بنجاح كان يستلزم نشر التعليم ، ولكن الفرنسيين لم يهتموا بفتح المدارس ، بل كانت مدارسهم أقل عدداً من مدارس البريطانيين ، ولا شك أن الفرنسيين أدركوا هذه الحقيقة ، لأنهم كانوا يخشون أن يفلت الزمام من أيديهم ، فيحدث تضخم فى طبقة الصفوة ؛ ومن ثم كانوا يحرصون على أن تخرج المدارس ما يكفى فقط لملء الوظائف الحكومية أو وظائف الشركات التى يسمح الأوربيون فيها للأفريقيين بشغلها ! أما الحكومة البريطانية فلم تنفق أموالا على التعليم من ميزانيتها ، ولكنها خولت البعثات التبشيرية سلطة كبيرة فى فتح المدارس : ومن ثم نجد عدد المتعلمين على المستويات المختلفة فى غربى أفريقيا أكثر فى القسم البريطانى منه فى القسم الفرنسى ، ونلاحظ هنا أن غالبية الأطفال الذين سعوا ليتعلموا فى أفريقيا الغربية الفرنسية التحقوا بالمدارس التبشيرية ما عدا شمالى نيجيريا حيث حرّمت الإدارة الاستعمارية على البعثات التبشيرية فتح مدارس فى الإمارات الإسلامية دون موافقة الأمراء أنفسهم .

ومهما كانت الحال وسواء تحدثنا عن القسم الفرنسى أو عن القسم الإنجليزى فإن عدد المتعلمين فى عام ١٩٤٥ كان تافهاً : ففى عام ١٩٤٤ بلغ عدد الأطفال فى المدارس الفرنسية بغربى أفريقيا ٧٦ ألف طفل فى حين بلغ عدد السكان ١٥ مليون نسمة ، وكانت نسبة تافهة من هؤلاء الأطفال فى مدارس الليسيه ، أما فى أفريقيا الغربية البريطانية فكان الأمر يختلف من مستعمرة إلى أخرى ففى عام ١٩٣٩ بلغ عدد الأطفال فى مدارس المرحلة الأولى ٢٥,٠٧٦ طفلا فى حين يزيد سكان نيجيريا الشمالية وحدها على جميع سكان أفريقيا الفرنسية الغربية ، وفى السنة التى قبلها بلغ عدد تلاميذ المرحلة الأولى فى ساحل الذهب أى غانا ٧٦ ألف طفل ، أى ما يساوى جميع أطفال المرحلة الأولى فى المستعمرات الفرنسية بغربى أفريقيا عام ١٩٤٤ علماً بأن قسماً كبيراً من هؤلاء الأطفال أمكنهم أن يتموا تعليمهم الثانوى . ومهما يكن الأمر فإن الطلبة الذين كانوا يذهبون إلى المدارس يمثلون نسبة صغيرة جداً من عدد السكان ، ومع ذلك فإن تأثير التعليم كان كبيراً للغاية : فمن ناحية كان شعور الأفريقيين أن الطفل الأفريقى إذا ما دخل المدرسة فإنه يكون طبيباً أو مهندساً ، ولكن هذا الاحتمال أو الأمل ما كان يتحقق إلا نادراً . وكانوا يدرسون له فى المدارس الثانوية بعض الأفكار والسياسات الاستعمارية الأوربية مثل الديمقراطية وحق الانتخاب ، أو لكل رجل صوت . ولا تفرض الضرائب إلا بموافقة الشعب والمساواة والإخاء والعدل والناس سواسية أمام القانون ، ولا يجوز القبض على شخص وحجزه إلا إذا أتى جريمة ، ثم يأخذ الأفريقى يفكر : لماذا لا يتمتع هو أيضاً بهذه المثل والمبادئ ؟

والواقع أن الحكام الاستعماريين عندما سمحوا بتعليم الأفريقى ضربوا

بأنفسهم المعول الأول فى صرح استعمارهم ؛ فمن ناحية لم يتخرج كل الذين تعلموا محامين وأطباء أو حتى كتبة أو مساعدى كتبة ، فلم تتعلم الأغلبية الأفريقية إلا ما يكفى أن يجعلها متزمرة بحياتها الريفية حتى راحت تهجر أراضيها إلى المدن للحصول على وظائف أو العمل فى الحوانيت أو سعاة أو سواقين أو تلاميذ ميكانيكية أو خدم بالمنازل أو عمال !

والواقع أن هجرة الشباب من الريف إلى المدن نتيجة سيئة للاستعمار الأوربى ، وفى نفس الوقت راحت المراكز التجارية والإدارية الجديدة تجذب الشباب نصف المتعلمين الذين أرادوا أن يهربوا من نمطية العمل الزراعى وسلطان كبار السن وقيود المجتمعات التقليدية ، وتحولت المدن إلى بواتق لصهر الجماعات الأفريقية الأصيلة ونشر الأفكار الجديدة والآمال الجديدة ، وأصبحت المدن مركزاً أساساً لتجار السياسة فى الأيام التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وكان الشاب الذى يعمل كاتباً أو عاملا يتكسب فى الشهر الواحد ما تتكسبه أسرته فى الريف خلال سنة كاملة ! وقد أرهف أطماعه ومطامحه التعليم الأوربى حتى جعله قلقاً لا يستقر له وضع ، وانتهز السياسيون هذه الأوضاع النفسية للشاب بعد الحرب ، فأخذوا يلهبون عاطفته ويثيرون فى داخله الامتعاض وعدم الرضاء ، وكان كل مهاجر إلى المدينة يسعى إلى التعرف على أبناء بلده ، أو أقاربه . ليعيش معهم حتى يجد عملا يتكسب منه ، وبلغ الأمر أن راحت كل جماعة أصيلة أو أبناء كل قرية أو مركز يكونون اتحادات أو جمعيات لمساعدة بعضهم بعضاً أو لمناقشة مشاكلهم المختلفة ، وهكذا استفاد المهاجرون من إخوتهم فى الدين . فكانوا يجتمعون معاً ويناقشون أحوالهم ، ولكن يلاحظ

أن المذاهب الأفريقية الوثنية لم تجد طريقها للانتشار ، لأن قساوسةهذه المذاهب أو سحرتها فضلوا البقاء فى قراهم ، ومن ثم كان من السهل على المهاجر أن يعتنق دين الجماعة التى يحل عليها أو يجاورها ؛ ومن هنا اعتنق الكثيرون منهم الإسلام وبعبارة أخرى انضموا إلى مجتمع جديد ، أما فى المناطق التى كانت فيها غالبية المدن من المسيحيين فاعتنقوا بطبيعة الحال المسيحية ، ومن هذا نستطيع أن نقول : إن المسيحية والإسلام انتشرا انتشاراً كبيراً فى المدن نتيجة هجرة الريفيين ، على أن المسلمين احتفظوا بتقاليدهم المحافظة وبأحاسيسهم القومية ، فى حين راح الذين انضموا إلى المسيحية يتشبعون بالآراء الغربية ولا سيما الفردية الذاتية ، وهكذا شعر الأفريقيون بعدم الرضا نحو النظام الاستعمارى الذى كان يصمم ويلح على سيادة الرجل الأبيض على الرجل الأسود !

أثر الاستعمار على الحكم :

قبل عام ١٩٤٥ لم يكن للأفريقيين أثر يذكر فى حكم بلادهم ، فكان الرجل الأبيض هو الذى يتخذ القرارات السياسية فى جميع الشئون الإدارية والزراعية والاقتصادية ، وكانت خطة التنمية توضع من أعلى بمعرفة الحكام الاستعماريين دون استشارة الأفريقيين الذين تطبق عليهم ! ولقد وصف الفرنسيون فى يوم من الأيام سياستهم فى أفريقيا بأنها مشاركة ، ولعلهم كانوا يقصدون بالمشاركة تلك التى بين الحصان وراكبه ؟ فالحصان لا يقرر أين يذهب ؟ أو متى يذهب ؟ بل الراكب وهو الإدارى أو المستعمر فى أفريقيا البريطانية أو الفرنسية ، وكان النظام السائد يستبعد الأفريقيين من تولى أى مركز ذى مسئولية أو شبه مسئولية إدارية إلى أن نشبت الحرب

العالمية الثانية عندما سمح الرجل الأبيض للأفريقي أن يعمل فى الطب دون أن يتمتع بنفس ميزات قرينه البريطانى أو الفرنسى مهما حصل من شهادات ، ومهما امتدت به التجربة ، أما فى أفريقيا الغربية الفرنسية فكان مسموحاً للأفريقى أن يعمل فى الشئون الإدارية على قدم المساواة مع الفرنسى ، ولكن عدد الأفريقيين الذين تمتعوا بهذه المساواة كان تافهاً جداً .

وفى أفريقيا الغربية الفرنسية لم يتمتع الأفريقيون بحرية التعبير إلا اسماً فقط ، فكان الرجل الأفريقى الذى يتجرأ وينتقد أعمال الحكومة عرضة للسجن دون محاكمة لمدة أربعة عشر يوماً ، ولم يكن هناك ما يمنع رجل الإدارة الفرنسى من إعادة وضع نفس الشخص فى السجن لمدة أخرى إذا ما انتهت المدة الأولى ، ولم تكن هناك أيضاً حرية للصحافة . ولما وجد الأفريقى أنه قد حرم حقه الطبيعى فى التعبير عن آماله وآلامه التجأ إلى العنف ، بل صار عدواً كبيراً لسياسة فرنسا الخاصة بتجنيد الأفارقة للقتال فى أوربا خلال الحرب العالمية الأولى . وقام العمال بإعلان الإضراب مع أنه لم يكن قانونياً ولعل القطر الوحيد الذى شذ عن الأقطار التى حكمتها فرنسا هو السنغال حيث سمح لشعبها بنوع محدود من التعبير السياسى ، فكان من حق الأفريقيين فى المديريات الأربع وهى داكار وسانت لويس وروفسك وجورية Dakar, Saint Louis, Rufisque, Gorée حق المواطنين الفرنسيين ، وكانوا يختارون نواباً لهم فى المجلس الوطنى الفرنسى ، كذلك كانوا ينتخبون قنصلهم العام وأعضاء مجلس البلدية ، وكانت الصحافة فى السنغال حرة بعض الشىء ، وكان النائبان الأفريقيان فى الفترة بين الحربين العالميتين وهما Blaise Daigre, Galandou Diouf

يؤيدان سياسة فرنسا ، بل تولى الأول منصب وزير المستعرات الفرنسية فى عام ١٩٣٠ ، وتولى فى جنيف الدفاع عن سياسة فرسا فى المستعمرات ولا سيما أسلوب السخرة .

وفى أفريقيا الغربية الفرنسية حيث كان الأفريقيون ينتخبون عدداً من أعضاء المجالس التشريعية وحيث كان الحاكم العـــام يعين بقية الأعضاء كانت هذه المجالس عبارة عن صمام أمن حيث كان النواب الأفريقيون ينفثون عن مشاعرهم ، ونلاحظ على هذه المجالس أن النواب المنتخبين كانوا من أبناء الطبقات الراقية التى على الساحل أو فى الداخل ، وكان الغرض من تعيين بقية الأعضاء أن تأمن الحكومة على تنفيذ سياستها دون معارضة من ممثلى الشعب وحتى إذا ما اجتمع نواب الشعب والنواب الأفريقيون المعينون بمعرفة الحكومة لا يستطيعون أن يكونوا أغلبية نظراً لأن غالبية المجلس كانت من الموظفين الذين يؤيدون الحاكم العام ، والذين كانوا يهتمون بترقياتهم على يد الحاكم !

وكان حق الإضراب محرماً على العمال وغير العمال سواء فى المستعمرات البريطانية أو الفرنسية ، ومع ذلك كان أهم شكل من أشكال الاحتجاج الإضراب كإضراب عمال السكك الحديد فى سيراليون عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٦ وإضراب عمال الكاكاو فى ساحل الذهب عام ١٩٣٧ ، عام ١٩٣٨ ومظاهرات السيدات فى أبا بنيجيريا عام ١٩٢٩ ، وعن طريق الإضرابات نجح الأفريقيون فى رفع مظالمهم إلى الجهات الإدارية مع إجبارها على حل الإشكالات .

وكان من نتيجة إضراب زارعى الكاكاو أن ألفت الإدارة لجنة تقصى الحقائق التى أدانت الشركات الأوربية ، والتى أوصت بتأليف لجنة

حكومية لشراء الكاكاو وصرف الأرباح لمنفعة المنتجين ، كذلك أوصت اللجنة التى ألفت نتيجة إضراب السيدات فى أبا بإلغاء نظام التراخيص فى شرقى نيجيريا .

وكانت الحالة السياسية فى سنوات ما بين الحربين متوترة ، ولذلك اضطرت الدولتان الاستعماريتان فى غربى أفريقيا إلى منح الأفريقيين حريات أكبر والسماح لهم بالاشتراك فى الحكم . ومن ناحية فرنسا نجدها تدخل نظام المجالس العامة مثل مجلس السنغال العام وغيره من المجالس التى أنشأتها فى مستعمراتها بغربى أفريقيا والتى كانت ترسل ممثلين عنها إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ، ومن ناحية بريطانيا نجدها توسع من سلطان المجالس التشريعية بحيث يشمل كل الأراضى فى المستعمرة وليس مجرد الشريط الساحلى للشاطئ ، كما زادت الدولتان الاستعماريتان فى عدد النواب المنتخبين وجعلتا عدد نواب الشعب أكبر من عدد نواب الحكومة .

ومما لاشك فيه أن الذين استفادوا من هذه الإصلاحات الدستورية هم المثقفون الذين نالوا تأييد الطبقة المتعلمة فى المدن والأرياف ، وتميزت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بتعديل الأشكال الدستورية القديمة : فبدلا من أن يستمر الأوربيون أوصياء على الأفريقيين وفى يدهم وحدهم تقرير مصيرهم تحول الوضع إلى نوع من المشاركة ارتفع فيه صوت الأفريقى بدرجة متزايدة محدداً لمصيره ومستقبله .

تقويم الاستعمار :

يعتبر كثيرون من الأفريقيين مرحلة الاستعمار أهم مرحلة فى تاريخ أفريقيا ، ولكنى أعتقد أن الأجيال المقبلة عندما تدرس هذه المرحلة فى

إمعان وعمق أكثر مما تفعله الأجيال الحالية ستجد التعديلات الدستورية التي وقعت خلال المرحلة الاستعمارية أقل أهمية مما يعتقده بعضنا الآن ، ولسوف يرون أن مرحلة الاستعمار التي قطعت استمرار التاريخ الأفريقي البحت أقل أهمية في عملية التطور التاريخي لأفريقيا نفسها .

وقد ترى الأجيال المقبلة أن أهم نتيجة للاستعمار إنما هي دمج الأقطار الأفريقية والجماعات الأفريقية الأصيلة في وحدات سياسية جديدة تعتبر أساس دول أفريقيا المستقلة الحديثة . وقد ترضى الأجيال الأفريقية بهذا الوضع على ما فيه من مفارقات واختلافات عنصرية ولغوية ومذهبية لا لشيء إلا لتتجنب الاضطرابات والحروب ، ولسوف تستمر عجلة التاريخ في أفريقيا تدور كما دارت في شرقي نيجيريا عندما حاولت قبائل الإيبو الانسلاخ عن نيجيريا مع تكوين دولة مستقلة تقوم على شخصيتهم المستقلة كشعب مستقل وليس كجزء من نيجيريا ، ويبدو أن كل دولة أفريقية سوف تواجه نفس المشكلة – مشكلة القوميات المتنازعة والتي أوجدها الاستعمار ، والتي أطلقوا عليها القومية ، والواقع أن الدول الاستعمارية هي المسئولة أولا وأخيرا عن خلق الدول الأفريقية الجديدة بحدودها السياسية الحالية دون أن تحاول أن تؤكد في نفوس سكان هذه المستعمرات شعورهم بالشخصية المشتركة أو ولاءهم لوحدة سياسية جديدة ، وقد يقول قائل : إن الدول الاستعمارية قد وفرت لهذه الدول الجديدة لغة مشتركة – الفرنسية أو الإنجليزية ، والواقع أننا نجد هاتين اللغتين غير موجودتين إلا في بعض أحياء راقية من المدن الكبيرة في حين تسود اللغات الأفريقية الأصيلة الأحياء الوطنية والريف ، ولا يمكن إحلال لغة بديلة محلها .

ولعل أكبر أثر سيئ تركه الحكم الاستعماري إنما هو إدخال الشك

فى نفوس الأفريقيين عن طريق التأكيد بشكل قوى على تفوق الرجل الأبيض وتفوق أوربا على أفريقيا ، وحتى الآن نجد الكثيرين من الشعوب المستقلة تفضل التعامل مع المستعمر السابق وتحترمه وتجله بشكل يفوق إجلالها واحترامها لزعمائها وزعماء الشعوب الأخرى ! بل هى تفضل وتتحيز لمنتجات المستعمر السابق حتى لو كانت أردأ من منتجات الدول الأوربية الأخرى ! أضف إلى ذلك أن هناك عدداً من الأفريقيين ضعاف النفوس الذين راحوا يفضلون ديانة المستعمر وثقافته دون نقاش باعتبارها الديانة أو الثقافة المثلى أو كما قال الرئيس سيكوتورى : « لقد ترك المستعمر وراءه عقلية استعمارية متعفنة وفكراً استعماريا مريضاً حتى إننا نجد أن بعض رجال اليوريا حتى هذه اللحظة يقولون ؛ إن العالم الحقيقى هو عالم الرجل الأبيض !

ولعل أهم عمل تشرع فيه الشعوب الأفريقية وفى الحال أن تتخلص من هذه العقلية الاستعمارية حتى تستطيع أن تؤكد ذاتها وتعتقد فى قرارة نفسها أنها لا تقل عن هؤلاء الذين ساموهم العذاب عشرات السنين !

المراجع

١ – يرجع فى ذلك إلى مؤلفات :

Basil Davidson: "**East and Central Africa to the late 19th Century**" *London.*
Longsman Green 1967.

John Fage: "**History in the African World: a survey of Social Research.** *Ed. R.A. Lystad, New York, Praeger 1965.*

Muhsin Mahdi: "**Ibn Khaldoun's Philosophy of History**" *London, Allen Unwin 1957.*

Dancil F. Mc Call: "**Africa in Time Prospective**" *(Boston University Press 1964).*

Nassif Nassar: "**La Pensés réaliste d'Ibn Khaldun**" *(Paris; Press Universitaises de France (1967).*

Merrick Posnansky Ed: **Prelude to East African History,** *(London Oxford University Press 1966).*

Terrence Ranger Ed: **Emerging Themes in African History.** *(Nairobi: East African Publishing House) 1968.*

Robert I. Rothberg: **A Political History of Tropical Africa.** *(New York Harcourt: Brace and World) 1965.*

John Sutton: **Olduvai Discoveries and Publications,** *Tanzania Notes of Records L.X.V. 1966.*

Leonard Thompson: "**African History in the United States,** *African Studies Bulletin April 1967.*

د . عبد الملك عودة — السياسة والحكم فى أفريقيا

د . سليمان حزين — صفحات من تاريخ الاستعمار

د . جمال حمـــدان — إستراتيجية الاستعمار والتحرير

د . زاهـــر رياض   استعمار أفريقيا
د . محمد صفى الدين   أفريقيا بين الدول الأوربية
د . راشـــد الـــبراوى   الرق الحديث فى أفريقيا البرتغالية
د . جلال يحيي   تاريخ المغرب الكبير
د . عبد الرحمن زكى   تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقيا الغربية
د . يحيي جلال   التنافس الدولى فى شرق أفريقيا
د . محمد عبد المنعم يونس أفريقيا بين الاسترقاق والتحرر
د . شوقى الجمل   تاريخ أفريقيـــا

٢ – فى جامعة Havard ألقى البرفسير Leo Hansberry محاضرة عن تاريخ أفريقيا قبل عام ١٩٥٧ وأتبعها بالإشارة إلى اهتمامه الدائم بأفريقيا كموطن أصلى للزنوج الأفريقيين .

٣ – Old Traditions : دراسة فى تاريخ الأديان قام بالترجمة إلى الإنجليزية H.M.wright. Chicago Aldin 1965)

٤ – من الأمثلة الحديثة على صعوبة إقامة الغزاة الرحل حكومة صالحة ما ذكره لورنس بشأن سقوط دمشق فى عام ١٩١٨ والموقف فى ذلك الوقت كان مؤيداً لكلامه .

٥ – « الإمبراطورايات وتكوين الدولة » مقال .

٦ – مقـــال The Ashanti Kings in the 18th. Century فى صحيفة Journal Of African History ، العدد الخامس عشر الصادر عام ١٩٦٠ .

٧ – كتاب جان ڤانسينا Jan Vansina ممالك السڤانا Kingdoms of the Savanna صدر عن مكتبة جامعة Wisconsin عام ١٩٦٨

٨ — Ivor Wilkes فى كتـــابه (Ashanti Government)
فى ممالك غربى أفريقيا بالقرن التاسع عشر صادر فى لندن عن مكتبة
أكسفورد عام ١٩٦٧ .

٩ — انظر رسالة جراهام للدكتوراه ، بعنوان Changing Patterns
of Wage Labor In Tanzania وهى دراسة تاريخية فى العلاقة بين
العمال الأفارقة ورأس المال الأوربى بمنطقة Njombe من عام ١٩٣١ إلى
عام ١٩٦١ . وقد نشرت الرسالة فى عام ١٩٦٨ .

رقم الإيداع	١٩٧٩/٣٩٣٤
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧-٢٤٧-٧٩٣-٩

ق/٧٨/٣٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

هذا الكتاب

أفريقيا قارة وقفت فى وجه الاستعمار بكل ألوانه ولفتت أنظار المؤرخين إلى كتابة تاريخها . حتى أصبحت الدراسات الإفريقية فى الوقت الراهن تأخذ نصيبها من القوة والنشاط والانتشار . .

وهذا كتاب يسهم فى هذه الدراسات . . فيتناول السمات الرئيسية فى التاريخ الإفريقى . . وتكوين الدول الحديثة . ومشكلة العنصرية ومقاومة الإفريقيين لها . . وتأثير الاستعمار فى مسار تاريخ هذه القارة .

٨٧٨٥ / ١